

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
وأزمة الملف النووي الإيراني
2006-2001

آمنة إبراهيم القرم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428 هـ / 2007 م

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
وأزمة الملف النووي الإيراني
2006-2001

إعداد:

آمنة إبراهيم القرم

ليسانس آداب لغة انجليزية — جامعة الأزهر / غزة
دبلوم عالي في العلوم السياسية — معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة

المشرف الرئيس: د. مخيمر سعود أبو سعدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من برنامج
الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1428 هـ / 2007 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الأمريكية - معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
وأزمة الملف النووي الإيراني
2006-2001

الطالبة : آمنة إبراهيم القرم

الرقم الجامعي: 20511436

المشرف : د. مخيمر سعود أبو سعدة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم

- 1- رئيس لجنة المناقشة: التوقيع:
- 2- ممتحناً داخلياً: التوقيع:
- 3- ممتحناً خارجياً: التوقيع:

القدس - فلسطين

1428 هـ / 2007 م

الإهداء

إلى والدي ... رَحِمَهُ اللهُ

وفاءً ببعضِ الدين

آمنة إبراهيم القرم

إقرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

.....

آمنة إبراهيم القرم

التاريخ:

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى... يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور مخيمر سعود أبو سعدة الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وكان مثلاً للصبر وسعة الصدر والقدرة على التوجيه والنصح دون فرض الرأي والاهتمام الدعوب بالبحث وأدبياته في جميع مراحل إعدادها، مما كان له أطيب الأثر في بناء الشخصية الموضوعية للطالبة، وإنجاز الرسالة على نحو ما انتهت إليه.

كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً للأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

أ. الدكتور/ محمد النيرب

و.أ.الدكتور/ محمد الدجاني

على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة...

ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري وعميق تقديري لجميع من ساندني في إتمام هذه الرسالة وكان لي عوناً علمياً وأدبياً، وأخص بالذكر الدكتور ناجي شراب لما قدمه لي من تشجيع ومساندة لإنجاز هذا العمل على أكمل وجه.

ومن ناحية أخرى أود أن أتوجه بالشكر لجامعة القدس العريقة وأساتذتها وأخص برنامج الدراسات الأمريكية في غزة والقائمين عليه الذين كان لهم الفضل في تقديم الإرشاد والمساعدة، الأمر الذي ساهم إيجاباً بتقديم هذه الرسالة على صورتها النهائية.

وتعجز الكلمات التي يمكن أن تعبر عن خالص امتناني وتقديري الكبير لعائلتي الصغيرة التي أحاطتني بالاهتمام والرعاية الفائقة والدعم اللامحدود أثناء إعداد هذه الرسالة.. وعلى رأسها الدكتور نصر ساق الله زوجي وصديقي الداعم الأكبر الذي كان له فضل إتمام هذا العمل.

تعريف المصطلحات

الاحتواء (Containment)

هي سياسة حكمت السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي بدأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبقيت حتي نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات. أسس هذه السياسة الدبلوماسي جورج فروست كينان حيث نشرت مجلة فورين أفيرز "الشنون الخارجية" مقالا له في العام 1947 بعنوان منابع السلوك السوفيتي أو "The Sources of the Soviets Conduct". أوضح "كينان" في مقاله مبدأ الاحتواء "Containment" لمواجهة النزعة التوسعية السوفيتية. ورأى كينان أن سياسة واشنطن لمواجهة السوفييت يجب أن تقوم على احتوائها، والاحتواء حسب كينان وفهمه للاتحاد السوفيتي لن يؤدي إلى الصدام والحرب بل يكون تفاديا لها. وقد سعت الولايات المتحدة في نطاق سياسة الاحتواء إلى بناء قواعد قوية في أرجاء العالم بهدف احتواء النفوذ الشيوعي ضمن حدود الدول الشيوعية والحيلولة دون وقوع أوروبا الغربية أو دول العالم النامي تحت السيطرة السوفيتية.

الاحتواء المزدوج (Dual Containment)

هي سياسة اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001) تجاه كل من العراق وإيران. وتم وصف هذه السياسة بالاحتواء المزدوج من قبل السفير الأمريكي السابق في إسرائيل مارتن إنديك وذلك في خطاب له عن سياسة كلينتون في الشرق الأوسط أمام معهد واشنطن 18 مايو 1993. وتقوم هذه السياسة تجاه إيران بدعم كل من تركيا ومصر والسعودية وباكستان وذلك لايقاف النفوذ الإيراني ومحاولات التمدد الإيرانية في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفغانستان، كما يتم عزل إيران دبلوماسيا وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها. وأما بالنسبة للعراق فتعتمد هذه السياسة على تشديد العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليه وتأييد كل من الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية ضده.

الإيباك (AIPAC)

هي لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية وأبرز منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وأحد أشد اللوبيات تأثيراً على الكونجرس الأمريكي. تأسست عام 1954 في الولايات المتحدة.

وهي تعمل في جميع المجالات المتعلقة بدعم إسرائيل وتصعيد الشعور المؤيد لها وإحباط أية سياسة تستهدف الإخلال بالتفوق العسكري الصهيوني في المنطقة، وإخفاق أية محاولة تستهدف الضغط عليها. بالإضافة إلى تقوية الشعور المعادي للعرب في أوساط الرأي العام الأمريكي مستغلة بذلك النفوذ الكبير في المؤسسة العسكرية الصناعية وفي الاعلام الأمريكي. وإن يتركز دورها بشكل كبير في ممارسة الضغوط على أعضاء الكونجرس الأمريكي مستخدمة وببراعة جميع استراتيجيات جماعات الضغط في الولايات المتحدة من أجل التأثير على القرارات التشريعية الأمريكية .

الخطر الأخضر

ويقصد به "الاسلام" كعدو جديد محتمل للغرب بديلاً عن الشيوعية أو الخطر الأحمر. فبعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات وانهيار الشيوعية التي كانت دافعاً أساسياً للتفوق العسكري الأمريكي، ولهذا تطلبت العقيدة العسكرية الأمريكية البحث عن عدو جديد وإعادة تشكيل الذاكرة الأمريكية بحيث تكون مؤهلة لاستقبال ما تغذيه بها دوائر صنع السياسة التي بدأت مع مراكز التفكير في ترشيح عدد من الأعداء المحتملين للولايات المتحدة وارتفعت أصوات تحذر من أن الاسلام هو الخطر الأخضر القادم المهدد لأمن الولايات المتحدة والغرب .

البراجماتية

هي إحدى المدارس الفلسفية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة على يد تشارلز بيرس . والبراجماتية مشتقة من الكلمة اليونانية Pragme وتعني العمل . وتم تطويرها على يد وليام جيمس الذي يدعي أن كل المفاهيم لا تثبت إلا بالتجربة العلمية. وبصفة عامة البراجماتية فلسفة مبنية على قبول العالم كما هو الى حد كبير والأخذ بالحلول الوسط والعمل بحذر من أجل تحريك الواقع بخطوات تدريجية نحو أحد الاتجاهات المفضلة.

الدول المارقة (Rouge State)

هو مصطلح أمريكي أطلق في التسعينات على الدول التي تدعي الولايات المتحدة أنها تهدد مصالحها الاستراتيجية وأمنها. حيث تتهم الولايات المتحدة هذه الدول بدعمها "للارهاب" وتطويرها للسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل. وترى أن مواجهة هذه الدول يكون من خلال المقاطعة

الاقتصادية والعزل الدبلوماسي والتهديد باستخدام القوة العسكرية. ومن الدول التي أطلق عليها هذا التعبير ليبيا وكوريا الشمالية وكوبا والعراق وإيران.

صراع الحضارات (The Clash of Civilization)

تعني نظرية صراع الحضارات أن الصراع في عالم مابعد الحرب الباردة سيكون على أساس ثقافي وحضاري وليس أيديولوجي. ويعد المفكر الأمريكي البارز صامويل هانتجتون هو صاحب هذه النظرية التي ظهرت في مقالة نشرها في العام 1993 في مجلة الشؤون الخارجية وطورها عام 1996 في كتاب يحمل نفس الاسم. ويرى هانتجتون أن النظام العالمي في عالم مابعد الحرب الباردة يتكون من سبع أو ثماني حضارات، والعوامل الثقافية والاختلافات هي التي تشكل المصالح والخصومات وتقاربات الدول. والصراعات المرجحة أن تمتد إلى حروب هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضارات مختلفة. ويطرح هانتجتون الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية كنموذجين مرجحين للصراع مع الحضارة الغربية.

العقوبات الاقتصادية

هي أداة من أدوات التأثير الخارجي في العلاقات الدولية تجاه دولة ما. وتوصف بأنها أداة عنيفة لما يمكن أن تتركه من تأثيرات حادة وحاسمة. وتتمثل العقوبات الاقتصادية في صورة زيادة العوائق الجمركية أو الموانع والحواجز التجارية (Trade Barriers)، أو قطع المعونات الاقتصادية والفنية التي تقدم إلى دولة خارجية معينة. أو اتباع سياسات مالية واقتصادية من شأنها الإضرار بمراكز الدولة للعملة الوطنية لإحدى الدول أو فرض الحظر الاقتصادي (Embargo)، أو الحصار (Blockade) على دولة من الدول بصورة جزئية أو شاملة (مقلد، 2001).

قانون باتريوت

هو قانون الوطني الأمريكي صدر في أكتوبر 2001 بعد هجمات سبتمبر 2001. يتكون من 342 صفحة مكتوبة بلغة قانونية معقدة. يهدف القانون إلى إعطاء رجال الشرطة ومجتمع الاستخبارات أدوات جديدة من أجل الرقابة والتفتيش والرصد في سبيل مكافحة الإرهاب. ويشتمل القانون على عدد من البنود مثل الرقابة الالكترونية، والرقابة على الهواتف دون إذن مسبق، وتفتيش الممتلكات دون إبلاغ المالك، ونزع المواطنة الأمريكية عن أي مواطن أمريكي إذا أصبح بنية التخلي عن

جنسيته عضواً في منظمة إرهابية، أو قدم لها الدعم. أي أنه بموجب قانون باتريوت يمكن أن يرحل المواطن بشكل لا إرادي إذا فهمت نيته من سلوكه (هالبر، وكلارك، 2005).

لجان العمل السياسي (PACs)

هي جماعات خاصة ومستقلة تنظم لدعم قضية واحدة أو مجموعة قضايا، وتساهم بالأموال للحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون لعضوية الكونجرس أو الرئاسة. ومقدار الأموال التي يمكن لتلك اللجان التبرع بها مباشرة للمرشحين في الانتخابات الفيدرالية يحدده القانون. ولكن لا توجد قيود على المبالغ التي باستطاعة اللجان إنفاقها بصورة مستقلة لتحفيز وجهة نظر محددة أو للبحث على انتخاب مرشحين لمناصب معينة. ويبلغ عدد هذه اللجان حالياً عدة آلاف. وتمثل هذه اللجان جماعات المصالح الكبرى. وبدأ ظهور لجان العمل السياسي في العام 1944 عندما شكل مجلس المنظمات الصناعية أول لجنة لجمع المال لدعم إعادة انتخاب الرئيس فرانكلين روزفلت (الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية، ب.ت).

القرن الأمريكي الجديد

مشروع القرن الأمريكي الجديد هو أحد أبرز تجليات فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. أسسه ويليام كريستول وروبرت كيجان في العام 1997. ويدعو أصحاب هذا المشروع إلى استغلال فرصة أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بنهاية القرن العشرين، وأن الولايات المتحدة يجب أن تكون لديها الرؤية لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

النظام الكومبرادوري

النظام الكومبرادوري يعنى اعتماد الدولة في نظامها الاقتصادي على السواعد الأجنبية التي تسيطر على الأسواق المحلية إنتاجاً وبيعاً عن طريق وكيل محلي يسوق لهذه المنتجات المستوردة ويشرف على بيعها ويطلق عليه comprador (الطناحي، 2005).

اليورانيوم المخصب

اليورانيوم المخصب أو عملية تخصيب اليورانيوم هي زيادة نسبة يورانيوم 235 من 0.7% إلى 3.5% ليكون صالحا في الاستخدام في المفاعلات النووية ، وإذا زادت نسبة التخصيب إلى 80% أو 90% وتوفرت كمية منه بين 15 و 20 كجم فإن هذا يوفر الوقود أو المادة التي تدخل في قلب القنبلة الذرية (الجزيرة نت، تغطيات خاصة 2006).

جدول الاختصارات

ARMISH	United States Army Mission Headquarters.
GENMISH	United States military Mission to the Gendarmerie.
CENTO	Central Treaty Organization.
NSAM	National Security Action Memorandums.
ILSA	Iran Libya Sanction Act.
CPMAJO	The Conference of Presidents of Major American Jewish Organization.
AIPAC	The American Israel Public Affairs Committee.

المخلص

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بشكل عام وتركز على أزمة الملف النووي الإيراني بشكل خاص في الفترة الزمنية من العام 2001 وحتى العام 2006. وهي فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الأولى ومنتصف الثانية. وقد شهدت هذه الفترة أحداثاً أمريكية وإقليمية شرق أوسطية ودولية هامة كان وما زال لها انعكاسات بارزة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي. فعلى الصعيد الأمريكي اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالانفرادية وبتحول بارز في إستراتيجيتها إثر تفرد المحافظين الجدد بالحكم في الولايات المتحدة وانتهازهم لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي شكلت لديهم فرصة ذهبية لتنفيذ مشروعاتهم الإمبراطوري الرامي لتغيير الخريطة الجغرافية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

أما على الصعيد الإيراني والدولي فقد شهدت هذه الفترة بروز الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية في ظل متغيرات إقليمية ألفت بظلالها على تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران. كما أن تراجع نفوذ الإصلاحيين لصالح المحافظين في إيران منذ العام 2003 ساهم في تعقيد مجريات الأمور. مع ملاحظة البراعة المتناهية التي اتسمت بها الدبلوماسية الإيرانية في التعامل مع الأزمة عبر إتباع سياسة استثمار الأخطاء وخطط الأوراق لتقويت الفرصة على الإدارة الأمريكية في تنفيذ أهدافها بعد غزو أفغانستان والعراق.

اعتمدت الدراسة في تحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي على مجموعة من المناهج العلمية بشكل يخدم سير البحث ويلئم عرض وتحليل المعلومات كالمنهج التاريخي والوصفي والتحليلي. وارتكز البحث في صياغة إطاره النظري على نظرية تحليل النظم التي وضعها ديفيد إيستون في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار من الواقعية السياسية التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول وخاتمة تتضمن السيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وكيفية تعاملها مع أزمة الملف النووي الإيراني في ظل غياب رادع دولي وسيطرة الولايات المتحدة على مكن القوة بأبعادها الثلاثية في العالم الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، أصبح ضرورة حتمية لما له من انعكاسات بالغة الخطورة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى أن عملية صنع السياسة

الخارجية الأمريكية عملية معقدة لأنها ليست صنعة جهاز واحد أو إدارة واحدة بل يشترك في صنعها عدد من الأجهزة والإدارات في بيئة النظام الأمريكي.

ومن ناحية أخرى تمثل إيران تحدياً لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والمشروع الأمريكي الرامي لتغيير الخريطة الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، فهي قوة إقليمية صاعدة تمتلك العديد من أوراق اللعب المؤثرة في السياسات الإقليمية الراهنة، والتي يدعمها إصرار وجهود حثيثة لتطوير مشروع نووي طموح من شأنه التأثير على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى أن الملف النووي الإيراني هو ملف سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى له أبعاد وتوجهات مرتبطة أساساً بالإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . حيث تسعى الولايات المتحدة لاستغلاله بشتى الوسائل لزعزعة الداخل الإيراني ومن ثم إضعاف النظام وتغييره كهدف غير معلن للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وكسبيل لحل جميع المسائل العالقة بين البلدين .

US Foreign Policy toward Iran
And
Iranian Nuclear Program Crisis
2001 – 2006

Abstract

This thesis deals with US foreign policy toward Iran and its nuclear program crisis from 2001 until 2006, which is the period of George W. Bush presidency. This period witnessed local, regional, and international key incidents that had an impact on US foreign policy toward Iran and its nuclear program.

On one hand, with the coming of the Bush administration the neo-conservatives achieved an exclusive leadership of this administration. They exploited the September 11 tragedy, which personified their wheel of fortune to establish a new regional order (The New Middle East) aiming at rephrasing the geographical and political map of the Middle East. As a result, US foreign policy shifted into a uni-polar approach to address world politics.

On the other hand, it was a retreating period of the Reformers vis-à-vis the Conservatives in Iran since 2003. But, it is also an exceptional period of Iranian diplomacy which deals with the crisis very shrewdly.

This study utilizes the Systems Analysis theory that was first set by David Easton and the Realism theory to reach its conclusions. The thesis concludes that the making of US foreign policy toward Iran is the production of different interacting bureaus and agencies. It also explores the tools used in handling the Iranian nuclear program.

The significance of this thesis is in showing the interplay of regional and international factors influencing US foreign policy toward Iran. It is apparent from the thesis that the geopolitical competition between the United States and Iran is at its zenith in the region. The United States is the dominant power, but Iran, represents a prominent regional rising power that is challenging U.S influence in the region.

The study concludes that the Iranian Atomic crisis is an eco-political one par excellence; connected with the American strategy in the Middle East in general. The United States is trying to utilize this matter in any way possible to negatively affect Iranian internal situation in order to weaken its political system for the purpose of changing it.

This strategy is America's unannounced aim in the Arabian Gulf region. It is a way, therefore, in solving all outstanding problems between the two countries: The U.S. and Iran.

The thesis is composed of seven chapters and a conclusion, which include the possible US scenarios in dealing with the Iranian nuclear crisis.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية البحث

تحتل إيران مكانة هامة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبلور سياسات الحرب الباردة بين القوتين العظميين. التفتت الولايات المتحدة إلى النقل الإقليمي الذي يميز إيران عن باقي دول منطقة الشرق الأوسط، فهي دولة ذات موقع جيواستراتيجي فريد وتعتبر بمثابة حاجز ردع طبيعي للمد السوفيتي في المنطقة، هذا بالإضافة إلى الموارد البشرية والنفطية التي تتمتع بها إيران.

كان العام 1953 منعطفاً هاماً في التاريخ الإيراني، فقد تم الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق بواسطة المخابرات الأمريكية بالتعاون مع حليفتها البريطانية وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى إيران (ريس، 1989). ومنذ ذلك الحين ازداد التحالف الأمريكي الإيراني قوة وبدأت حقبة تاريخية من العلاقات الذهبية بين الولايات المتحدة والشاه إلى الدرجة التي أصبحت فيها إيران تمثل أكبر قاعدة عسكرية واستخباراتية أمريكية في الشرق الأوسط، وركيزة أساسية لتحقيق الأهداف الأمريكية، ودعامة تعتمد عليها الولايات المتحدة في حماية مصالحها في المنطقة وتأييد سياساتها. خاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والذي بدأت ملامحه منذ أواخر الأربعينات وتجلّى في أوائل السبعينات.

ولكن ما حدث في العام 1979 كان له أثر سلبي على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج، فقد شهد هذا العام سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام "روح الله الموسوي" أو "آية الله خميني"، ومن ثم اقتحام السفارة الأمريكية في طهران من قبل مجموعة من الطلبة الإيرانيين، لتنتهي هذه الحقبة الطويلة من التحالف الأمريكي الإيراني المشترك، وتبدأ مرحلة من العداء المستحكم والمزير بين الطرفين استمرت حتى اليوم.

ومنذ ذلك الوقت تشن الولايات المتحدة حرباً إعلامية وضغوطاً سياسية ومقاطعة اقتصادية على إيران ناتجة عن الشعور الأمريكي بالتهديد المحتمل الذي يمكن أن تمثله الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الإخلال بتوازن القوى بمنطقة الخليج. حيث توجه الولايات المتحدة لإيران اتهامات بدعم الارهاب ضد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، ومحاولة تدمير عملية السلام العربية الاسرائيلية، وإذكاء مشاعر العداء للولايات المتحدة في المنطقة. ومن جانبه، ناصب النظام الإيراني

العداء الصريح للولايات المتحدة، الذي اتسم بصبغة دينية حيث رفع آية الله خميني في إيران شعار أن الأمة لا يحميها من "الشيطان الأكبر" إلا "الإسلام الثوري" إلى درجة أن هذا العداء العلني أصبح سمة مقترنة بحكومات الثورة الإيرانية المتوالية. وتتهم إيران الولايات المتحدة بدعم نظام الشاه المخلوع والسيطرة على الأموال الإيرانية ومحاولة القضاء على الثورة، ومساعدة العراق في حربه ضد طهران، وعزل إيران عن المجتمع الدولي اقتصادياً ودبلوماسياً.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وظهر عالم القطب الواحد والقوة المنفردة المتمثلة في الولايات المتحدة، تم تغيير الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء العالمي إلى الاحتواء الإقليمي بمعنى احتواء الولايات المتحدة لأية قوة إقليمية تتحدى سياستها الخارجية للمصالح الأمريكية في أية منطقة مهمة في العالم في ظل غياب الرادع الدولي. ولكن مع مراعاة ثبوت المنطلقات والأهداف الأساسية لهذه الإستراتيجية دون تغيير. وباتت إيران تمثل تحدياً لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي وتهديداً للمصالح الأمريكية ومصالح حلفائها وأمنهم في منطقة الشرق الأوسط. ومنذ السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي زادت حدة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بشكل غير مسبوق حيث صنفتها ضمن الدول المارقة واتبعت تجاهها سياسة الاحتواء المزدوج (بالإضافة للعراق) في سبيل تقويض مساعيها للعب دور إقليمي في المنطقة.

وتتظر الولايات المتحدة إلى إيران منذ العام 2001 بأنها الدولة الأكثر خطراً على المصالح الأمريكية والأكثر نشاطاً وفاعلية في دعم "الإرهاب"، خاصة مع الإصرار الإيراني على تطوير برنامج نووي طموح من شأنه الإخلال بتوازن القوى في المنطقة وإطلاق موجة من الانتشار النووي لا تعرف عواقبها. وقد أضاف بروز الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية في العام 2002 بعداً جديداً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه طهران، فقد أثارت هذه الأزمة عدداً من ردود الأفعال المتباينة بين أطرافها، وتضمنت قدراً كبيراً من التعقيد والتشابك في أسبابها ودوافعها وتوقيتها الأمر الذي جعلها ملفاً محورياً ساخناً إقليمياً ودولياً.

2.1 مشكلة البحث

منذ تولي الرئيس جورج بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وتمكن المحافظين الجدد من السيطرة على مؤسسات صنع القرار الأمريكي، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات دراماتيكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً. ولعل من أبرز الأحداث

سخونة في هذه الفترة هي تصاعد أزمة أمريكية إيرانية تنذر بتغييرات عاصفة في منطقة الشرق الأوسط .

يسعى هذا البحث إلى دراسة المشكلة الآتية :

ما السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بصفة عامة، وأزمة ملفها النووي بصفة خاصة في ظل التطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية ضمن الفترة الزمنية التي تمتد من العام 2001 وحتى العام 2006 ؟

3.1 أهمية البحث

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أربعة عوامل أساسية :

أولاً: أن فهم السياسة الخارجية الأمريكية أصبح ضرورة حتمية نظراً لكونها تشكل القطب الأعظم في النظام الدولي والقوة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. حيث لم تعد الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في العلاقات السياسية والاستراتيجية التي تسيطر على كيانات المنطقة، بل أصبحت محوراً يدير دفة هذه العلاقات ويتحكم فيها . كما أن السياسة الخارجية الأمريكية من التعقيد بمكان لأنها محصلة مجموعة من المدخلات المتشابكة في بيئة النظام الأمريكي، فهي ليست صنعة جهاز واحد أو إدارة واحدة بل يشترك في صنعها عدد من الأجهزة والإدارات.

ثانياً: تمثل إيران تحدياً لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فالخلاف الأمريكي الإيراني خلاف له جذور تاريخية وسياسية وأيديولوجية. ولعل إيران تمثل في نظر المحافظين الجدد تهديداً كبيراً على الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وذلك لسيطرتها على العديد من أوراق اللعب التي تلقي بظلالها على تلك الأهداف. فهي تمتلك مخزوناً ضخماً من البترول وتعد ثاني أكبر الأعضاء في منظمة الأوبك بعد العربية السعودية. وهي اللاعب الأكثر تأثيراً في العراق كما أنها تسعى للعب دور بارز في النظام الإقليمي ككل من خلال التحالف مع سوريا، وحركة حزب الله في لبنان، والحركات الإسلامية في فلسطين مثل حماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى الحركات الشيعية في العراق مما يشكل تهديداً للتوازن الاستراتيجي للقوى التقليدية في المنطقة.

ثالثاً : بروز الأزمة النووية الإيرانية احتل مكانة قصوى في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فقد بدا للولايات المتحدة منذ العام 2001 وكأن قطار الانتشار النووي سوف يخرج عن القضبان في إقليم شرق آسيا والشرق الأوسط، والتعامل الأمريكي مع الأزمة النووية الإيرانية مازال

غامضاً، فكيف يمكن حل هذه المعضلة هل بالحوار النووي كما حدث مع كوريا الشمالية أم بالحل العسكري كما حدث مع العراق؟

رابعاً : يكتسب هذا البحث أهمية خاصة كونه يعالج موضوعاً حديثاً وهاماً أثار ومازال يثير العديد من التساؤلات والتناقضات والتباين في وجهات النظر لدينا كباحثين وكعرب، لما له من تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي ومستقبلها على وجه الخصوص. وأي فهم لديناميكيات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران وأي نظرة مستقبلية لتطورها، يجب أن يأخذ في اعتباره كافة القضايا العالقة والمتشابكة بين البلدين وأبعادها التاريخية والسياسية والأيدولوجية.

4.1 مبررات البحث

من أهم مبررات هذه الدراسة قلة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع محلياً وإقليمياً وعدم نيّله ما يستحق من الاهتمام على المستوى الأكاديمي وذلك رغم أهميته البالغة. وإذا كان هذا البحث يركز على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني فإن ذلك يرجع إلى رغبة الباحثة في التعرف على الكيفية التي تدير فيها إدارة الرئيس جورج بوش الابن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الملف المعقد، خصوصاً في ظل وجود الكثير من التعميمات المبسطة في الدراسات المنشورة حول هذه الأزمة، وعدم وجود عدد كافٍ من الأبحاث العلمية كون الأزمة ما تزال حديثة وقائمة والتعامل معها لا يزال غامضاً. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم تتوفر رؤية تجيب على الاسئلة الأساسية في هذا الموضوع، الأمر الذي تزداد معه الحاجة للدراسات المتعمقة التي تناقش بعلمية وموضوعية أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الأزمة. وتأمل الباحثة أن تكون دراستها إحدى الإسهامات العلمية التي تقدم في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني. إن ندرة البحوث المتخصصة في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي دفعت الباحثة إلى دراسة هذا الموضوع.

5.1 أهداف البحث

منذ تولي الرئيس جورج بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، تغيرت الأوزان النسبية للأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لنقدم فرصة ذهبية للمحافظين الجدد الذين استطاعوا تقديم الإطار الفكري المحدد للمرحلة المقبلة للتوجهات

السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة في سياق النظام العالمي الجديد، وهو ما عجزت عن تقديمه الأطر والتيارات السياسية الأمريكية الأخرى. ونتج عن ذلك تغيير جوهري على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فتحوّلت من "الردع" إلى "الضربة الاستباقية". ويسعى هذا البحث إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي ومعرفة أبعاد هذه السياسة وأدواتها في الفترة من 2001 وحتى 2006.

ويهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على المحددات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي وكيفية تشكيلها في دوائر صنع القرار وذلك في إطار المتغيرات الدولية والاقليمية.
- معرفة مدى تأثير فكر المحافظين الجدد على صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي في عهد الرئيس جورج بوش الابن.
- معرفة تداعيات تمسك إيران بتطوير برنامج نووي على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني.
- استشراف السيناريوهات الأمريكية المحتملة لحل أزمة الملف النووي الإيراني.

6.1 تساؤلات البحث

- تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية وهي:
- ما المحددات التي تتشكل في إطارها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي؟
 - ما تأثير فكر المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ؟
 - هل ازدياد قوة إيران الاقليمية يؤثر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط؟
 - ما أثر التمسك الإيراني بتطوير برنامج نووي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران؟
 - ما السيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني؟

7.1 فرضيات البحث

يركز البحث على اختبار صحة الفرضيات الآتية:

- سيطرة المحافظين الجدد على مؤسسات صنع القرار الأمريكي في عهد الرئيس جورج بوش الابن تؤدي إلى مزيد من العداء في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.
- كلما زاد نفوذ اللوبي اليهودي في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية كلما زادت حجم الضغوطات الأمريكية على النظام الإيراني.
- كلما زادت قوة إيران إقليمياً كلما زاد الخطر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط.
- ازدياد تمسك إيران بتطوير برنامجها النووي يؤدي إلى مزيد من التصعيد نحو المواجهة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.
- فشل العقوبات الاقتصادية ضد إيران سوف يعزز من إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري لحل أزمة الملف النووي الإيراني.

8.1 منهج البحث

- يستخدم البحث في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي أكثر من منهج بشكل تكاملي وذلك لتعدد المواضيع التي تتناولها الدراسة. حيث يتطلب كل موضوع أسلوب خاص بصورته الكيفية التي يتم بها جمع وتحليل المعلومات. هذا ويستخدم البحث المناهج الآتية:
- المنهج التاريخي وذلك لإثراء الموضوع المتعلق بدراسة مسار تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأبعادها التاريخية.
 - المنهج التحليلي وذلك لتحليل أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي، والوقوف على مدركاتها السياسية والاستراتيجية، وتحديد العوامل التي تؤثر عليها وذلك لإمكانية استنباط نتائج وسيناريوهات مستقبلية للتعامل الأمريكي مع الأزمة النووية الإيرانية.
 - المنهج الوصفي وذلك لدراسة ووصف بعض الأحداث المرتبطة بالبحث قيد الدراسة لإمكانية الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحثة فيها.

9.1 استعراض عام لفصول البحث

يتناول هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي في الفترة من 2001 وحتى 2006 وذلك من خلال سبعة فصول وخاتمة. حيث يستعرض الفصل الأول مقدمة البحث بعناصرها المختلفة والتي اشتملت على مشكلة البحث ومبرراته وأهدافه وحدوده الزمانية والمكانية والفرضيات الأساسية للدراسة. أما الفصل الثاني فيستعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث ملقيا الضوء على فرضياتها ونتائجها. وفي الفصل الثالث يعرض البحث خلفية تاريخية لمراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران منذ أن التفتت الولايات المتحدة إلى الثقل الإقليمي والأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها الدولة الإيرانية مروراً بالتحويلات في الإستراتيجية الأمريكية اثر سقوط الشاه في العام 1979 وما تبعها من تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران .

ومن ثم يبدأ البحث بمحاولة لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي وذلك في إطار تحليلي مرتبط بالمتغيرات الدولية والإقليمية. ففي الفصل الرابع يتم دراسة المحددات أو المدخلات التي تتشكل في إطارها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي، والفصل الخامس يدور حول الكيفية التي تصنع بها هذه السياسة أو ما هي مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي، ودور الشخصيات القيادية في هذه المؤسسات مع ملاحظة التفاعل فيما بينهم ضمن علاقات القوى التي تربطهم ببعضهم. أما الفصل السادس فيدرس السياسة الخارجية الأمريكية نفسها تجاه إيران وتشابك العلاقات بين البلدين في إطار مجموعة من الملفات الساخنة في المنطقة وهي الملف الأفغاني والملف العراقي مع توضيح التحويلات البارزة التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران. ويستعرض الفصل السابع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وتطورات، محلاً أدوات تنفيذ هذه السياسة والمتمثلة في الأداة الدبلوماسية والقانونية والأداة الاقتصادية والأداة العسكرية. أما الفصل الثامن وهو الخاتمة فيجمل النتائج التي توصل إليها البحث محاولاً استنباط السيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني.

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

1.2 مقدمة

يقدم هذا الفصل استعراضاً للأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للدراسة ملقياً الضوء على أهم ما جاء فيها. ويقسم الفصل إلى قسمين: حيث يعرض القسم الأول النظريات المتعلقة بموضوع البحث محأولاً الاستفادة منها في تشكيل إطار نظري للدراسة. ويعرض القسم الثاني الدراسات السابقة والأبحاث المتعلقة بالبحث مراعيأ ترتيب المؤلفات حسب مدى اتصالها بمشكلة الدراسة. فيبدأ بالدراسات الأكثر اتصالاً بالبحث والتي تدرسه بشكل مباشر، وينتهي بالدراسات الأقل اتصالاً به والتي اشتملت على بعض الجوانب الهامة التي يتعرض لها البحث قيد الدراسة. ولكن نظراً لحدائثة موضوع الدراسة، فإن الدراسات السابقة لها قليلة ومحدودة، حيث تحاول الباحثة حصرها وعرضها بشكل موضوعي.

2.2 مراجعة النظريات المتعلقة بالبحث:

تتعدد النظريات الخاصة بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية وتفسيرها وتقدم تلك النظريات مداخل مختلفة لتفسير وتحليل صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ففي حين يرى البعض أن المصلحة القومية هي العامل الرئيسي لصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، حيث يبرر هذا العامل استمرارية السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي يطرأ على القيادة السياسية، يرى البعض الآخر أن الدور الذي يلعبه القائد السياسي المتمثل في رئيس الولايات المتحدة ومجموعة أعوانه ومستشاريه هو الأهم بالنسبة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، كون مؤسسة الرئاسة تمتلك سلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وممارسة الكونجرس لدوره يتحدد بمدى ممارسة الرئاسة لسلطاتها.

ديفيد ايستون الذي طورَ منهج تحليل النظم واستخدمه في علم السياسة منذ منتصف القرن العشرين، يستند في نظريته حول تحليل السياسة الخارجية على أن مفهوم النظام ملائم لتحليل السياسة الخارجية قدر ملاءمته بالنسبة لتحليل السياسة الداخلية، ويرى أن السياسة الخارجية ماهي إلا عملية ديناميكية تركز في حركتها على تدفق مجموعة من المدخلات إلى هيكل النظام الذي يستوعبها ويقوم بمعالجتها ليتم إخراجها بعد ذلك في صيغة سياسات وقرارات، فهي مثل الدائرة تبدأ

بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات حيث تربط بينهما التغذية الاسترجاعية (Easton, 1957).

ويطرح العالم السياسي الأمريكي ذو الأصول الألمانية هانس ج. مورجنثاو (1904-1980) في تحليل السياسة الخارجية النموذج الواقعي، ومورجنثاو ربما يكون المفكر الأكثر تأثيراً في البحوث الصادرة في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين التالية على الحرب العالمية الثانية من حيث تأكيد دور القوة في العلاقات الدولية، كما أنه يعتبر أكثر منظري الواقعية وضوحاً وصراحةً. ويشتمل النموذج الواقعي الذي يطرحه مورجنثاو على عدد من الأفكار أهمها: أن السياسة الخارجية تشكل عالماً متميزاً عن السياسة الداخلية، وأن القائد السياسي يتصرف طبقاً للمصلحة، حيث أن المصلحة هي القوة التي تحدد السياسة الخارجية لأية دولة، وأن أولى اعتبارات الدولة في سياستها الخارجية هي أمنها وضمان بقاؤها وثقافتها. وقد صنف "مورجنثاو" سياسات الدول ضمن صراعات القوى إلى ثلاث: الأولى سياسة تسعى للحفاظ على القوة وهدفها إبقاء توزيع القوى على حاله، والثانية سياسة تسعى لزيادة القوة وهي تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر، وطرح "مورجنثاو" الامبريالية كبديل متاح للدول في هذه الحالة، والأخيرة سياسة تظاهر بالقوة أو عرض العضلات (Morgenthau, 1967).

ويرى المفكر السياسي روبرت سنايدر أن هناك ثلاث عوامل هامة لفهم الأساس الاستراتيجي الذي بنيت عليه السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار دراسته التحليلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران. أولاً: تسعى الولايات المتحدة في محاولاتها لاحتواء خصومها إلى تحقيق التفوق، ثانياً: تحاول واشنطن كسب حلفاء جدد وأبلسة الدول المعارضة لها، ثالثاً: تعتمد الولايات المتحدة على التهديدات أكثر مما تعتمد على الحوافز (سنايدر، 2003).

أما فواز جرجس أستاذ الشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة سارة لورنس في نيويورك فقد قدم في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية إطاراً نظرياً يشتمل على عدد من العناصر التي تتمثل في : الإطار الدستوري والقانوني في تحليل القواعد التي ينص عليها الدستور الأمريكي والقوانين المكملة له فيما يخص عملية اتخاذ القرار، والنخبة الحاكمة بمعنى التركيز على دور الأشخاص الفاعلين، والقيادة السياسية والتي تتمثل في رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الداخلية المؤثرة مثل جماعات الضغط والإعلام والرأي العام، والبيئة الخارجية والمتمثلة في العوامل الدولية والإقليمية، وديناميكية عملية صنع القرار (جرجس، 2000).

وفي العلاقات الدولية المعاصرة بدأ الاهتمام يزداد بنظرية العقوبات الاقتصادية كأحدى أدوات التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية للدولة في مواجهة الدول الأخرى. ويجب أن تبنى هذه النظرية على حقيقة أن العقوبات هي لعبة متسلسلة ومتعددة المراحل بين طرفين هما الموقع العقوبة والهدف. ومن الوارد جداً أن يكون اللاعبين فيها لا يعرفون أولويات بعضهم بالنسبة لمخرجات هذه اللعبة. وثمة جدل واسع حول فعالية العقوبات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. ويذكر أساتذة العلاقات الدولية أن تطبيق العقوبات الاقتصادية في السياسات الخارجية للدولة ينحو أن يكون فعالاً ومؤثراً إذا ما توافرت فيه عدد من الشروط:

- أن يكون الهدف من توقيع هذه العقوبات متواضعاً نسبياً (Relatively Modest).
بمعنى أن يكون ضمن الحدود التي لا تتطلب ولا تستلزم توسيع نطاق المشاركة في تنفيذه.

- يجب أن تكون الدولة المستهدفة بتلك العقوبات على مستوى من القدرة الاقتصادية أقل مما هو متاح للدولة التي تقوم بتوقيعها والا كان معنى ذلك فشلها في مرحلة التطبيق.
- وجود منظومة من المصالح الهامة بين الطرفين الأمر الذي من شأنه يجعل هذه العقوبات ذات تأثير قوي وفعال.

- الفترة الزمنية هامة جداً في فعالية العقوبات الاقتصادية، ولذا يجب أن تكون العقوبات سريعة وحاسمة لتحقيق النتائج المرجوة.

- مراعاة ألا تتسبب العقوبات في إلحاق ضرر باقتصاديات الدولة التي توقعها على دولة أخرى. (مقلد، 2001)

ويشير خبراء إلى أن التكاليف التي يتحملها البلد الذي يمارس فرض العقوبات الاقتصادية غالباً ما تكون باهظة، وخصوصاً إذا كان هذا البلد يتصرف بمفرده. وقد قدر أن الاقتصاد الأمريكي قد تحمل في عام 1995 خسائر قيمتها 15 مليار دولار نجمت عن إقدام الولايات المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية على بلدان أخرى. غير أن هناك من يشير إلى أن العقوبات الاقتصادية قد حققت نجاحاً ملحوظاً ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، رغم أن بعض الاقتصاديين يشككون في الدور الذي لعبته العقوبات الاقتصادية في وضع نهاية لذلك النظام.

1.2.2 الإطار النظري للدراسة

وإذا كان محور هذا البحث هو دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي في الفترة من 2001 وحتى 2006، فإن الدراسة سوف تسعى للاستفادة من الاسهامات التي تقدمها

النظريات السابقة في التحليل، وذلك قدر الإمكان وفي حدود المعلومات المتاحة. ويرتكز البحث بشكل أساسي في تشكيل إطاره النظري على استخدام نظرية تحليل النظم * لديفيد ايستون. وتبعاً له فإن الدراسة ستتناول تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي ضمن إطار نظري ثلاثي الأبعاد أو المحاور:

البعد الأول: يتناول جملة من الأهداف والمحددات أي المدخلات التي قد تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي، وتتحصر في محددات سياسية واقتصادية واستراتيجية. البعد الثاني: وفيه تتم عملية التحويل أو عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتعرض هذا البعد لمؤسسات النظام الأمريكي ذات العلاقة بصنع السياسة الخارجية، وشخصية وتوجهات صناع القرار في تلك المؤسسات نحو إيران وملفها النووي. البعد الثالث: وهو عبارة عن جملة مخرجات النظام بعد عملية التحويل، والتي هي عبارة عن قرارات وسياسات وأدوات تصيغ شكل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي.

ونظراً لخصوصية الفترة الزمنية التي تنحصر فيها مشكلة البحث (2001 – 2006)، والتي تميزت بسيطرة المحافظين الجدد على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، والذين يؤمنون بوجوب قيادة الولايات المتحدة للعالم وبالقوة والضربات الاستباقية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، كذلك فإن هذه الفترة شهدت غياب التوازن في العملية الديمقراطية الأمريكية نتيجة سيطرة الجمهوريين على مقاعد الكونجرس، فإن البحث يراعي في تحليله لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية النموذج الواقعي الذي يشير إلى أن السياسة الدولية تتعلق بدرجة كبيرة من الصراع على القوة من جانب الدول المسيطرة على النظام الدولي حيث القوة والمصالح هي التي تحدد السياسة الخارجية للدولة.

كما يسعى البحث لاستخدام نظرية العقوبات الاقتصادية في استشراف النتائج والسيناريوهات الأمريكية المحتملة لحل أزمة الملف النووي الإيراني ومدى فاعلية هذه النظرية في رضوخ إيران للمطالب الأمريكية.

* تم استخدام هذه النظرية من قبل الدكتورة هالة سعودي في رسالة الدكتوراة التي حصلت عليها من جامعة القاهرة عام 1982 حول "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967-1973"، وتم نشرها عام 1983، وعام 1986 من قبل مركز دراسات الوحدة العربية.

3.2 مراجعة الأبحاث المتعلقة بالبحث

يعالج عدد من الكتاب والمؤلفين موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وبالتحديد تجاه أزمة ملفها النووي، ففي كتابه (استهداف إيران) أو (Target Iran) الصادر عام 2006 يستعرض "سكوت ريتز" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تطورات أزمة الملف النووي الإيراني منطلقاً من فرضية مفادها أن اللوبي الإسرائيلي المرتبط مع بعض أركان الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية التصعيدية نحو المواجهة العسكرية مع إيران. ويتهم "ريتز" إسرائيل بمحاولة فبركة معلومات حول التهديد النووي الإيراني على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مستعرضاً جملة المساعي الإسرائيلية منذ العام 2002 لتحفيز الإدارة الأمريكية على توجيه ضربة عسكرية لإيران.

ويرى "ريتز" إلى أنه من الضروري دعم الولايات المتحدة لحليفها إسرائيل إذا تعرضت إلى هجوم غير مبرر من إيران أو تهديد مباشر، ولكن ليس من المنطقي دفع الإدارة الأمريكية إلى حرب عدائية ضد إيران في حين أن الأخيرة لا تمثل تهديداً مباشراً لواشنطن أو تل أبيب حيث أنها بعيدة عن تطوير السلاح النووي، ولن تفعل ذلك في المستقبل إذا فرض عليها النظام الدولي تفتيش صارم على منشأتها النووية .

ومن الجدير بالذكر أن "سكوت ريتز" هو مفتش سابق للأسلحة في العراق من الأعوام 1991-1998 واتهمه الرئيس السابق صدام حسين بأنه عميل للولايات المتحدة. ويرى "ريتز" أن الأزمة الأمريكية مع إيران يتم صنعها في إسرائيل، مطالباً بتسجيل الإيباك كوكالة أجنبية في محاولة للحد من نفوذها على الإدارة الأمريكية وعلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ويثبت رياض الراوي في العام 2006 في كتابه (البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط) صحة الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض هيمنتها على إيران كجزء من إستراتيجيتها الدولية بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك من خلال محاولة إقناع المجتمع الدولي بأن الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران إلى تحقيقه هو امتلاك السلاح النووي.

ويشير الراوي إلى أن أحداً من الأطراف الدولية لم يستطع أن يقدم دليلاً واحداً قاطعاً بأن لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي، فإيران حتى اللحظة لم تخرق معاهدة حظر الانتشار النووي. ولكن الولايات المتحدة وفق إستراتيجيتها المتضمنة في صلب أهدافها الحفاظ على أمن

إسرائيل لا يمكن أن تسمح بأن تكون في الشرق الأوسط وتحديدا في محيط الخليج العربي، قوة نووية إسلامية من شأنها تهديد المصالح الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية. ويرى الكتاب إلى أنه من الممكن قيام إسرائيل ومن خلال دعم لوجستي أمريكي بتوجيه ضربات على مراكز القوة في البرنامج النووي الإيراني، في حال عدم إمكانية توجيه مثل هذه الضربات إلى المرافق النووية كافة بسبب تباعدها داخل العمق الإيراني، فضلا عن كثرة المواقع والتحصينات القوية التي أحيطت بها هذه المنشآت. وقد استطاع الراوي في كتابه أن يقدم شرحا مفصلا لتطورات الملف النووي الإيراني، والقدرات النووية الإيرانية بما فيها أنظمة الصواريخ الباليستية والتي تشكل الوسائط الإيرانية الحالية لإيصال السلاح النووي، موضحا الدوافع الإيرانية لتطوير البرنامج والمواقف الدولية منه وتأثيراته المحتملة على الشرق الأوسط.

ويستنتج محمد عبد السلام (2004) في دراسة حول السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام)، أن العامل الأمريكي قد أصبح منذ بداية التسعينات هو المحدد الأكثر تأثيرا لعمليات الانتشار أو عدم الانتشار النووي في المنطقة. ويستعرض "عبد السلام" في دراسته كيفية صنع السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط، واللاعبين الرئيسيين في صنع هذه السياسة وهم: البيت الأبيض، والكونجرس، وأجهزة الاستخبارات، ومراكز التفكير، ويتم التفاعل بين هذه الشبكة من اللاعبين في إطار محددات بعضها ثابت والآخر متغير تبعا لكل حالة على حدة. فأسلوب السياسة الخارجية الأمريكية مع كوريا الشمالية مثلا، هو غيره بالنسبة لإيران أو بالنسبة لليبيا.

وفيما يخص إيران فإنها تعتبر بالنسبة لدراسة "عبد السلام" إحدى حالتين تمثلان التهديد الأكثر خطورة على الولايات المتحدة، ويرى الكاتب بأنه رغم الجدل حول إيران إلا أن المنظور النهائي للسياسة الأمريكية تجاهها مازال تحت التشكيل لتعقد الملف وعدم سهولة خياراته. ويتحدث "عبد السلام" عن مجموعة من المحددات التي تتشكل في إطارها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط بصفة عامة وإيران على وجه الخصوص، والتي تتمثل في: المدركات الإستراتيجية، والدوافع السياسية، وميكانيزمات صنع السياسة وتضم تحليل النوايا وسياسة عدم التمييز بين جانبي القوة النووية سواء مدنية أو عسكرية، مع بقاء المحدد الرئيسي والثابت للسياسة الخارجية الأمريكية وهو ضمان المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة.

وتناقش دراسة أحمد إبراهيم محمود بعنوان (الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، 2005) في كراسات إستراتيجية الصادرة عن (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،

مؤسسة الأهرام) عناصر الأزمة النووية الإيرانية، والآليات التي اتبعتها الولايات المتحدة في تعاملها مع الأزمة، واختلافها من مرحلة لأخرى حسب طبيعة المرحلة. ويرى الكاتب أن هناك حالة من الانفصال بين الخطاب السياسي الإيراني، والممارسة العملية في الإدارة الإيرانية للأزمة، فعندما تضطر إيران إلى تقديم تنازلات بموجب القرارات الصادرة عن مجلس حكام وكالة الطاقة الذرية، كانت تضطر بعد ممانعة قصيرة إلى الامتنثال لهذه القرارات، مع استمرار نهج الخطاب السياسي على نفس المبادئ الخاصة بالتأكيد على حقوق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة بما في ذلك تخصيص اليورانيوم لأغراض مدنية. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن إدارتها للأزمة تركزت في ثلاث نقاط أساسية: حيث الأولى نقل الملف إلى مجلس الأمن ، والثانية تكثيف الضغوط على الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية لإيران ، أما الثالثة ففي المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي والتهديد العسكري . وتخلص الدراسة إلى أن كلا الطرفين الأساسيين في الأزمة (إيران والولايات المتحدة) حرصا على تفادي وصول الأزمة إلى مرحلة المواجهة المسلحة، فليس من مصلحة إيران بالطبع أن تعرض منشآتها النووية وقدراتها العسكرية إلى ضربة أمريكية مدمرة، وليس من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري، في وقت ما تزال منغمسة فيه بالكامل في تداعيات الفوضى من الحرب على العراق.

وينطلق كل من كوري تشاك، وجوديث يافي (2001) في دراسة بعنوان **الدلالات الاستراتيجية لتسلح إيران النووي أو " The Strategic Implications of a Nuclear Armed Iran "** من فرضية مفادها أن تطوير إيران لأسلحة نووية ونظم صواريخ طويلة المدى هو ضرورة لترسيخ نظام حكمها وطموحها للقيادة الإقليمية. وتستند الفرضية على وثائق تثبت سعي إيران للحصول على العناصر الأساسية في تطوير البرنامج النووي، إضافة إلى رغبات القادة الإيرانيين في جعل إيران قوة إقليمية تعتمد على أسلحة الدمار الشامل. وتناقش الدراسة النتائج المترتبة على الصعيدين الإقليمي والدولي من تطوير البرنامج النووي الإيراني، وموقف الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها من وجود إيران كقوة نووية . ويرى الكاتبان أن على الولايات المتحدة تغيير إستراتيجيتها في المنطقة وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها والتعامل بواقعية، فالمقاطعة الاقتصادية والعسكرية وبناء التحالف، رغم أنها من الممكن أن تحد من سرعة تطور الملف النووي، ولكنها لن تمنعه. ولذا فيجب على الولايات المتحدة تبني إستراتيجية فعالة سياسية واقتصادية وعسكرية يمكن إيجازها في أربع نقاط:

- تطوير العلاقات مع الحلفاء في المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي .

- تسوية العلاقات مع إيران عبر إنهاء تصنيفها كدولة مارقة، وإنهاء الحظر الاقتصادي مع إدخال تحسينات وشفافية على الحظر التكنولوجي بحيث لا يشمل إيران وحدها بل المزودين للتكنولوجيا النووية أيضا.
 - تقوية دفاعات الولايات المتحدة وخاصة قوة الدفاع الصاروخي.
 - إرسال رسائل واضحة إلى إيران بأن الولايات المتحدة لن تسكت على تهديد مصالحها ومواطنيها وستحافظ على حريتها في العمليات العسكرية، وتحرص على ضمان أمن أصدقائها.
- وتبحث رسالة ماجستير لنتشارلز ماير (2004) بعنوان من (الأمن القومي إلى أسطورة القومية، لماذا تريد إيران أسلحة نووية) أو (Why Iran Nationalist Myth: National Security Wants Nuclear Weapons) صادرة عن الكلية البحرية للدراسات العليا، في الدوافع الإيرانية لتطوير أسلحة نووية، وذلك من خلال ثلاثة مستويات تقف وراء البرنامج النووي الإيراني: مستوى النظام والتهديدات الخارجية التي تواجه إيران وتدفعها لأن يكون عندها قوة الردع، ومستوى النخبة وسعيها من أجل الحصول على دعم شعبي للبرنامج النووي ، ومستوى الدولة بما فيها الإدارات البيروقراطية والتي تتنافس فيما بينها لمصالح خاصة مرتبطة باستمرار تطور البرنامج النووي .
- وتوصي الدراسة بثلاث استراتيجيات متسلسلة يجب أن تتضمنها السياسة الخارجية الأمريكية وهي:
- ضرورة تطوير الولايات المتحدة لمنظمة جديدة للأمن الخليجي تحتوي إيران والعراق الجديد وذلك لتدشين بيئة أمنية جديدة دون أسلحة نووية.
 - يجب على الولايات المتحدة بناء تحالف لاحتواء النشاطات النووية الإيرانية وتوفير محفزات اقتصادية لنزع السلاح الإيراني.
 - يجب على الولايات المتحدة حشد طاقتها الإعلامية لتسخيرها في تكذيب ما يسمى أسطورة الأمن النووي الإيراني .

أما الكتاب السنوي الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي عام 2004 بعنوان (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي) يتضمن عددا من الدراسات المعمقة التي تحمل تحليلاً معمقاً للمعلومات الإستراتيجية والسياسية والدبلوماسية والأمنية في العالم خاصة تلك التي تتعلق بالاستراتيجية العسكرية الأمريكية، مستخلصاً أن التفوق العسكري التكنولوجي، والغياب الكامل لخصوم عسكريين، والظرف التاريخي، وطبيعة الإدارة الأمريكية الحالية، قدموا مسرّحا محتملا للعمل الأحادي حيث مخاطر وصعوبات أقل.

وتبرز أهمية الكتاب في أنه يرصد وبشكل دقيق من خلال عدد من الفصول معلومات واسعة وهامة عن القدرات النووية الإيرانية، وتطورات ملف النووي، والمفاوضات مع الترويك الأوروية ووكالة الطاقة الذرية وموقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى عرض للمعاهدات الدولية الخاصة بانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ينطوي كتاب طلال عتريسي (الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية) الصادر عام 2006 على معالجة لفترة حكم الإصلاحيين في إيران، والتي تبدأ منذ العام 1997 بتولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية، وانتهت عام 2005 بفوز غير متوقع من المراقبين والمحللين لمحمود احمدي نجاد رئيساً سادساً لإيران. ويستعرض عتريسي خلال فصول كتابه تجاذبات السياسة الداخلية في إيران، والموقف الإيراني من حرب أفغانستان وحرب العراق، وأبعاد العلاقة الأمريكية الإيرانية، وتداعيات تطور الملف النووي الإيراني، مستخلصاً إلى أن إيران ستستمر من جهتها في العمل على ألا تشعر الولايات المتحدة بالاطمئنان في ساحة الشرق الأوسط، أو بأنها أي (الولايات المتحدة) اللاعب الوحيد فيه، وبالكلفة الباهظة التي ستتحملها طوال استمرار وجودها حتى لا تعتقد بسهولة تكرار التجربة في أي مكان آخر مجاور للعراق.

ويؤكد عتريسي إلى أن غياب خطة اليوم التالي لسقوط صدام أدت إلى وجود فراغ لم تستطع واشنطن ملؤه وحدها بل شاركتها فيه إيران، وإذا كانت الأولى مرغمة على رحيل قواتها أو جدولة انسحابها يوماً ما، فإن الثانية لا تشعر بمثل هذا على الإطلاق. ومهما تشددت الولايات المتحدة في ضغوطها المباشرة على إيران فيما يتعلق بملفها النووي، فإن هذا لن يمنع البحث عن قنوات للحوار حتى بعد مجيء الرئيس المحافظ احمدي نجاد، فما بعد سقوط العراق سيؤسس لشرق أوسط جديد ولأمن إقليمي جديد ولكن ليس بالضرورة على الطريقة الأمريكية إذ ستبرز إيران كقوة إقليمية يحتاج الجميع للتعاون معها.

يناقش روبرت ليتواك عام 2000 في كتابه (الدول المارقة والسياسة الخارجية الأمريكية، الاحتواء بعد الحرب الباردة) أو

(Rogue States and U.S foreign Policy: Containment After Cold War)

إستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ويعالج كل حالة على حدة بشكل مفصل. كما يناقش الكتاب التحديات الأساسية التي تواجه صانعو السياسة الأمريكية في ربط الوسائل بالأهداف من أجل اختيار أدوات واستراتيجيات مناسبة لتحقيق رؤى سياسية واضحة، ويرى بضرورة قياس مدى فعالية الاستراتيجيات بوزن تكاليفها.

وبالنسبة لسياسة الاحتواء فإن "ليتواك" يرى عدم فاعليتها بعد انتهاء الحرب الباردة، ولذا فيجب على الولايات المتحدة تطوير إستراتيجية أخرى لمواجهة التحدي الإيراني بشكل خاص. ويستخلص "ليتواك" بأن مفتاح عودة العلاقات الأمريكية مع إيران يكمن في استغلال تنازعات السياسة الداخلية في طهران، وانتهاز فرصة وجود الإصلاحيين لتعزيز التغيير في إيران .

وتبرز أهمية كتاب (إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، 2006) في أنه يعرض وجهة النظر الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني وارتباطها بالولايات المتحدة. والكتاب يحتوي على مجموعة من المقالات والتحليلات لمؤلفين إسرائيليين تدل على أن الملف النووي الإيراني يحتل رأس اهتمامات إسرائيل، وترى مجمل المقالات أن أسلوب الضغوطات الدولية لن يجدي نفعا مع إيران، وأنها أي (إيران) ليست مصممة فقط على الاستمرار في برنامجها النووي العسكري، بل إنها تمكنت من استغلال الوقت لإحراز بعض التقدم وتضليل الرأي العام العالمي، وأن الخاسر الوحيد من وراء فرض العقوبات على إيران هو الغرب وحده، لأنه طالما استمرت "اللعبة الأمريكية" في معالجة الملف النووي بنهج فرض العقوبات، فإن فرصة إيقاف المشروع ضئيلة جدا. ويرى المحللون الإسرائيليون أن ضربة عسكرية على إيران، من شأنها فقط، كبح جماح البرنامج النووي، ومن الوارد أن تكون الضربة إسرائيلية، ولكن يجب أن تعتمد على معلومات دقيقة حول المنشآت الإيرانية الغير معروفة حتى يتم ضمان نجاح الهجوم وتدمير البرنامج النووي الإيراني، وطبعاً يتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة لأن الخطوط التي ستمر عبرها تنفيذ عملية عسكرية كهذه، موجودة في مناطق تنتشر فيها قوات أمريكية، مع مراعاة استغلال الظروف الدولية للقيام بمثل هذه العملية، مثل إعلان إيران عن إلغاء توقيعها على معاهدة نشر أسلحة الدمار الشامل أو اكتشاف مواقع إضافية مهمة متصلة بالمشروع النووي الإيراني .

أما كتاب (عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط) للكاتب "ليون هادار" الصادر عام 2005، فهو يتعرض بشكل مفصل للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتحديات التي تواجه تطبيقها والتي من أبرزها الدولة الإيرانية.

وينطلق الكتاب من فرضية مفادها إذا كان من الممكن تبرير تكلفة التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط في سياق التنافس الذي كان قائماً أثناء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فإنه لا يوجد اليوم أي سبب يبرر استمرار الولايات المتحدة في تحمل هذه الأعباء بعد انهيار جدار برلين. ويوضح الكتاب أهم المحددات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي بصفة عامة وإيران بصفة خاصة، حيث يرى مؤلفه إلى أنه كان الأجدر بالولايات المتحدة أن تتبنى

سياسة التحرر التدريجي من التزاماتها أو ما يصفه بـ "فك الارتباط" مع الشرق الأوسط، الأمر الذي يحتمل أن يطور نظام جديد لتوازن القوى الإقليمية . ويؤكد على أن سبب رغبة كل فرد من أفراد مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تقريبا، بمن فيهم الدبلوماسيون والمتحررون والواقعيون المحافظون والمحافظون الجدد، بالتأكد من أن المثال الأمريكي القديم للشرق الأوسط لا يزال حيا، له علاقة بمصالحهم المتعلقة باستمرار النظام الدولي أحادي القطبية ، وأن سيطرة الولايات المتحدة على الخليج العربي ذات بعد جيواستراتيجي وجيواقتصادي لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية في الجزيرة الأوراسية العالمية والتي هي في نفس الوقت منطقة نفوذ نحو الصين وروسيا. ويعتقد "هادار" بأن الحرب الأخيرة على العراق قد استفادت منها إيران بشكل كبير وساعدتها على ترسيخ دور المهيمن الإقليمي في الخليج العربي، مع تحول ما بقي من العراق ومملكة عربية سعودية ضعيفة وباقي الدول العربية المنتجة للنفط، إلى مجرد دول تدور في فلك جمهورية إسلامية إيرانية غنية بالبترول مجهزة بالأسلحة النووية، الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية خطيرة في المنطقة بين الدولتين القوميتين اللتين تتميزان بلامح دينية نشطة (إيران — الشيعة الإسلامية، وإسرائيل — اليهودية) حسب تعبيره.

ويعد الكتاب دراسة هامة بالنسبة لموضوع البحث كونه يعرض أسس الاستراتيجية الأمريكية الحالية في الخليج العربي بصفة عامة ويخصص قدراً كبيراً للموقف الأمريكي من إيران.

ويقدم "برادلي تاير" في كتابه (السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى **لأمريكا بعد 11 أيلول**) الصادر عن مركز بيجن — السادات للدراسات الاستراتيجية عام 2004، تبريراً لتوسع سلطة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. والكتاب هام لأنه يقدم رؤية الاتجاه الآخر الداعم للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام وإيران بشكل خاص.

ويبرز الكتاب أولويات الأجندة الأمريكية في المنطقة بعد 11 سبتمبر والتي يرى الكاتب أنه من الصعب إنجازها جميعاً لوجود عقبات داخلية وخارجية، ولهذا فالولايات المتحدة قامت بجدولة أعمالها وبدأت في تنفيذ أول البنود وهو إقامة قواعد وحكومة موالية لأمريكا في العراق، ومن ثم مواجهة التهديدات الصادرة عن كل من سوريا وإيران، مع مراعاة أن إيران تمثل الخطر الأعظم على إسرائيل والولايات المتحدة .

ويحذر الكاتب من وضع الخوف من عدوانية الولايات المتحدة في غير موضعه، فهو موجه فقط لإيران وكوريا الشمالية اللتان تهددان جميع الدول، وذلك رغم أن مبدأ بوش وإعلان الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي كانت بمثابة صرخة مدوية للعالم برغبة الولايات المتحدة في البقاء كدولة مهيمنة، وتنفيذ انتقام ردهي واستباقي لأية دولة تشكل تهديداً عليها. ويجب على الذين ينتقدون

الإدارة الأمريكية أن يعلموا أن تدمير البرنامج النووي الإيراني، وإضعاف المعتقدات الإرهابية لدى المسلمين سيكون ذا فائدة على السلام العالمي .

يطرح زيننو بريجنسكي وبرنت سكوكروفت، ورشارد ميرفي في كتابهما (الاحتواء المتمايز) أو (Differentiated Containment) الصادر عام 1997 ، سياسة جديدة لاحتواء إيران بديلة عن سياسة الاحتواء المزدوج التي وضعتها إدارة كلينتون والتي أثبتت فشلها في تحقيق أهدافها، لافتقارها للإستراتيجية والمرونة ولتكاليفها الاقتصادية والدبلوماسية الباهظة، كما أنها تفتقر إلى رؤية واضحة وأدت إلى تعاون روسي إيراني. ويوصي الكتاب بإتباع سياسة جديدة تحمل اسم "الاحتواء المتمايز" هدفها معاملة كل دولة حسب طبيعتها وقدراتها وثقلها الإقليمي والدولي، فاحتواء إيران أكثر صعوبة من احتواء العراق لأنها لا تملك وسائل التغيير نفسها الموجودة في العراق. واستخلص الكاتبان مجموعة من التوصيات التي يفترض أخذها عين الاعتبار في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إيران:

- عدم اتخاذ الولايات المتحدة سياسات أحادية تجاه إيران بل مشاركة وجهات النظر مع الأوروبيين واليابانيين وحلفائها الخليجيين لتحديد سياسات متعددة الأطراف تجاه إيران.
- استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لتبديد أي قلق من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية والتهديدات المحتملة.
- عدم تحويل الإسلام إلى "خطر أخضر" مقارنة مع "الخطر الأحمر" حتى لو استخدمت إيران الدين كغطاء للإرهاب. لأن عدم فاعلية الحكم الإيراني أفقده الكثير من البريق في الداخل والخارج. كما أن الانقسامات الطائفية والدينية والجغرافية في العالم الإسلامي تدل على عدم إمكانية ظهور خطر موحد بقيادة إيران. وفيما يخص سعي إيران لتطوير قدراتها النووية، يقول مؤلفو الكتاب بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تضغط باتجاه مزيد من تفعيل التفقيش والمراقبة، وأن تحد من تدفق المساعدات لبرنامج التسلح النووي الإيراني. وأن تدعو إيران إلى الموافقة على إخضاع منشآتها النووية لمراقبة وكالة الطاقة الدولية، بالإضافة إلى وضع القيود على برنامجها النووي المدني. هذا ويورد الكتاب مجموعة أخرى من التوصيات الأخرى مثل تخفيف حدة الحرب الكلامية والإعلامية بين الطرفين لعدم إعطاء إيران انطباع بأن الولايات المتحدة لا تهدف لشيء إلا لتغيير النظام الحاكم وتخفيف الحظر الاقتصادي على إيران، وعودة شركات النفط الأمريكية للعمل في إيران.

وتكمن أهمية الكتاب في وضعه كأحد الدراسات السابقة إلى أنه يمكن الاستفادة منه في الجانب التاريخي للبحث بالإضافة إلى الوقوف على تجاذبات السياسة الداخلية الأمريكية وانعكاساتها على

السياسة الخارجية تجاه إيران، كما أن كتاب هذه الدراسة هم من أعمدة الفكر السياسي الأمريكي ومازالوا يطرحون نفس الأفكار بشأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي.

ويبحث كتاب (أوراق حضارية معاصرة، إيران في عهد خاتمي) الصادر عن مركز دراسات الحضارات المعاصرة – جامعة عين شمس (2003) التحول في السياسة الخارجية الإيرانية وكيفية التعامل مع ملفات معقدة في المحيط الإقليمي للجمهورية الإسلامية، ومواقفها من الحرب على أفغانستان والعراق. مستخلصا نتيجة مفادها أن إيران في عهد خاتمي استطاعت أن تقود سياسة خارجية ذكية حافظت فيها على مصالحها القومية وعلى توازنها في المنطقة، لتصبح لاعبا أساسيا لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهله، وبرز ذلك في تحولات نوعية لأسلوب الخطاب الإيراني تجاه الولايات المتحدة اعتمد على الواقعية السياسية لا الأيديولوجية، رغم وجود انقسامات داخلية واختلافات في وجهات النظر بين الإصلاحيين والمحافظين بشأن مواجهة التحديات الدولية وخاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة. وتبرز أهمية الكتاب بالنسبة لموضوع البحث أنه يعرض وبشكل موضوعي العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ومواقف النظام الإيراني بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه المتغيرات الإقليمية في المنطقة ومحاولاتها التكيف مع الوضع بشكل براجماتي مما أدى إلى تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في استغلال أية أخطاء لإيران.

3.2 الخلاصة

- من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة يتضح ما يلي:
- ندرة وقلة الدراسات التي تبحث بموضوع البحث الحالي بشكل مباشر، ويمكن إرجاع ذلك لحداثة الموضوع وغموضه وعدم سهولة استخلاص نتائجه.
 - ناقشت بعض الدراسات السابقة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وتطورات ملفها النووي بشكل جزئي وغير شمولي، فتم التركيز على اللوبي الاسرائيلي كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه إيران دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه إيران ككل وأزمة برنامجها النووي بشكل خاص، مثل فكر المحافظين الجدد والأبعاد التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه طهران والمصالح الأمريكية الاقتصادية في الخليج العربي.
 - هناك الكثير من التعميمات المبسطة حول الموضوع سواء من قبل القدرات الأمريكية في كيفية التعامل مع الأزمة أو القدرات الإيرانية في مواجهة التحديات الأمريكية.

- تعتبر الدراسات السابقة هي الأساس الذي ينطلق منه البحث قيد الدراسة، فقد أظهرت هذه الدراسات توجهات السياسة الأمريكية تجاه إيران، والتطورات الحاصلة على صعيد البرنامج النووي الإيراني، وصعوبة الخيارات الأمريكية في التعامل مع إيران حيث تتمتع إيران بخصوصية فريدة ولا يمكن التعامل معها بنفس الاستراتيجية التي تعامل بها باقي الدول في منطقة الشرق الأوسط.

وتأمل الباحثة أن تكون دراستها إسهاماً جديداً في مجال البحث حيث ستحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات التي تختلف بشكل ما عما طرح في الدراسات السابقة، والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية للأبحاث العلمية.

الفصل الثالث

مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
خلفية تاريخية

الفصل الثالث

مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران – خلفية تاريخية –

1.3 مقدمة

تعد إيران إحدى الدول التي تتمتع بأولوية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك لموقعها الاستراتيجي المميز ومصادرها البشرية والاقتصادية الهائلة، إذ كانت وعلى مدار سنين الحرب الباردة أثناء حكم الشاه محمد رضا بهلوى وحتى قيام الثورة الإسلامية 1979 بقيادة روح الله الموسوي "الخميني" دعامة أساسية، وحزماً أمنياً استراتيجياً، وحاجزاً طبيعياً ضد التدخل السوفيتي في منطقة الخليج العربي. ولهذا أفردت لها الولايات المتحدة دوراً هاماً في منظومة الأنظمة المحافظة التي تدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً منذ الحرب الباردة . وبسقوط الشاه انهارت هذه الدعامة.. فقد مثّلت الثورة الإسلامية الإيرانية مصدر تهديد قوي للمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة أن النظام الإيراني الجديد اعتبر نفسه زعيماً لقوى الرفض الإسلامية في العالم ضد الهيمنة الأمريكية. وحاولت الولايات المتحدة إتباع سياسات من شأنها احتواء الثورة الإيرانية وتقليص دورها الإقليمي قدر الإمكان..

يناقش هذا الفصل بشكل موجز توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو إيران منذ بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى ومؤثرة لها مصالح إستراتيجية وسياسية توسعية في الشرق الأوسط وحتى أوائل عام 2001 ، العام الذي تولى فيه جورج بوش الابن مقاليد الحكم في البيت الأبيض. وتقسم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل حيث تتناول المرحلة الأولى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران منذ العام 1942 وحتى عام 1979 وهي السنوات التي كانت فيها إيران حليفاً قوياً وأنبوب نفط متدفق للولايات المتحدة وحلفائها وحظيت بدعم سياسي واقتصادي لا مثيل له. والمرحلة الثانية منذ العام 1980 وحتى عام 1989 وتتعرض للسنوات التي تلت الثورة الإسلامية بزعامه الخميني، والأزمات التي واجهت العلاقات الأمريكية الإيرانية والتي ساهمت في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ذلك، وشكلت إرثاً تاريخياً ثقيلاً مازال يلقي بظلاله على العلاقة بين البلدين. والمرحلة الثالثة تتناول الفترة من 1990 وحتى عام 2001 وما شهدته من متغيرات إقليمية ودولية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بالزعامة الدولية ، وما طرأ على الساحة الإيرانية من صعود للتيار الإصلاحي وتبلور رؤية غير مألوفة للسياسة الإيرانية وانعكاسات ذلك على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

2.3 الأهمية الجيوستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية



خريطة 1.3 : الموقع الجغرافي لإيران (الجزيرة نت، 2001)

تحتل إيران موقعاً متميزاً في خريطة القوة الجيوستراتيجية للنظام العالمي عموماً والنظام الإقليمي بشكل خاص. فهي بلد متسع مترامي الأطراف يتمتع بثروات اقتصادية وبشرية هائلة، ويعد رابع أكبر منتج للنفط في العالم وثاني أكبر الأعضاء في منظمة الأوبك بعد العربية السعودية. تحاصر اليابسة إيران من الشمال والشرق والغرب، وتعتمد في اتصالها بالخارج على إطلالتها على الخليج العربي والتي هي الأطول بين البلدان الخليجية حيث تبلغ 1200 كيلومتر (مسعد، 2001). كما يكتسب الساحل الإيراني أهمية جيوستراتيجية مميزة كون مضيق هرمز الذي يعتبر أحد أهم مضائق العالم قاطبة والممر الرئيسي للنفط الخليجي، يدخل ضمن هذا الساحل. وقياساً للدول الخليجية الأخرى تعد إيران صاحبة أطول حدود مشتركة مع دول الجوار، وقد لعب موقعها الجغرافي دوراً بارزاً في تاريخها السياسي وتأثيرها الإقليمي والدولي على البلدان التي تحيط بها، فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع إحدى القوتين العظميتين (الاتحاد السوفيتي سابقاً) والتي تصل إلى 1740 كيلومتراً، منها 630 كيلومتر حدود مائية على بحر قزوين. تشارك إيران الآن ثلاثة من جمهوريات آسيا الوسطى وهي تركمنستان، وأذربيجان، وأرمينيا في حدودها الشمالية، إضافة إلى أن لها حدوداً شمالية غربية مع إحدى دول شمال الأطلسي وهي تركيا بطول 470 كيلومتراً، أما حدودها الشمالية الشرقية فهي تشارك بها مع أفغانستان بطول 850 كيلومتراً، ومع باكستان في الجنوب الشرقي بطول 830 كيلومتراً، والحدود البرية الوحيدة التي تربطها مع الدول العربية هي الحدود مع العراق في الطرف الغربي والجنوبي الغربي الإيراني بطول 1270 كيلومتر (إدريس، 2000).

وبالنسبة للنظام السياسي في إيران فعلى الرغم من أن الثورة التي قامت بها في العام 1979 وأطاحت بالنظام الإمبراطوري للشاه محمد رضا بهلوي هي ثورة إسلامية، إلا أن النظام السياسي القائم هو نظام جمهوري ديمقراطي.. فخلال العشرين عاما السابقة جرى تناوبا للسلطة في إيران بشكل ديمقراطي وتعاقب على الرئاسة أربعة رؤساء بين إصلاحيين ومحافظين وبراجماتيين. وتعتبر الثورة الإسلامية في إيران إحدى أبرز ثورات القرن العشرين، ليس لأنها ثورة شعبية بالمعنى الواقعي، ولا لخصوصيتها الواضحة أو تأثيراتها على الأحداث في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل لأنها مازالت تحتفظ بقوة الدفع الثوري الذي يجعلها لاعبا إقليمياً قوياً ومؤثراً في توازنات القوى في المنطقة (جامعة عين شمس، مركز دراسات الحضارات المعاصرة، 2003).

هذا وتملك إيران قوة عسكرية تقليدية ضخمة بالإضافة إلى قدراتها في شن حرب غير تقليدية، فمنذ انتهاء حربها مع العراق 1988، عملت إيران على تحسين قدراتها العسكرية بشكل نوعي عبر استيراد الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا النووية، الأمر الذي من شأنه إثارة تحديات أساسية على المدى الطويل والمتوسط أمام دول المنطقة والغرب فيما يتعلق بقضايا الردع والدفاع والردود الانتقامية والحد من التسلح من قبل الجانب الإيراني (كوردزمان، 1995).

اتسمت السياسة الإقليمية الإيرانية منذ التسعينات بثلاث سمات بارزة خاصة بعد حرب الخليج الثانية أو ما يسمى بحرب "تحرير الكويت" 1991 وهي: الحذر والتركيز على المصالحة مع جيرانها، والتركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلا من التطلعات الأيديولوجية، وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي (هنتر، 2001). أما على المحور الدولي فالسمة الأبرز التي تميزت بها سياستها الخارجية هي رفضها للتحويلات العالمية على صعيد السلطتين العسكرية والسياسية لصالح الغرب وخاصة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز عالم القطب الواحد مما مثل تحدياً لسياسات توازن القوى في المنطقة.

ومنذ بروز الإصلاحيين في إيران منتصف التسعينات، يقر المسؤولون الإيرانيون بوجود مدرستين فكريتين بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، تؤمن إحداها بأن هذه العلاقات أكثر أهمية لإيران من الخبز اليومي للإيرانيين، وتدافع عن الاستئناف المباشر لعلاقات شاملة مع الولايات المتحدة، ويأسف المؤمنون بهذه المدرسة إلى حلول تركيا محل إيران بصفقتها الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة. أما المدرسة الثانية والتي يمثلها المحافظون المتشددون المسيطرون على المؤسسات الثيوقراطية فتري أن إيران ليست بحاجة إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا تسمح إيران للولايات المتحدة بتقويض علاقاتها مع دول العالم بل ينبغي على إيران أن تقيم سلسلة من العلاقات الإستراتيجية مع روسيا والصين واليابان والدول الأوروبية

الرئيسية كي تواجه التفرد الأمريكي وتحد من قوته (هنتر، 2001). ولكن على الرغم من البون الشاسع بين هاتين المدرستين فإن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في ظل كلا المدرستين تظل محدودة بأطر متعلقة بالنظام البنيوي لمؤسسات الحكم في إيران وبالإرث التاريخي المتقل الذي يجمع كلا البلدين وبمتغيرات إقليمية ودولية ليس بالإمكان تجاهلها.

مما سبق يتضح أن هذا النقل الجيوستراتيجي والسياسي البارز الذي تمتلكه إيران ساهم في التفات الولايات المتحدة إلى أهمية إيران وعناصر قوتها ومدى الدور الإقليمي والدولي الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة، سواء كان إيجابياً وداعماً للمصالح والسياسات الأمريكية كما كان قبل سقوط الشاه، أو مهدداً لتلك المصالح منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وحتى الآن .

3.3 تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الفترة (1942-1979):

يعتبر دعم وتعزيز الأنظمة المحافظة الحاكمة في الخليج العربي بصفة خاصة إحدى الوسائل التي تتبعها واشنطن لتعزيز مصالحها وتحقيق إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى تضمن ولاء هذه النظم وتستخدمها كأداة ضغط على الحكومات المناوئة للسياسة الأمريكية.

بدأت علاقة الولايات المتحدة بإيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1941-1945) في إطار الصراع بين القوى العالمية الرئيسية في ذلك الوقت: قوات الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة) من جهة، وقوات المحور (ألمانيا، إيطاليا، واليابان) من جهة أخرى. وتبين أن طريق الخليج وإيران هو الممر الآمن لوصول إمدادات الحلفاء العسكرية والاقتصادية والتموينية إلى حليفهم في الحرب آنذاك الاتحاد السوفيتي. وتم إنشاء مركزاً للإمدادات في القاهرة بإشراف وزارة الحرب البريطانية سمي "مركز إمداد الشرق الأوسط" نتيجة احتلال ألمانيا لأوروبا الغربية وحصارها لسواحل بريطانيا مما منع الاتصال مع الحليف السوفيتي في الشرق. وشكلت الولايات المتحدة العنصر الأساسي في هذا المركز. قامت الحكومتين البريطانية والسوفيتية بتوجيه مذكرة إلى الشاه رضا خان الذي كان يحكم إيران في ذلك الوقت، ولكنه قابلها بفتور مؤكداً حياده في النزاع. فقامت القوات البريطانية والروسية بالتنسيق معاً لدخول إيران في أغسطس من العام 1941 وفرضت عليها اتفاقية نصت على طرد الألمان وإقفال قنصلياتهم، والتزام الحياد في النزاع القائم والسماح لقوات الحلفاء باستخدام خطوط المواصلات الإيرانية لنقل الإمدادات الحربية إلى الجبهة السوفيتية على أن ينتهي الاحتلال بمجرد زوال الظروف التي فرضته. وأرغم الشاه على

التنازل عن العرش لصالح ابنه محمد رضا وغادر إلى المنفى في جنوب أفريقيا (عبد الستار، 1988).

وبهذا أصبحت إيران بمثابة جسر أساسي لنقل الامدادات من السلاح والمؤن إلى الجبهة الروسية، كما أصبحت واحدة من المصادر الأساسية للبترول لجهود الحلفاء في الحرب . وباتت تعد بلداً رئيسياً اقتصادياً واستراتيجياً. ولذا أخذت الولايات المتحدة تعزز موقفها هناك بشكل ملحوظ في الأربع سنوات التي انقضت قبل انتهاء الحرب (هيكل، 1982). فقامت بإرسال بعثة عسكرية إلى جانب بعثة مالية وأخرى فنية إلى إيران في العام 1942 بغرض دراسة أوضاع الجيش الإيراني لإعادة تنظيمه وعرفت البعثة باسم (GENMISH) (Global Security, 2006-A).

وفي العام 1943 تم اختيار طهران لانعقاد المؤتمر الأول للثلاثة الكبار (بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) الذي خطط فيه لمسار الحرب، ووضعت فيه أسس التسوية لما بعد الحرب. وبحلول عام 1944 باتت إيران تمثل أهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية. ومع بدء تبلور الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام الدولي أصبح الاهتمام الأمريكي بإيران يعد "مصلحة قومية للولايات المتحدة" حسب تعبير جيمس بيرنز وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت.

مع نهاية الحرب عام 1945 برز على الساحة الدولية قوتان عظيميان هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . وبدأت هذه الأخيرة تنظر إلى تواجدها في إيران على أنه جزء من استراتيجيتها الكونية الممثلة في إيجاد أحلاف تضم الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مع دول إقليمية مثل تركيا وإيران وباكستان ذات مواقع إستراتيجية تحيط بالاتحاد السوفيتي وتشكل حزاماً أمنياً لمنع وصوله للمنطقة (هيكل، 1988).

أطلق على هذ السياسة في حينه سياسة "الإحتواء" Containment والتي تجسدت رسمياً من قبل إدارة الرئيس هاري ترومان (1945-1951) فيما يسمى "مبدأ ترومان" عام 1947. ويتلخص هذا المبدأ في ضرورة مواجهة ما اعتبرته الولايات المتحدة وحلفائها بالخطر السوفيتي (الشيوعي) ونواياه وأطماعه في مد نفوذه وأيديولوجيته نحو الجنوب. وبموجب هذا المبدأ بدأت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إلى حكومة اليونان بعد اتهامها بالاتحاد السوفيتي بتغذية وتشجيع قيام حزب شيوعي في شمال البلاد. وهذا ما ادعته أيضا بظهور حزب تودة اليساري الشيوعي في شمال غرب إيران (1946-1947) مما اعتبر سبباً لتقديم دعم لمساعدة إيران أيضا ضد هذا الخطر. فقد دعمت واشنطن مع لندن حكومة إيران في مكافحتها للحركات الانفصالية في أذربيجان الإيرانية

وكوردستان الشمالية، وتم اتهام السوفييت بدعم هذه الحركات والتدخل في شؤون إيران الداخلية (ريس، 1989).

عقدت اتفاقية إيرانية أمريكية في أكتوبر من العام 1947 تم بموجبها إنشاء مقر البعثة العسكرية في إيران والتي عرفت باسم (ARMISH) وكانت مهمتها تقديم دعم استشاري وتقني لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة الإيرانيين بهدف تعزيز كفاءتهما وبناء جيش إيراني قوى وإحكام السيطرة على البلاد (Global Security, 2006- A). منحت الاتفاقية البعثة الأميركية برئاسة الجنرال نورمان تشوارتسكوف* ، والذي كان يعد الرئيس الفعلي لسلك الشرطة الإيراني، حقاً محتكراً في إشغال مناصب قيادية في الجيش الإيراني، كما نصت على زيادة كبيرة في عدد أفراد البعثة، ومن جهتها تعهدت الولايات المتحدة بتزويد الجيش الإيراني بالسلاح الأمريكي. وتم تجديد هذه الاتفاقية في السنوات التي تلتها عن طريق تبادل المذكرات بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية مما ساعد في تدعيم الصلات الأمريكية الإيرانية وتوسيع العلاقات بينهما فأصبح الضباط الإيرانيون يوفدون للولايات المتحدة للدراسة، وخلال خمس سنوات نما عدد أفراد الجيش الإيراني إلى الضعفين من 65 ألف في عام 1946 إلى 123 ألف عام 1950 (ريس، 1989) .

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تجد لها موطئ قدم في إيران، بل امتد نفوذها لتصبح المتحكم في القوات الدفاعية والشئون الداخلية الإيرانية، الأمر الذي جعلها تتصرف في إدارة شئون البلاد حسب مصالحها وإستراتيجيتها. وقد وجدت في الشاه محمد رضا بهلوي حليفاً مسانداً للمعسكر الأمريكي البريطاني.

شهدت إيران في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وكانت أبرز قضايا هذه الأزمة قضية النفط الإيراني والشروط التكبيلية لاتفاقية الامتياز المعقودة بين إيران وشركة النفط الأنجلو إيرانية* والتي كانت تعد بمثابة ذراع بريطانيا الاستعماري داخل إيران، وعلى إثرها قامت لجنة شؤون النفط في المجلس الإيراني والتي كان يرأسها النائب الدكتور محمد

*الجنرال " نورمان تشوارسكوف" هو والد الجنرال تشوارسكوف قائد الجيش الأمريكي في حرب الخليج الثانية أو ما سمي بحرب تحرير الكويت 1991.

*تأسست شركة النفط الأنجلو إيرانية عام 1909 بعد اكتشاف النفط مباشرة في إيران وكانت باسم شركة النفط الأنجلو فارسية (APOC) حتى عام 1935 حيث أصبح اسمها شركة النفط الأنجلو إيرانية (AICO) وهي أولى الشركات الاحتكارية لبترول الخليج العربي وكانت تأخذ ما نسبته 85% من فوائد العائدات البترولية الإيرانية.(Wikipedia,2006-A)

مصدق باتخاذ قرار يقضي بتأميم صناعة النفط الإيرانية في العام 1951، وذلك بعد فشل المفاوضات بين الشركة البريطانية والحكومة الإيرانية إثر رفض الشركة المطالب الإيرانية المتمثلة في تقليص الامتيازات وعدد المستخدمين الأجانب، وحق ممارسة الحكومة الإيرانية الإشراف التام على الشركة واقتسام الأرباح بينهما بشكل متكافئ (ريس، 1989). بعدها قام المجلس الإيراني بتعيين مصدق رئيساً للوزراء، ومن ثم تم التصويت رسمياً على تأميم صناعة النفط الإيرانية في نفس العام، وأعلن عن تشكيل شركة النفط الوطنية الإيرانية (Risen, 2000).

ثارت بريطانيا للتهديد الذي واجه مصالحها إثر قرار التأميم، ولجأت إلى الولايات المتحدة التي أيدت قرار التأميم في البداية ولكنها سرعان ما تغير موقفها نتيجة عدة عوامل تمثلت في: أولاً: أن النخبة الأمريكية أيقنت أن قرار التأميم يشكل تهديداً للاحتكار النفطي الدولي المكون من سبع شركات نفطية كبرى تعرف باسم "الأخوات السبع" كانت تسيطر على سوق النفط العالمية في الخمسينات وهي شركات أمريكية وبريطانية متشابكة المصالح. ثانياً: تبلور الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القاضية بتأسيس طوق دفاعي يحيط بالاتحاد السوفيتي، وقد تأخر تنفيذ هذه الإستراتيجية بسبب انشغال واشنطن في أوروبا والحرب الكورية، ولكن مع استلام "آيزنهاور" السلطة في واشنطن، أعلن سياسته المسماة "النظرة الجديدة" التي استهدفت تشكيل أحلاف دفاعية في الشرق الأوسط لمحاصرة التوسع الشيوعي (جرجس، 2000). ثالثاً: الدعاية البريطانية المكثفة في تصوير مصدق بأنه شيوعي تخريبي مصمم على إحلال الاتحاد السوفيتي محل الغرب في الخليج، وقد لاقت هذه الدعاية استجابة من المسؤولين الأمريكيين خاصة مع اشتداد النبرة ضد الشيوعية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت والخوف من وقوع إيران تحت التأثير السوفيتي (Risen, 2000).

تبنت إدارة إيزنهاور الموقف البريطاني، وأعطت الضوء الأخضر لوكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) للتخلص من مصدق وحكومة الجبهة الوطنية، وإعادة الشاه الذي كان قد ترك إيران إلى إيطاليا. كانت العملية مشتركة بين المخابرات البريطانية والأمريكية، وتمت الإطاحة بمصدق وإعادة الشاه إلى العرش، وتنصيب الجنرال زاهدي (الذي كان الأداة الإيرانية المنفذة للانقلاب وتسلم خمسة ملايين دولار كدعم له من الولايات المتحدة) على رأس حكومة موالية للولايات المتحدة وبريطانيا. وقد سميت هذه العملية بعملية أجاكس (Risen, (TP-AJAX) 2000).

تعد هذه العملية تحولاً في التاريخ الإيراني الحديث، فقد استمر حكم الشاه بعدها لإيران مدة 26 عاماً وما كان ليظل على عرشه لولا الانقلاب "الملهم من الاستخبارات العسكرية" عام 1953 حسب تعبير أحد مسؤولي السي آي إيه ، فقد عبر "دونالد ويلبر" أحد مخططي عملية أجاكس عن الجو العام في وكالة الاستخبارات الأمريكية بعد نجاحها في العملية بقوله: " كان يوماً يجب أن لا ينتهي أبداً .. لأنه حمل معه إحساس بالإنارة وبالرضا والابتهاج... وهناك شك في أن نشهد يوماً آخر مماثلاً..". (سكاون، 2003).

و في نظر العديد من المحللين السياسيين أصبحت هذه العملية إحدى محددات العلاقات الأمريكية الإيرانية فيما بعد، حيث لم ينس الإيرانيون للأمريكان بعد ذلك التدخل في شؤونهم الداخلية والإطاحة بمصدق، فقد بقيت هذه العملية تضرب بجذورها في الوجدان الإيراني، وما زالت تلقي بظلالها حتى اليوم لأنها تشكل احد أسباب عدم الثقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني. وفي هذا الصدد يقول "كينيث بولاك" مدير الأبحاث في مركز "سابان" لسياسة الشرق الأوسط ومؤلف كتاب اللغز الفارسي (The Persian Puzzle): "إن الأصل في المشكلة بين إيران والولايات المتحدة يكمن في هذا التاريخ... دعمنا للشاه، تدخل السي آي إيه في إيران عام 1953 والذي أصبح مغروساً في الخطاب السياسي الإيراني فيما بعد" (Pollak, 2005).

وبفضل الولايات المتحدة رجع الشاه إلى إيران وحكم البلاد بقبضة حديدية وقمع لامحدود واستغلال للثروات، وقال عبارته المشهورة التي وردت في كتاب "الانقلاب المضاد" الذي ألفه "كيرميت روزفلت" أحد كبار موظفي وكالة الاستخبارات الأمريكية آنذاك ومهندس عملية أجاكس: "أنا مدين بعرضي لله ولشعبي ولجيشي.. ولك". واقتنع الإيرانيون بأن من الأربعة الذين عبر الشاه عن عرفانه بالجميل لهم لم يكن هناك سوى واحد يدين له الشاه حقاً بكل شيء، وهو الأخير.. وكالة الاستخبارات المركزية وممثليها كيرميت روزفلت (هيكل، 1982).

كان لابد للشاه من مكافأة الولايات المتحدة على دورها في عودة حكمه الإمبراطوري، فبدأ سلسلة من السياسات الشاهنشاهية التي أدت إلى أن تصبح إيران الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال :

- وافق الشاه على اتفاق يمنح حق استكشاف النفط وإنتاجه في إيران لكونسورتيوم مكون من ثمانية شركات متعددة الجنسيات (الطناحي، 2005) . خمس شركات منها أمريكية حصلت على نسبة 40%، وشركة النفط الأنجلوإيرانية (أصبح اسمها فيما بعد بريتش بتروليوم كومبني ليميتد) حصلت على 40%، وشركة رويال داتش شيل الأنجلو هولندية على 14% ، وأخيراً شركة

كومبني فرانسيز دى بترول فقد حصلت على 6% .بالإضافة إلى أن إيران تعهدت بدفع مبلغ 25 مليون جنيه إسترليني لشركة النفط الأنجلو أمريكية تعويضا لها عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة تأمين ممتلكاتها (ريس، 1989) .

- تم عقد عدة اتفاقيات أسلحة بين إيران والولايات المتحدة، قامت على إثرها الولايات المتحدة بتزويد إيران بالأسلحة المتنوعة والتكنولوجيا اللازمة لها، ومن ضمن هذه الاتفاقيات اتفاقية التعاون النووي للاستخدامات السلمية 1957.
- في العام 1958 قامت الولايات المتحدة وتحديدًا وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيق الفيدرالي بالتعاون مع المخابرات الإسرائيلية بدعم بناء جهاز الشرطة السرية الإيرانية (السافاك) وزودته بالمعدات الحديثة اللازمة لقمع أي حركات شعبية ولتدعيم قبضة الشاه على إيران (بوريسوف، 1982). حتى تم وصفه من قبل احد الباحثين الأمريكيين في الشئون الإيرانية بأنه المكافئ الإيراني للغستابو* (ريس، 1989). وحسب ما يقول "جيسي ليف" وهو محلل سابق للشئون الإيرانية في وكالة الاستخبارات المركزية أن السافاك تلقت دروسا في التعذيب على أيدي وكالة الاستخبارات الأمريكية (بلوم، 2002).
- سياسيا دعم الشاه جميع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، فانضم لحلف بغداد والذي تشكل عام 1955 من العراق وإيران وتركيا وباكستان، وذلك ضمن سياسة الولايات المتحدة لتطويق المنطقة بالأحلاف العسكرية، و فيما بعد أصبح يسمى بحلف السنتو (CENTO) بعد انسحاب العراق منه، وقد لعب هذا الحلف دوراً بارزاً في دعم الإستراتيجية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. بالإضافة إلى أن الشاه اعترف بإسرائيل عام 1961 وإن اكتفى بتبادل العلاقات القنصلية معها بديلا عن الدبلوماسية خشية من ردود الأفعال الغاضبة من داخل إيران وخارجها (هويدي، 1988).
- وحتى رحيل الشاه كانت الولايات المتحدة أحد أبرز الشركاء التجاريين لإيران ، وكانت علاقتها بإيران تؤمن آلاف فرص العمل للمواطنين الأمريكيين وحوالي ثلاثة مليارات دولار كمتوسط لعائداتها السنوية من صادراتها لإيران، مضافاً إلى هذا الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية من استثماراتها وتجارتها في حقل النفط الإيراني الأمر الذي دعا البعض إلى القول أن إيران الشاه وبفضل علاقاتها بأمريكا قد تحولت من النظام الإقطاعي إلى النظام الكومبرادوري كأساس لنظمها الاقتصادية (الطناحي، 2005) .

* الغستابو هو البوليس السري الألماني في عهد أدولف هتلر. تأسس عام 1932 . وكان له مهمتان: الأولى التحقيق في القضايا الأمنية داخل ألمانيا، والثانية التحقيق مع المتورطين في قضايا أمنية خارجية وقضايا التجسس. وبعد الغستابو من أشهر مؤسسات الاستخبارات الغربية في القرن العشرين والتي كانت تتبع أساليب قاسية في التعامل مع المتهمين.

1.3.3 الولايات المتحدة وإستراتيجية العمودين المتساندين

شابت العلاقة الأمريكية الإيرانية بعض من الفتور في أوائل الستينات بعد رفض الإدارة الأمريكية طلب للشاه بزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية عام 1962 بحجة زعمه وجود خطر على الاستقرار في إيران. فقد أوردت تقارير الاستخبارات الأمريكية أن نظام الشاه لا يواجه خطراً حالياً مباشراً ولكن مع مرور الوقت سيواجه خطراً داخلياً من الطبقة المتوسطة ولذا يجب عليه الاهتمام بإصلاح النظام الداخلي والاقتصاد والأحوال الاجتماعية داخل إيران مثلما يهتم بالعسكرة والتسلح (U.S Department of State, 1995).

والحقيقة أن تدعيم الاقتصاد الإيراني لم يكن هدفاً للسياسة الأمريكية بقدر ما كان هناك تغيير تكتيكي في الإستراتيجية الأمريكية، فمن الجانب النظري والبرامجاتي كانت الإدارة الجديدة برئاسة الرئيس جون إف كينيدي ترفع شعارات الديمقراطية والعالم الحر وتريد إظهار صورة جديدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتحسن علاقاتها بالدول العربية وخاصة مصر، ومن جانب آخر فإن واشنطن أولت الاهتمام أكثر إلى مصالحها في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، ففي خطابه الرئاسي الأول في 20 يناير 1961 أعلن كينيدي أنه سيستمر على سياسة إيزنهاور في دعم حكومة فيتنام الشمالية "لأنه إذا سقطت فيتنام في قبضة الشيوعيين فإن العالم الغربي كله في خطر، وإذا لم يتم وقف الانتشار الشيوعي في فيتنام، ستفقد الولايات المتحدة أمنها قطعة وراء الأخرى وبلداً وراء البلد" حسب قوله. (Spartacus Educational, N.D).

ولكن سرعان ما عادت واشنطن إلى دعم الشاه عسكرياً مرة أخرى فالتحسن الطفيف الذي طرأ على العلاقات الإيرانية السوفيتية، أخاف الأمريكيان من توسيع النفوذ السوفيتي في الخليج خاصة مع التورط الأمريكي في فيتنام وتولي "ليندون جونسون" إدارة الحكم في واشنطن وإعلانه سياسة الدعامتين أو العمودين المتساندين في الشرق الأوسط.

ربطت جونسون بالشاه صداقة متينة منذ أن كان جونسون نائباً للرئيس كينيدي، وانعكست هذه الصداقة إيجابياً على العلاقات بين البلدين. ففي زيارة للشاه للولايات المتحدة يونيو 1964 وصف جونسون إيران بأنها "ألمع بقعة في الشرق الأوسط". وقد زاد اعتماده على الشاه كحليف أساسي في منطقة الشرق الأوسط خاصة أن الشاه هو الوحيد من زعماء دول العالم الثالث البارزين الذي دعم

التوجهات السياسية الأمريكية في فيتنام وجمهورية الدومينيك وإستراتيجية الحرب الباردة ضد السوفييت (U.S, Department of State, 1999).

حذرت وكالة الاستخبارات الأمريكية البيت الأبيض من أن عدم بيع أسلحة للشاه قد تجعله يلجأ للسوفييت، ولهذا تم إتمام صفقة بيع أسلحة للشاه بقيمة 200 مليون دولار، ثم تم توقيع اتفاقية نسام رقم 348 (NSAM NO.348) في 30 مايو 1966 القاضية بتوفير قواعد عسكرية للقوات الأمريكية في إيران بديلة للقواعد الأمريكية في باكستان (Federation of American Scientists, 2002).

وقد بلغت حصيلة المساعدات الأمريكية لإيران منذ العام 1950 وحتى العام 1969 حوالي 2.5 مليار دولار، منها 1.4 مليار دولار مساعدات عسكرية، 750.9 مليون دولار مساعدات اقتصادية وتعد هذه المساعدات هي الأكبر في الدعم الأمريكي من العام 1950 وحتى 1969 لدول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل (USAID The Green Book, 2005).

وخلال السبعينات اكتسبت العلاقات الأمريكية الإيرانية طابعاً جديداً اتسم بالاعتماد اللامحدود على نظام الشاه، حيث حدث تغير نوعي في المنطقة إثر إعلان الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من المناطق الواقعة شرق السويس. وزاد الدعم العسكري لإيران بشكل كبير حيث تم تزويدها بأحدث أنواع الأسلحة، ففي الفترة بين الأعوام 1970 وحتى 1977 حصلت إيران على أسلحة قيمتها 12 مليار دولار من الولايات المتحدة (شاش، 2001).

استمرت إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (1969-1974) في دعم الشاه كأحد دعائمين في المنطقة لحفظ المصالح الأمريكية من الخطر السوفييتي وذلك في إطار ما يعرف بمبدأ نيكسون أو "مبدأ غوام" 1969. والذي يقوم على تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الاقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية، وجعل الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على نفسها في حل نزاعاتها، وتقييد التدخل الأمريكي وحصره في ردع التهديدات التي تمارسها إحدى القوى النووية، مع إمكانية ردع التهديدات التقليدية التي تحدث على نطاق ضخم لا قبل لحلفاء أمريكا على مواجهتها (الجزيرة نت، 2003).

إثر حرب أكتوبر 1973 والطفرة في ارتفاع أسعار النفط الهائل وتوفر الاحتياطات النقدية الهائلة لدى الدول النفطية ومن بينها إيران، اتجه الشاه إلى شراء المزيد من أحدث أنواع الأسلحة

والمعدات العسكرية والصناعات الثقيلة والبتروكيماوي، الأمر الذي عاد بالفائدة الكبيرة على المجمع الصناعي الحربي وشركات الأسلحة الأمريكية. مع ملاحظة أن معظم هذه المشتريات كانت تتم دون دراسة على ضوء احتياجات إيران الحقيقية. فمن المفارقات أنه عندما أطيح بالشاه كان يملك 78 طائرة من نوع (إف 16) لكنه لم يكن لديه معدات لتفريق المتظاهرين. كما أنفق الشاه حوالي 60 مليار دولار على إنشاء 8 محطات نووية في إطار مشروعه النووي الطموح عام 1974 (سيجف، 1983) .

في المقابل أعربت وزارة الدفاع الأمريكية عن قلقها من تدفق بيع الأسلحة لإيران لأنها تفوق قدرات إيران الاستيعابية واحتياجاتها، إلا أن ملاحظتها لم تؤخذ بعين الاعتبار في البيت الأبيض، كذلك حذر الكونجرس من تزايد إرساليات الأسلحة إلى إيران وأعرب عن معارضته لإرسال مزيد من الخبراء العسكريين هناك، ولكن أيضا كان البيت الأبيض يجد وسائل أخرى لتنفيذ سياسته فقد أرسل مستشارين مدنيين بدلا من العسكريين حيث كان البيت الأبيض مقتنعا بأن الفائدة من وراء الشاه تساوي أكثر من مساوئه (U.S. Department of State, 2003).

وبحلول عام 1978 كانت البعثة الأمريكية في إيران هي الأكبر في الشرق الأوسط والعالم، فعلى سبيل المثال وصل عدد موفدي وزارة الدفاع الأمريكية وحدها إلى 1500 شخص مابين مستشارين وفنيين عسكريين وكانوا يتمتعون بالحصانة الكاملة هم وعائلاتهم (Global Security, 2006-A).

4.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: (الفترة 1979-1989) :

1.4.3 الثورة الإسلامية في إيران واهتزاز ركائز الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

منذ منتصف السبعينات تقريبا بدأت حدة المعارضة للشاه تتزايد والأزمة في إيران تتفاقم، وكان من الواضح أن الحكومة الأمريكية لم تكن تقدر حجم المناهضة الشعبية وحجم الرفض للشاه ولسياساته في الشارع الإيراني. فالفساد والعسكرة قد أثرا سلباً على الوضع الداخلي في إيران. فقد صرح رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر في العام 1977 قائلاً: "إيران هي جزيرة من الاستقرار في

واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم!" (Houghton, 2001). كانت كلمات الرئيس كارتر بعيدة عن الواقع في إيران، فقد تزايدت حدة الأزمة الداخلية في إيران في النصف الثاني من العام 1978 و شهدت اضطرابات ضخمة ومظاهرات جابت جميع المدن الإيرانية بشكل غير مسبوق، إلى درجة أن الشاه لم يعد قادراً على السيطرة على زمام الأمور. ولم يكن هناك تقدير للوضع بشكل دقيق في الولايات المتحدة، وربما يعود ذلك إلى التقارير المتضاربة التي تعرض لها البيت الأبيض من قبل صناع السياسة، ففي حين أن وزارة الخارجية وعبر تقارير سفيرها في إيران كانت ترى أنه لم يعد بوسع الولايات المتحدة إنقاذ الشاه وأن أيامه باتت معدودة، كانت هناك أصوات داخل الإدارة الأمريكية يقودها بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي ترى أن أسلوب القبضة الحديدية هو السبيل الوحيد على إنقاذ الشاه. ويبدو أن "المسؤولين في واشنطن لم يدركوا خطورة الأزمة ولم يريدوا التصديق بإمكانية سقوط الشاه" (سيجف، 1983).

بعد خلافات حادة بين صناع السياسة الأمريكية حول كيفية حل الأزمة التي كانت تعصف بحكم الشاه، اقتنع كارتر برأي وزير خارجيته "سيروس فانس" ونصحت الولايات المتحدة الشاه بمغادرة البلاد بعد أن شكل حكومة برئاسة "شهبور بختيار" (ريس، 1989). كان هذا الحل دليلاً آخر على عدم التقدير الدقيق للموقف في إيران، ولمدى الدور الذي يلعبه رجال الدين في ذلك الوقت ومدى الشعبية التي يتمتع بها الخميني خاصة بين الشباب. كذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المأساوية التي اجتاحت إيران إثر سياسات الشاه الداخلية والخارجية على السواء. وربما اعتقدت الولايات المتحدة أن هذه الأزمة شبيهة بأزمة عام 1953 وأن خروج الشاه من البلاد سوف يهدئ الجماهير الغاضبة. ولكن أخطأت الحسابات الأمريكية هذه المرة، فالذي عاد إلى إيران هو الإمام الخميني في شباط 1979 بعد أسبوعين فقط من مغادرة الشاه وتم استقباله استقبالا مهيباً من قبل الملايين من الإيرانيين، وانهارت الحكومة التي شكلها الشاه وانهارت معها الآمال في عودة الشاه ثانية (Daugherty, 2001). استطاع الخميني التوفيق والجمع بين التيارات الفكرية والإيديولوجية المختلفة والطبقات الاجتماعية في إيران، واستغلال غضبها المشترك على سياسات النظام الملكي السابق سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في مجال السياسة الخارجية والعلاقة مع الولايات المتحدة (Takeyh, 2006).

الجدير بالذكر أن السياسة الأمريكية تجاه الشاه في النصف الثاني من السبعينات تعرضت لانتقادات عديدة وتحذيرات من قبل بعض المسؤولين في وزارة الخارجية والدفاع بشأن الاعتماد على النظام الفردي للشاه المعرض للموت أو الاغتيال وذلك لخطورتها الكبيرة على المصالح الأمريكية في

إيران والخليج (سيجف، 1983). ورغم هذا استمرت إدارة كارتر على نفس نهج الإدارات السابقة في تدعيم نظام الشاه بالأسلحة المتطورة واستمر نمو الأهمية الإستراتيجية لنظام الشاه لمصالح الولايات المتحدة.

وبسقوط حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نيسان 1979، سقطت إحدى الركائز التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة. فلا شك أن تحول إيران من حليف مهم في الأوس إلى عدو في ظل وضع دولي ثنائي القطبية كان له آثار سلبية مختلفة على السياسة الأمريكية، وتهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، لذا كان لا بد للولايات المتحدة من إعادة النظر في إستراتيجيتها تجاه المنطقة مع مراعاة مناسبتها للوضع الجديد. فقد شكّلت الثورة الإيرانية بطابعها الإيديولوجي بقيادة الخميني خسارة فادحة على جميع الأصعدة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.. وتمثلت هذه الخسارة في المجالات الآتية:

سياسياً: فقدت الولايات المتحدة حليفاً أساسياً لها في الشرق الأوسط، فقد كانت إيران تمثل ركيزة أساسية ودعامة للسياسة الأمريكية ليس فقط في الخليج العربي فحسب بل في الشرق الأوسط ككل، فالشاه دأب على دعم جميع السياسات في مرحلة الحرب الباردة تجاه دول المنطقة، بل كان أداة تنفذ بها تلك السياسة في بعض الأحيان مثل مساعدة إيران للقوات العمانية لقمع ثورة "ظفار" في العام 1973 والتي يقال أنه كان لها ميول شيوعية .

استراتيجياً: عاد مرة أخرى مفهوم الحرب الباردة بصراعاته ودلالاته ليسيطر على الموقف في الشرق الأوسط والعالم، فسقوط الشاه يعني سقوط الحزام الأمني والحاجز الطبيعي الذي كان حائلاً دون دخول السوفييت للمنطقة، لاسيما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان في نفس العام 1979. فأصبح هناك خلاً إستراتيجياً عميقاً في الخليج العربي، ومنفذاً مهدداً للمصالح الأمريكية خاصة أن النظام الإيراني الجديد القائم نظام أيديولوجي عدائي لأمريكا وإسرائيل منذ اليوم الأول لقيامه، فقد نصبت إيران نفسها زعيمة لقوى الرفض ضد السياسة الأمريكية في العالم. وأصبح عداء أمريكا التي سماها الخميني "الشیطان الأكبر" هو المحك الذي يلتف حوله الموالون للثورة. وعليه فقد أدى قيام الثورة إلى وجود ضعف في قوة الردع الأمريكي ونسف أسس المبادئ الرئاسية الأمريكية وخاصة مبدأ نيكسون (الفتنة) الذي اعتمد على الدعامين في حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي . عسكرياً: أدى قيام الثورة إلى إلغاء كافة الاتفاقات العسكرية المعقودة بين الولايات المتحدة وإيران وعودة جميع المستشارين الأمريكيين العسكريين والأمنيين والذين كانوا الحكام الحقيقيين للسياسة العسكرية الإيرانية، كذلك فقدت الولايات المتحدة بقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية قاعدة عسكرية ضخمة تعد الأكبر في الشرق الأوسط كانت تعتمد عليها لحماية مصالحها في المنطقة. فقد كان في

إيران 7 محطات إنذار أمريكية وتتصت باتجاه الاتحاد السوفيتي من ضمنها محطاتان لتعقب إطلاق الصواريخ، وكانت الأرض الإيرانية قاعدة جوية لطائرات سلاح الجو الأمريكي التي كانت تنطلق من إيران لأغراض الاستطلاع، في حين استخدمت سفن الأسطول السابع العاملة في المحيط الهندي الموانئ الإيرانية لترسو فيها، وبقيام الثورة فقدت الولايات المتحدة جميع هذه المكتسبات العسكرية الإستراتيجية (سيجف، 1990).

اقتصادياً: مثلت "إيران الشاه" أهم قوة في يد الولايات المتحدة الأمريكية داخل الأوبك، فهي تعد المصدر الثاني للبترول في العالم بعد السعودية، والمورد الأول للولايات المتحدة وإسرائيل في البترول طوال الستينات والسبعينيات وخسارتها معناها فقدان مورد نفطي استراتيجي ومزود مباشر للبترول في الأزمات كأزمة حرب أكتوبر 1973.

2.4.3 أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران نوفمبر 1979

تعد أزمة الرهائن الأمريكيين هي المحدد التاريخي الثاني في العلاقات الأمريكية الإيرانية والتي مازالت تلقي حتى اليوم بظلالها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وعلى طبيعة العلاقة القائمة على معيار الثقة والنوايا بين الولايات المتحدة وإيران. في الأيام الأولى لقيام الثورة الإيرانية اتبعت الولايات المتحدة سياسة الحذر الشديد تجاه النظام الجديد، فقد كانت تأمل باستمرار نفوذها في إيران (ريس، 1989). ولكن سرعان ما تلاشت هذه السياسة بعد أن أعطت الإذن للشاه بالدخول إلى أراضيها للعلاج. وقد فوجئ العاملون بالسفارة الأمريكية في طهران من هذا القرار لأنهم كانوا قد بعثوا بتحذيرات إلى البيت الأبيض بأن أمراً مثل هذا سيعرض حياة الدبلوماسيين الأمريكيين للخطر نتيجة الوضع السيئ والحراسة الضعيفة التي تتمتع بها السفارة. ولكن يبدو أن السياسة الداخلية والتفاعلات بين أركان الإدارة كان لها دور كبير في صياغة القرار الأمريكي. فقد كان هناك لوبي داخل أروقة البيت الأبيض يدعم دخول الشاه إلى الولايات المتحدة بحجة أنه يعاني من مرض خطير وأن علاجه غير متوفر سوى في الولايات المتحدة، كان هذا اللوبي مكون من: مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر زيجينو بريجنسكي، ورئيس بنك تشيس مانهاتن دافيد روكفلر، ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر والذي شغل أيضاً في نفس الوقت رئيس لجنة المستشارين الدوليين في بنك تشيس مانهاتن، وجون ماكلوي رئيس البنك الدولي السابق وأحد أبرز رجال المال الأمريكيين (Daugherty, 2001).

وفور استقبال الولايات المتحدة للشاه خرجت المظاهرات في طهران تتدد بالقرار الأمريكي، وتم الاستيلاء على السفارة الأمريكية من قبل جموع المتظاهرين من الطلبة الإسلاميين واحتجاز 60 شخصا في السفارة وذلك في الرابع من نوفمبر 1979 مطالبين بتسليم الشاه.

حاولت الولايات المتحدة تحرير الرهائن عبر إتباع عدد من الأدوات أهمها :
الأداة الدبلوماسية: حيث قام الرئيس الأمريكي آنذاك، جيمي كارتر، بعد يومين من اعتقال الرهائن بإرسال رسالة إلى آية الله خميني يدعو فيه إلى إطلاق سراح الأبرياء ويعبر له فيها عن رغبة الشعب الأمريكي في إقامة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة مبنية على المساواة والاحترام والصدقة، وحمل الرسالة إلى الخميني "رامزي كلارك" و"ويليام ميلر" ولكن رفض الخميني استقبالهم(Pars Times, 2006).

ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة إلى حشد رأي دولي فأرسلت عددا من الوفود إلى دول الناتو ونجحت في تشكيل رأي موحد من الدول الأعضاء يدعم موقفها وذلك خلال دورة مجلس الحلف التي عقدت في بروكسل ديسمبر 1979 (ريس، 1989).
الأداة الاقتصادية: قرر كارتر حجز كل الودائع الإيرانية في الولايات المتحدة واصدر أمرا بوقف مشتريات النفط الإيراني، كما حاول الحصول على قرار من هيئة الأمم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران إلا أن محاولته باءت بالفشل (The Columbia Encyclopedia, 2005).
الأداة العسكرية: قام كارتر بإلقاء خطاب في الكونجرس أعلن فيه ارتفاع المصالح الأمريكية في منطقة الخليج إلى مستوى المصالح الحيوية. وأكد على إمكانية استخدام جميع الوسائل اللازمة للحفاظ على هذه المصالح بما فيها القوة العسكرية وكان هذا أول التزام رسمي لاستخدام القوة في المنطقة ولوضع مبدأ كارتر موضع التنفيذ. وتم تشكيل قوات الانتشار السريع* في مارس 1980، وفي البداية كانت أمريكية خالصة ولكن بعد ذلك شاركت فيها بعض من دول المنطقة العربية(Antill, 2001) .

كما حاولت الولايات المتحدة بالقيام بعملية إنقاذ محدودة في إبريل 1980، ولكنها باءت بالفشل إثر تحطم ثلاث طائرات من أصل ثمانية تم إرسالها نتيجة لعاصفة رملية حيث لقي ثمانية أشخاص مصرعهم، واستقال وزير الخارجية آنذاك سيروس فانس بعدها احتجاجاً على عدم علمه بالمهمة (The Columbia Encyclopedia, 2005).

* ترجع فكرة انشاء قوات الانتشار السريع إلى إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون في أعقاب حرب 1973 وأزمة البترول التي صاحبت تلك الحرب.

وانتهت أزمة الرهائن في العام 1981 إثر وساطة جزائرية، حيث استغلت الولايات المتحدة بدء الحرب الإيرانية العراقية لتعاود الكرة مرة أخرى باستخدام الأداة الدبلوماسية، ونجحت في الإفراج عنهم أخيراً. وتضمنت اتفاقية الجزائر عدة بنود أهمها الإفراج عن الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية وإنهاء الحظر التجاري الذي كان قد فرضه كارتر على إيران في نوفمبر 1979، واحترام الطرفين للعلاقات السياسية فيما بينهما وإسقاط الدعاوي القضائية التي رفعتها الولايات المتحدة ضد إيران (Iran-United States Claims Tribunal, N.D).

وأسدل الستار على صفحة من العلاقات الأمريكية الإيرانية كان لها أثر بالغ في تحديد العلاقة بين الطرفين فيما بعد، والتي أثبتت أن النظام الأمريكي بضخامته وفرادته لم يستطع أن يتعامل بكفاءة ونجاح مع أزمة كان يمكن ألا تحدث لو تم معالجة جذورها بفعالية أكبر..

3.4.3 السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الثورة:

كان لابد للولايات المتحدة من اعتماد إستراتيجية جديدة لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها في المنطقة بعد الثورة الإيرانية والمد السوفيتي في أفغانستان، وتسلم رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة وبدء إرساء دعائم المحافظين اليمينيين في البيت الأبيض. فقد عاد سباق التسلح بين القطبين العظميين في العالم بعد انتهاء حالة الوفاق التي سادت في السبعينات. وحدد ريجان عدداً من الأهداف لسياسته في منطقة الخليج العربي تمثلت في:

- ضمان حرية الوصول إلى مصادر النفط.
- ردع الاتحاد السوفيتي عن طريق تعزيز التواجد الأمريكي في منطقة الخليج، ودعم قوات الانتشار السريع بالأسلحة المتطورة والأجهزة اللازمة للقيام بمهامها. وعبر الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت عن ذلك قائلاً: "تواجه اليوم وضعاً كارثياً نتج عن السلبية التي اتسمت بها إدارة فورد والاهتمام المفرط في حقوق الإنسان الذي تمسكت به إدارة كارتر، مما أضعف ثقة الحلفاء الغربيين فينا وشجع الاتحاد السوفيتي على التلاعب بنا وألحق بنا هزائم كارثية خلال ستة أشهر..". (Bell, 1990).
- دعم دول المنطقة الصديقة ذات السياسات المعتدلة سياسياً وعسكرياً من أجل تعزيز التواجد الأمريكي في الخليج. فحظيت السعودية بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة وزادت مبيعات الأسلحة لها بشكل لم تعهده من قبل من ضمنها الحصول على صفقة شراء خمس طائرات من نوع الأواكس (Bell, 1990). كذلك كان لعمان نصيب وافر في هذه العلاقة فقد سمح السلطان

قابوس بن سعيد سلطان عمان للأمريكيين بإقامة مطار كبير في عمان وتعميق الموانئ وتوسيعها وبناء منشآت مختلفة في جزيرة صيرة، حيث تجرى الولايات المتحدة مرة كل عامين، بالتعاون مع عمان مناورات عسكرية من أجل اختبار قدرتها على نشر قوة مهام مؤلفة من 1000 طائرة وبضع مئات الآلاف من الجنود من خلال ستة أسابيع (سيجف، 1990). بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة دعمت وشجعت على إنشاء مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 لتشكيل قوة إقليمية بترولية في مواجهة إيران.

- اعتماد إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة، ففي العام 1983 تم توقيع اتفاقية بين واشنطن وتل أبيب تقضي بتعاون استراتيجي كامل بين الدولتين لتصبح إسرائيل لأول مرة حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة .

1.3.4.3 الموقف الأمريكي من الحرب الإيرانية العراقية

بدأت الحرب العراقية الإيرانية في ظل استمرار أزمة الرهائن الأمريكيين من ناحية وكان العراق مالياً للاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى. وقد تمثل الموقف الأمريكي المعلن من الحرب في ناحيتين:

- الحياد التام ورفض بيع أية أسلحة لكلا الطرفين وحث الدول الحليفة لها على إتباع السياسة نفسها، ودعم الجهود الدولية لإنهاء النزاع.
 - المحافظة على حرية الملاحة في الخليج ، فمنذ اندلاع الحرب كان اهتمام الولايات المتحدة يتركز على ضمان حرية المرور لنقلات النفط من مضيق هرمز. وقد عززت الولايات المتحدة من وجودها في الخليج العربي والمحيط الهندي وزادت من عدد سفنها البحرية. ففي ذروة الأزمة كانت تبحر في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي 60 سفينة حربية أميركية وبريطانية وفرنسية وأسترالية (سيجف، 1983).
- وقد ساد اعتقاد لدى المجتمع الدولي بما فيهم الولايات المتحدة أن إيران لن تصمد في الحرب نظراً لعدم استقرار الأوضاع الداخلية فيها في ذلك الوقت وللقدرات العراقية العسكرية الكبيرة المعتمدة على الأسلحة السوفيتية، حتى أن العراق سماها في البداية "الحرب الخاطفة". ولكن خالفت إيران التوقعات وصمدت، واستمرت الحرب لتكون الأطول بعد الحرب العالمية الثانية في العالم.
- أيقنت الولايات المتحدة أن الانتصار الإيراني في الحرب لن يكون مفيداً لمصالحها في الخليج فاتبعت تجاه إيران سياسة تعرف بـ "Operation Staunch" أو "الفعالية القصوى"، كأسلوب يدفع إلى عزل إيران اقتصادياً وعسكرياً عن طريق الضغط على الحلفاء بعدم توريد أية أسلحة إلى

إيران. وقامت بتشديد سياسة العزل ضد طهران عام 1984 فتم إعلان إيران دولة مصدرة للإرهاب ووصفتها مع ليبيا وكوريا الشمالية وكوبا ونيكاراجوا بأنها "حكومات خارجة عن القانون". والتزمت الصمت* إزاء استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في الحرب ضد إيران (Litwak, 2000). ومن جانب آخر انحازت الولايات المتحدة للعراق بهدف احتواء إيران وأعادت العلاقات الدبلوماسية معه عام 1984**. كما أنها فرضت حظراً على الصادرات الأمريكية لإيران في 1984 وخاصة التكنولوجيا منها وبعض أنواع الطائرات وقطع غيارها والمحركات الخاصة بها(الطناحي، 2005).

ورغم السياسة المعلنة للولايات المتحدة تجاه الحرب الإيرانية – العراقية باتخاذ الحياد تجاه كليهما واشتداد الحرب الإعلامية بين طهران وواشنطن، وإتباع الرئيس ريجان نهجاً متشدداً مع ما يسميهم "الإرهابيين" ورفضه المعلن دائماً لعقد أية اتفاقات معهم أو إعطائهم أية ضمانات فيما يتعلق بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان في الثمانينات. إلا أنه في العام 1985 دوت فضيحة كبرى في أروقة البيت الأبيض وفي العالم عرفت باسم "إيران كونترا جيت"، وهي عملية بيع أسلحة إلى إيران عن طريق إسرائيل بعلم رونالد ريجان نفسه ومدير الاستخبارات الأمريكية وذلك لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان واستخدام عائدات الصفقة في تمويل منظمة الكونترا في نيكاراغوا. كان مخطط الصفقة أن ترسل إسرائيل أسلحة إلى إيران وتقوم الولايات المتحدة بتعويض إسرائيل عن هذه الأسلحة والتي كان من المقرر أن تكون 4000 صاروخ من نوع تاو المضادة للدروع (Wikipedia, 2007-B).

ومن وجهة النظر الأمريكية فإن صفقة الأسلحة كان لها بعدان: الأول تكتيكي والآخر استراتيجي ، فقد وجد مستشار الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت "روبرت ماكفرلان" الحاجة الإيرانية للسلاح بأنها مكمّن قوي للحصول على المساعدة الإيرانية في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان. إضافة إلى أنها كانت محاولة لبدء اتصالات سرية مع بعض من مصادر السلطة الإيرانية المعتدلة في محاولة لاستمالتهم وذلك لقناعة الولايات المتحدة أن النظام الإيراني الحالي لن يستمر وأن هناك كتلة قوية كافية من المعتدلين سوف تأتي عاجلاً أو آجلاً إلى السلطة.(Litwak, 2000) ودون الخوض في تفاصيل العملية فإنه من الملاحظ أن كلا الجانبين سواء الإيراني أو الأمريكي وهما الأكثر عداء لبعضهما قد اتبعاً سياسة ميكافيلية بحثة تعتمد على المصالح القومية لبلادهما .

* تشير بعض المراجع إلى أن الولايات المتحدة هي من قامت بتزويد العراق بالأسلحة الكيميائية.

** كانت العلاقات الدبلوماسية مع العراق قد قطعت في العام 1968 إثر ثورة عبد الكريم قاسم.

بعد هذه الفضيحة المدوية اتبعت إدارة ريجان سياسة أكثر تشددا تجاه طهران، وكأنها أرادت أن تدفع إيران ثمن الفضيحة. فأصدرت حظرا على استيراد البترول الإيراني عام 1987، وقامت المروحيات الأمريكية بإغراق ثلاثة قوارب إيرانية مسلحة في 8 أكتوبر 1987، وضرب ناقلتي بترول إيرانيتين في 18 أكتوبر من نفس العام. وضرب الرصيف البترولي الإيراني وتدمير سفينة معدات إيرانية في اليوم التالي. وبرر الرئيس ريجان هذه التصرفات بأنه دفاع عن النفس ضد هجوم مسبق من الإيرانيين حسب ما تقتضيه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة. وإثر تتابع هذه الأحداث والتي توجت بقصف أمريكي لطائرة مدنية إيرانية فوق مياه الخليج أسفرت عن مقتل جميع ركابها. أيقنت إيران أن توازن القوى في المنطقة لا يعود لصالحها في ظل الدعم الأمريكي المباشر والغير مباشر للعراق وأعلنت في منتصف العام 1988 أنها قبلت بقرار الأمم المتحدة بوقف الحرب الإيرانية العراقية (Chubin, April 1989).

5.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الفترة (1990-2001):

شهد الخليج العربي والعالم في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات أحداثا هامة وفارقة استطاعت أن تشكل فارقة في النظام السياسي العالمي وتحدث تغييرات على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام وموقفها من إيران بشكل خاص. وتساهم في إرساء القواعد الإمبراطورية الأمريكية وتبشر بقدوم قرناً أمريكياً بلا منازع.

إقليمياً جاءت وفاة الإمام الخميني الزعيم الروحي للثورة الإيرانية وصاحب الشخصية الكاريزمية عام 1989 لنتهي فترة طويلة من العلاقات الأمريكية الإيرانية تميزت بالتصريحات النارية والفتاوى المثيرة للجدل، كان آخرها فتوى هدر دم الكاتب البريطاني ذو الأصول الهندية سلمان رشدي إثر نشر كتابه آيات شيطانية والذي يتعرض فيه بالإساءة لشخص الرسول الكريم "محمد" صلى الله عليه وسلم. وبعد وفاة الإمام أصدر البيت الأبيض تصريحاً صحفياً يقول: "بموته.. نأمل أن تتحرك إيران نحو دور مسئول في المجتمع الدولي". وتوقع المحللون السياسيون حدوث انفراج في العلاقات الأمريكية الإيرانية (Tran, 1989).

أصبح "آية الله علي خامنئي" هو المرشد وقائد الثورة الإيرانية، في حين تولى رئاسة الجمهورية إثر فوزه في الانتخابات "هاشمي رافسنجاني" المحافظ البراجماتي الذي يعتبر المحرك الرئيسي لقبول إيران قرار مجلس الأمن بشأن وقف الحرب مع العراق واللاعب الإيراني الأساسي في فضيحة إيران كوندرا (B.B.C, 2005, 17 June)، وخلال فترة رئاسته التي امتدت من 1989-1997

أرسى رافسنجاني مرحلة إعادة الإعمار والبناء لتتحول إيران من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ولترجع مرة أخرى قوة إقليمية لا يستهان بها.

أما الحدث الأبرز دولياً فهو انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبالتالي غياب العدو التقليدي للولايات المتحدة، وانتقال الصراع الدولي من التركيز على البعد الأيديولوجي إلى التركيز على البعد الحضاري. وكانت حرب الخليج الأولى 1991 أو ما يسمى حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، والتي استطاعت فيها الولايات المتحدة قيادة وتشكيل تحالف دولي شاركت فيه دول عربية وخليجية في الحرب، دليلاً على التفرد الأمريكي بالقوة في العالم. وقد ساهمت هذه الحرب في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية وتاريخ الولايات المتحدة من زوايا عدة. فأنهت مؤقتاً تداعيات عقدة فيتنام التي ترسبت في العقل الأمريكي بشأن دور الولايات المتحدة عموماً والتدخل العسكري الأمريكي على وجه الخصوص، ولاشك أن عقدة فيتنام شكلت رادعاً داخلياً قوياً طوال السبعينات والثمانينات للتدخل الأمريكي العسكري في العالم. هذا وساهم استخدام التكنولوجيا الإعلامية الناجحة لخدمة الأغراض الأمريكية في إعادة تشكيل الذاكرة الأمريكية وإعادة المعنى للقوة العسكرية الأمريكية بأنها قوة ضاربة لا تقهر تستخدم لأغراض نبيلة (الشوربجي، يوليو 2005).

بالنسبة لإيران شكل غياب الاتحاد السوفيتي لها فراغاً يمكن فيه أن تنتشر فيه أيديولوجيتها الإسلامية خاصة أنها ترفض كلا الأيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية، ولقد عبر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي عن ذلك بوضوح حين قال: "إن الانهيار الحقيقي في المعسكر الشرقي يعني أننا حققنا على الأقل خمسين في المائة من الأهداف". في المقابل فإن غياب الاتحاد السوفيتي أضعف قدرة إيران على المناورة مع الولايات المتحدة والغرب خاصة بعد أن طرح الإسلام الثوري كعدو جديد للغرب، فقد وضع دان كويل نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الأصولية الإسلامية جنباً إلى جنب مع كل من النازية والشيوعية واعتبر أنهما معاً تشكلان خطر ثلاث حركات في القرن العشرين (مسعد، 1993).

وفيما يتعلق بحرب الخليج 1991 استطاعت إيران بقيادة رافسنجاني وبراعة سياسية أن تجعل تلك الحرب القاطرة التي أعادت إيران إلى المنطقة بعد عزلها وانعزالها زمن الخميني.. فاتبعت الحياد تجاه الحرب وأوضح أن الحكومة العراقية استبدادية وطرقي حرب الخليج يتفاتلان من أجل قضية غير عادلة. وربط استمرار الحياد من الجانب الإيراني بعدم تدخل إسرائيل في الحرب أو قصف العتبات الشيعية المقدسة (مسعد، 1993).

1.5.3 سياسة الاحتواء المزدوج

في العام 1992 صدرت وثيقة عن وزارة الدفاع الأمريكية حول مناطق التوتر الراهنة والمحتملة وجعلت الوثيقة منطقة الخليج والشرق الأوسط بمنزلة القلب. وأكدت على حق الولايات المتحدة في منع أي تحد من قبل أية قوة عدوانية من السيطرة على الخليج وإتباع الوسائل المناسبة لحماية مصادر النفط والممرات المائية في المنطقة (مسعد، 1993). وبما أن العراق قد تم تحجيم دوره في ذلك الوقت فإن إيران هي المرشحة لأن تكون هذه القوة العدوانية. وقد ساهمت عدة عوامل في تكوين الصورة النهائية للسياسة الأمريكية تجاه طهران في التسعينات:

- معارضة إيران لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، وفيما بعد معارضتها لاتفاق أوسلو 1993، ودعمها للحركات الإسلامية "الراديكالية" مثل حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي .
- سياسة طهران بشأن تطوير أسلحة الدمار الشامل، وسعيها للحصول على التكنولوجيا النووية من روسيا والصين والسوق السوداء، وأورد روبرت جيتس، الذي كان مدير الاستخبارات الأمريكية في ذلك الوقت، في تقريره للكونجرس مارس 1992 بأن إيران يمكنها تطوير السلاح النووي بحلول عام 2000 (Litwak,2000) .
- بدء توفر بيئة خصبة في عقلية صناع القرار الأمريكيين لاعتماد الإسلام الأصولي كعدو جديد مهدد للمصالح الأمريكية في العالم، خاصة مع بدء ظهور كتابات المفكرين الأمريكيين حول ماهية العدو القادم للولايات المتحدة مثل مقالة صامويل هانتجتون "صراع الحضارات" والتي تطورت لتصبح كتاباً يحمل رؤيته وأصبحت فيما بعد رؤية الإدارة الأمريكية ككل وتؤيد حتمية الصراع مع الحضارة الإسلامية.
- التناقض الذي صاحب تصريحات المسؤولين الإيرانيين بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، والتأكيد على استمرارية فتوى الإمام الخميني حول هدر دم سلمان رشدي قد ساهم في تشكيل الصورة الضبابية للتوجهات الإيرانية وانعكس بالطبع على السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال صرح رافسنجاني في مارس 1991 بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة "أنه يمكن إقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة إذا تخلت عن أعمالها العدائية تجاه إيران" ، وبعد شهرين صرح رافسنجاني نفسه أمام جمع من الطلبة في جامعة طهران "بأن إيران لا تفكر في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة" (Litwak,2000).
- استخدمت الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الأب سياسة العصا والجزرة المبنية على أن "النوايا الطبية تثمر نوايا طبية" (ميلاني، 1996). وحين يتم تنفيذ حيثيات هذه السياسة فالنوايا الطبية لم تنتج خيارات سياسية أمريكية واضحة (Maloney,2001, August)، حيث كانت الولايات المتحدة

مشغولة في تلك الفترة بإعادة ترتيب الأوراق في الشرق الأوسط بشكل يخدم استراتيجيتها بعد أن تغيرت موازين القوى لصالحها ..

من جهتها أرادت إيران تدعيم موقفها الإقليمي في ظل الوضع العالمي الجديد فحاولت الحصول على التكنولوجيا النووية من روسيا والصين في العام 1992 وثار جدل بين صناع القرار في واشنطن حول نوايا إيران التسليحية. وشبه بعض مسؤولي إدارة بوش الأب "إيران في التسعينات" بأنها مثل "العراق في الثمانينات". وإثر ذلك قام بوش في أكتوبر 1992 بتوقيع قانون يشمل حظر تصدير الأسلحة والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في تطوير أسلحة دمار شامل لكل من العراق وإيران (Litwak, 2000) .

حينما فاز الديمقراطيون في العام 1993 برئاسة بيل كلينتون في الانتخابات الرئاسية كانوا يحملون معهم تراثاً سيئاً من العلاقات مع إيران إثر أزمة الرهائن 1979، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أطاحت بالرئيس السابق جيمي كارتر. ولاشك أن إدارة كلينتون واجهت تحديات في تأمين استقرار الخليج إثر تغير البيئة الدولية والإقليمية المتمثلة في غياب الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى 1991 ، وفي بدء عملية سلام في الشرق الأوسط بدأتها إدارة بوش لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي (Brezezinski, Scowcroft ,and Murphy, 1997).

كانت النتيجة أن اتبعت الإدارة الجديدة سياسة أكثر تشدداً تجاه إيران ، ووضعت إيران والعراق بالإضافة إلى ليبيا* ضمن بوتقة واحدة سميت باسم "الدول المارقة" واتبعت معهم سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment)، وتهدف هذه السياسة إلى إضعاف نظامي الحكم في إيران والعراق تحسباً مما تراه واشنطن بأن كلا الدولتين يحكهما نظامين يشكلان تهديداً لإسرائيل والعالم العربي وللمصالح الغربية في المنطقة (باري، إبريل 1997) .

تحدث أنتوني ليك مستشار الرئيس كلينتون لشئون الأمن القومي في خطاب له في جامعة جون هوبكنز سبتمبر 1993 عن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة كلينتون، جاء الخطاب بعنوان "من الاحتواء إلى التوسع" وتمحور حول الوضع العالمي الجديد والاستراتيجية الأمريكية العالمية، وتحدث "ليك" بوضوح مؤكداً على حتمية تولي الولايات المتحدة القيادة وليس مشاركة الآخرين وحسب. أما فيما يتعلق بإيران فقد وصفها ليك — بالإضافة إلى العراق — "بالدول الرجعية" أو Backlash States، وقال: "إن أنظمتهم تهدد مصالح الولايات المتحدة وجيرانهم

* أطلقت على إيران والعراق وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية مصطلح الدول المارقة.

والديمقراطيات الأخرى في العالم، والسياسة الواجبة تجاههم يجب أن تكون بعزلهم اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً وتكنولوجياً ، وستكون قواتنا مستعدة لأي تهديد يردع أفعال هذه الدول" (Lake,1993).

وفيما يخص تنفيذ هذه السياسة وضعت إدارة كلينتون نصب أعينها هدفين : الأول الاستمرار في دعم مسيرة السلام في المنطقة التي بدأتها إدارة بوش السابقة، والثاني الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وكلا الهدفين يعزز من الآخر. فبقاء إيران والعراق منعزلتين عن السياسة الإقليمية سيؤدي إلى حماية السعودية العربية ودول الخليج الأخرى الحليفة وسيجعل إسرائيل والدول العربية المعتدلة قادرة على المضي قدماً في عملية السلام، هذا الأمر سيرهن أن اتجاهات جبهة الرفض – التي تقودها إيران في المنطقة – مكلفة ومعزولة عن العالم الجديد (Brezezinski, Scowcroft, and Murphy, 1997).

2.5.3 السياسة الداخلية الأمريكية والتشدد في السياسة الخارجية تجاه إيران

في العامين 1995 و1996 شهدت السياسة الأمريكية مزيداً من التشدد تجاه إيران، فقد أصدر بيل كلينتون أمراً تنفيذياً في العام 1995 يتم بموجبه فرض حظر شامل تجاري ومالي على إيران، تبعه قانون تشريعي أقره الكونجرس حول فرض عقوبات على الشركات المستثمرة في النفط والغاز في إيران (ILSA). وأطلق على القانون اسم قانون "داماتو" نسبة إلى "ألفونسو داماتو" النائب الجمهوري في الكونجرس الأمريكي والذي قام باقتراح صيغة قانون الحظر تجاه إيران. وبموجب هذا القانون فإنه يمنع على أية دولة أو شركة تجارية من الاستثمار في إيران بمبالغ تزيد عن 40 مليون دولار وإلا تعرض هذا الكيان لعقوبات اقتصادية (هادار، 2005).

وتعود السياسة المتشددة التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه إيران في التسعينات إلى عاملين أساسيين في صميم تفاعلات السياسة الداخلية الأمريكية:

العامل الأول: ويدور حول جماعات الضغط الموالية لإسرائيل داخل الأوساط السياسية الأمريكية والتي عملت على خلق حرب باردة إقليمية بين الولايات المتحدة وإيران، بحيث تضمن هذه الحرب أن تظل قضية تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية غير واردة ومحفوفة سياسياً بالمخاطر داخل الولايات المتحدة ، واستغلت هذه الجماعات توجهات السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط والتصريحات الراضية لها الصادرة من الساسة الإيرانيين حول الموضوع في إظهار الوجه الراديكالي المتطرف للسياسة الإيرانية (السويدي، 1996).

والعامل الثاني: يعود إلى الصراع المحتدم والتفاعلات الداخلية والتنافس بين الرئاسة والكونجرس منذ منتصف التسعينات. فقد سيطر على الكونجرس منذ العام 1994 وحتى العام 2006 أغلبية جمهورية ذات توجهات محافظة لها علاقات وطيدة مع اللوبي الإسرائيلي بقيادة نيوت جينجرش والذي طالب في أواخر 1995 بعمل عسكري ضد إيران، فكانت النتيجة تسابق بين الرئاسة والكونجرس في إظهار تشدد أكثر للسياسة تجاه إيران.

ولكن شهد العام 1997 وما بعده تطورات داخل إيران تمثلت في تصاعد نفوذ الإصلاحيين في الجمهورية الإسلامية، حيث فاز حجة الإسلام الدكتور محمد خاتمي بالرئاسة بنسبة 70% من مجمل الأصوات في انتخابات رئاسية حرة ليصبح الرئيس الخامس لإيران (الجزيرة نت، 2001). وخاتمي شخصية مثقفة تحمل فكراً منفتحاً فاجأ العالم برؤية غير تقليدية للسياسة الإيرانية المألوفة تقوم على الانفتاح والحوار حينما دعا في مقابلة معه أجرتها قناة السي إن إن الأمريكية عام 1998، إلى حوار الحضارات بين إيران والعالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة وعبر عن احترامه للشعب الأمريكي والحضارة الأمريكية المبنية على الرؤية والعقل وأخلاق المتطهرين حسب تعبيره (CNN, 1998, 7January).

كان لابد لهذه الأفكار الحضارية التي تغازل عالم التسعينيات والصادرة عن مصدر من مصادر السلطة الإيرانية أن تحدث التفاتة واهتماماً من العالم الغربي والولايات المتحدة إلى إيران. خاصة أنها تزامنت مع بدء ارتفاع أصوات رشيدة في المجتمع الأمريكي نفسه بإعادة النظر في مجمل السياسة الأمريكية تجاه إيران (الشوربجي، 2001، 28 مايو). كذلك بدأت ضغوطات من قبل الشركات الاقتصادية الأمريكية حول تخفيف الحظر على إيران لما في ذلك ضرر لمصالح هذه الشركات، فعلى سبيل المثال عندما ألغت الحكومة الأمريكية عام 1995 عقدا بقيمة مليار دولار بين إيران وشركة "كونوكو" الأمريكية كان المستفيد الوحيد من هذا الإجراء هو شركة "توتال" الفرنسية التي عقدت معها إيران اتفاق بقيمة ملياري دولار، كما قامت بعدها شركة "شل" للنفط بعقد إتفاق مع إيران بقيمة 800 مليون دولار لتطوير حقليين بحريين للنفط متجاهلة العقوبات الأمريكية (عبدالله، 2003، 5 أغسطس).

مع نهاية عام 1997 ثبت فشل سياسة الاحتواء والعزل التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه إيران (Maloney, 2001): فهي أولاً لم تحظ بإجماع دولي حيث استطاعت إيران تطوير علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع بعض الدول الأوروبية، ثانياً ثبت صحة السياسة الإيرانية تجاه عملية

السلام فقد شهدت أواخر التسعينيات تعثر واضح لسير عملية السلام العربية الإسرائيلية، توجت بانتفاضة الأقصى عام 2000 ، وثالثا استمرار إيران في تطوير التكنولوجيا النووية .

دعا بعض من قادة الفكر والسياسة في الولايات المتحدة مثل زبيجينو بريجنسكي مستشاور الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، وبرنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الأب، وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس ريجان، إلى سياسة خارجية أمريكية جديدة تجاه إيران سميت "بالاحتواء المتميز". تهدف سياسة الاحتواء المتميز أو (Differentiated Containment) إلى إتباع بعض المرونة في التعامل مع إيران وعدم فرض سياسات أحادية أمريكية بمعزل عن الحلفاء في دول العالم، مع استمرار التواجد العسكري الأمريكي في الخليج ومراقبة التسليح الإيراني عبر تفعيل التفيتش والمراقبة من خلال وكالة الطاقة الذرية (Brezzezinski, Scowcroft, and Murphy, 1997).

وفي العام 1998 بدا هناك أمل في حدوث انفراج في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران خاصة بعد التصريحات الايجابية التي صدرت من كلا الزعيمين الأمريكي والإيراني. فقد أدلى كلينتون بتصريح أشبه باعتذار عن تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الإيرانية إبان الإطاحة بمحمد مصدق في خمسينات القرن الماضي، وقام خاتمي بالرد قائلا "بأن المبادرات الملموسة وليست الكلمات هي التي تدلل على صدق الولايات المتحدة"، وأعرب عن موافقته لفتح حوار مع إيران ولكن على أساس الاحترام المتبادل والمساواة (عتريسي، 2006). ولكن لم يكن لهذا الأمر أن يتم بسهولة بين البلدين. فقد تحدث بعض المحللين السياسيين عن وجود عوائق بنيوية في كل من الولايات المتحدة وإيران تمنع عودة العلاقات طبيعية بين الطرفين. وخاصة تلك المتعلقة بالطرف الإيراني. "فرغم أن البيت الأبيض سيواجه مشاكل هائلة في تغيير السياسة تجاه إيران، إلا أن هذه المشاكل لا تقارن بتلك الموجودة في الشريك الإيراني. حيث إن العداء للولايات المتحدة هو السياسة الأساسية للثورة الإيرانية، وأحيانا يبدو بأنه السياسة الوحيدة." (Chubin and Green, 1998) .

ولكن لا يمكن الجزم بصحة هذا الرأي بل من الواضح انحيازه للولايات المتحدة والدليل على ذلك أن إيران أثبتت في مجال علاقاتها مع بريطانيا أنها قادرة على إزالة العقبات من أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك (الشرقاوي، 2001). ولذا فمن الواضح أن المسألة بين البلدين تذهب في جانب كبير منها إلى أنها مسألة أمريكية، ويبدو أن النظام في إيران وليست توجهات السياسة هو

المشكلة للولايات المتحدة، فقد أورد ريتشارد روث أمام مجلس سياسة الشرق الأوسط: "من يحكم إيران ليس مهماً بقدر ماهية النظم التي ستحكم بها إيران (Roth,2000).

في مارس 2000 طرحت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية مبادرة من ثلاث نقاط من أجل محاولة لبدء علاقات جديدة مع إيران، وكانت أولبرايت قد دعت إلى بعض من المرونة في السياسة تجاه إيران في العام 1998 وضرورة أن تكون للإدارة الأمريكية مرونة كافية للاستجابة للتغيرات وانتهاز الفرص التاريخية، كما أكدت على إمكانية صياغة خارطة طريق تقود إلى علاقات طبيعية مع إيران" (litwak,2000). تتمحور النقطة الأولى من مبادرة أولبرايت حول تخفيف الحظر الاقتصادي على إيران بالسماح لها بتصدير المنتجات غير النفطية مثل الفستق والسجاد والفواكه المجففة إلى السوق الأمريكية، والثانية بدء تبادل علاقات ثقافية وعلمية ومجتمعية بين المؤسسات الإيرانية الغير حكومية ومثيلاتها الأمريكية، والثالثة بدء الترتيبات مع إيران لتسوية عالمية لجميع المطالبات القانونية بين البلدين (Albright, 2000).

ورغم التصريحات الإيجابية من كلا الطرفين والأمل في تدشين علاقة جديدة إلا أن هناك قضايا عالقة تتعلق بالأمن القومي لكليهما وبالميراث التاريخي الذي تحمله كل منهما تجاه الأخرى وأيضاً بالمصالح الإستراتيجية الخاصة بالدولتين. ما تريده الولايات المتحدة من إيران هو وقف الجهود الإيرانية في حيازة السلاح النووي، والكف عن دعم المنظمات الإرهابية ، والتوقف عن معارضة العملية السلمية. أما ما تريده إيران من الولايات المتحدة فهو الإفراج عن الأرصدة المالية المجمدة في المصارف الأمريكية منذ قيام الثورة، ورفع الحظر الاقتصادي عن إيران والاعتراف بدور إيران الإقليمي، والتخلي عن دعم المعارضة الإيرانية في الخارج مثل منظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني (عتريسي، 2006).

بالإضافة إلى ذلك تريد إيران من الولايات المتحدة معاملتها بشكل يوازي أهميتها الإقليمية والدولية، وتقلها الاستراتيجي وتاريخها الطويل، خاصة أنها تدعم نفسها كقوة إقليمية صاعدة بثبات في المنطقة، ولكن رغم أن الولايات المتحدة تدرك أهمية إيران وتميزها عن باقي دول الخليج إلا أنها تتعامل معها بالمنظور الأحادي، ومن منطلق أنها القوة الوحيدة في العالم وأن الدول الأخرى يجب أن تدور في فلكها. وقد تعززت هذه الرؤيا أكثر مع استلام جورج بوش الابن الحكم في البيت الأبيض وتغلغل المحافظين الجدد في أروقة صنع السياسة الأمريكية والذين تعتمد رؤيتهم ومواقفهم على الطابع الأيديولوجي لا البراجماتي، وأتت أحداث سبتمبر 2001 لتعطيهم الفرصة لطرح مشروعهم "القرن الأمريكي الجديد" والذي يتمحور حول الهيمنة الأمريكية على العالم .

6.3 الخلاصة:

- من الاستعراض السابق لمراحل تطو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه طهران يتضح ما يلي :
- سياسة واشنطن تجاه طهران تغيرت من فترة إلى أخرى تبعاً للمتغيرات على الساحة الدولية والإيرانية، وتبعاً لما تقتضيه مصالحها والتوازنات في المنطقة فلا يوجد في السياسة أعداء دائمون أو أصدقاء دائمون .
 - اتبعت كل من الولايات المتحدة وإيران سياسة براجماتية حينما تعلق الأمر بمصالحهما حتى في أشد مراحل الأزمة بينهما، وهو ما تمثل في فضيحة إيران كونترا. ولكن تبقى مجموعة من القضايا العالقة بين البلدين من الصعب تجاوزها بسهولة بإيران تريد من الولايات المتحدة الإفراج عن الودائع الإيرانية المحتجزة منذ سقوط الشاه ورفع الحظر الاقتصادي والبترولي عليها وعدم التدخل في الشئون الداخلية الإيرانية والتوقف عن دعم حركات المعارضة الإيرانية مثل حركة مجاهدي خلق. وفي المقابل تريد الولايات المتحدة من إيران الكف عن دعم حركات المقاومة الإسلامية المسلحة في لبنان وفلسطين ونبذ "الإرهاب" وعدم الاعتراض على مسيرة السلام في الشرق الأوسط والتوقف عن المساعي الإيرانية في حيازة أسلحة الدمار الشامل.
 - من الواضح أن الإرث التاريخي المثقل بين البلدين يلعب دوراً في تشكيل السياسة الخارجية لكل منهما، فلم ينس الإيرانيون التدخلات الأمريكية في إيران الشاه والتي بدأت بالانقلاب على محمد مصدق وتحويل إيران إلى قاعدة عسكرية أمريكية ، وفي المقابل لا ينسى الأمريكيون أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران والتي اعتبرها الخميني بمثابة ثورة ثانية.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

1.4 مقدمة

تختلف المحددات التي تدرج في إطارها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة ما تبعاً للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتواجد فيها هذه الدولة، ومدى الدور الذي يمكن أن تؤثر به هذه الدولة على الإستراتيجية الأمريكية في تلك البيئة.

تقع إيران بنظامها الثوري الإسلامي في منطقة الخليج العربي، وهي المنطقة الأكثر حيوية للمصالح الأمريكية في العالم والتي طالما حظيت بموقع متقدم في الإستراتيجية الأمريكية الكونية. وتعد إيران بقلبها الجيوستراتيجي وجهودها المستمرة في تطوير برنامج نووي طموح، بالإضافة لامتلاكها أوراق لعب مؤثرة في السياسات الإقليمية لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط قوة إقليمية من شأنها التأثير على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في هذه البقعة الحيوية من العالم.

يتناول هذا الفصل محدّدات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي والتي تشمل مجموعة العوامل والظروف التي قد تؤثر على سلوك الولايات المتحدة تجاه إيران في فترة الدراسة، على أساس أن هذه المدخلات هي الإطار الذي تدرج تحته تفاعلات صناع السياسة الأمريكيون وقراراتهم في النهاية، وتقسّم هذه المحددات إلى ثلاث: محدّدات سياسية وإستراتيجية واقتصادية.

2.4 المحددات السياسية:

تشمل هذه المحددات التوجهات السياسية والأيدولوجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وتأثير اللوبي اليهودي في صياغة وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي.

1.2.4 المحافظون الجدد والتوجهات الأيدولوجية للإدارة الأمريكية الحالية

تنبأ فرنسيس فوكوياما وهو أحد المفكرين السياسيين الأمريكيين من أصل ياباني بانتهاء عصر الأيدولوجيا مع انتهاء الحرب الباردة. وتحدث فوكوياما في مقاله "نهاية التاريخ" عام 1993 والذي طوره فيما بعد ليصبح كتاباً عن هزيمة المعسكر الشرقي وانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية والتي تعتبر في نظره الطريقة الأمثل للحكم. ولكن منذ تسلم بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة يناير 2001، وتمكن المحافظون الجدد من السيطرة على البيت الأبيض وإدارة السياسة الأمريكية، بدأت تظهر بوضوح دوافع أيدولوجية لتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة .

ترتبط الايدولوجيا ارتباطاً وثيقاً وعضوياً بالمصلحة أو بالموقع في علاقة القوة والسلطة، والصراع الإيديولوجي يميل في كل مرحلة من المراحل التاريخية لأن يكون ثنائياً. ويتسم الحقل الإيديولوجي في المرحلة الراهنة بصراع رئيسي بين المحافظين الجدد من ناحية و"إسلامي الجهاد المسلح" من ناحية أخرى (سعيد، يوليو 2005). وقد تزامن صعود المحافظين الجدد مع صعود اليمين ككل في أوروبا وتنامي ظاهرة الإسلام السياسي بشكل واسع منذ أوائل القرن الحالي، وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة هدية للمحافظين الجدد لبسط إطارهم الفكري وتطوير إستراتيجية إستباقية، وفرض نظام دولي جديد يتميز بالأحادية في التعامل مع القضايا الدولية مستخدمين في ذلك كافة الوسائل العسكرية والاقتصادية والثقافية.

هذا وقد خضعت إدارة بوش الابن لتأثيرات من ثلاثة تيارات رئيسية داخل الاتجاه المحافظ :

التيار الأول: هو التيار المحافظ التقليدي والذي يؤمن بأهمية قيام الولايات المتحدة بلعب دور قوى على المسرح الدولي على أن يكون محركها الأساسي هو مفهوم المصلحة القومية، ويؤكد على مركزية هذا المفهوم كمرشد للسياسة الخارجية (كمال، يناير 2005). ومن أبرز رموز هذا التيار كولن باول* وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، و"برنت سكوكروفت" رئيس مجلس الاستشارات الخارجية التابع للرئيس الأمريكي، ويؤمن هذا الأخير بأن هناك حاجة للولايات المتحدة لبناء تحالف دولي واسع لمواجهة الإرهاب ويرفض دعوات البعض للتصرف بشكل فردي، وحسب رأيه إذا تم بناء هذا التحالف فسوف يؤدي إلى نتائج تتجاوز الهدف الرئيسي لمكافحة الإرهاب حيث إن روح التعاون سوف تحسن علاقات الولايات المتحدة مع عدد من الدول مثل إيران وروسيا والصين، ودعا سكوكروفت في مقال له بجريدة واشنطن بوست 11 مايو 2001 إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بمبادرة لمساندة التيار الإصلاحية في إيران الذي يقوده خاتمي. وأن قيام الولايات المتحدة بإظهار رغبتها في علاقات أفضل مع إيران يمكن أن يشجع الإصلاحيين وقوى التغيير في إيران، كما أوصى بعدم تجديد العقوبات المفروضة على إيران على الأقل السماح للشركات الأمريكية بالعمل في إيران كما يسمح للشركات الأجنبية الأخرى بذلك (Scowcroft, 2001).

* قام كولن باول بتطوير مبدأ حول استخدام القوة العسكرية الأمريكية عندما كان رئيساً لهيئة الأركان عرف باسم "مبدأ باول"، ويقوم على أن القوة العسكرية يجب أن تكون الملجأ الأخير وتستخدم فقط عندما يكون هناك خطر واضح على الأمن القومي الأمريكي على أن تكون هذه القوة كاسحة، مع مراعاة وجود إستراتيجية خروج واضحة للصراع وتأييد قوي لاستخدامها.

والتيار الثاني: هو التيار المحافظ الديني والذي لعب دوراً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ككل، ويمثله أتباع الكنيسة الإنجيليكانية بالولايات المتحدة. يهتم هذا التيار بشكل خاص بمنطقة الشرق الأوسط عامة والصراع العربي – الإسرائيلي خاصة، وينظر إليه من منظور ديني بحت ويرى أن قيام دولة إسرائيل هو تحقيق لبنود إلهية واردة في الكتاب المقدس. وقد نجح هذا التيار في استصدار قانون الحرية الدينية في الكونجرس الذي يقضي بمعاقبة البلدان التي يثبت إدانتها باضطهاد المسيحيين كذلك نجح في استصدار قانون تجريم معاداة السامية عام 2004 (كمال، يناير 2005).

وعلى الرغم من علمانية الدولة التي ينص عليها الدستور الأمريكي صراحة إلا أن فصل الدين عن الدولة يعني حظر إعلان دين رسمي للدولة، لا حظر التدين ولا حظر دور الدين في الحياة السياسية، فالمجتمع الأمريكي يعتبر هو الأكثر تديناً على الإطلاق بين كل المجتمعات الصناعية المتقدمة (الشوربجي، يوليو 2005). وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ازدادت الروابط الأيديولوجية بين هذا التيار وتيار المحافظين الجدد وأصبحت الدوافع الدينية التي تحدد سياسة كل من التيارين متشابهة.

يؤيد هذا التيار أسلوب المواجهة مع إيران حيث أن رؤيتهم للسياسة الخارجية تأتي من منطلق حاد وقت الأزمات، وكل حرب تخوضها الولايات المتحدة هي حرب دينية واجبة تقف فيها أمريكا في جانب الخير والآخر هو الشر الذي يجب محاربته، كما يحمل أعضاء هذا التيار عداً مستحكما للإسلام ويبرز من بينهم "بات روبرتسون" الذي يقتنع بأن الدين الإسلامي دينا "ليس مسالماً"، وأن الجهاد هو أمر واجب وملزم على المسلمين ضد من لا يعتنقون الديانة الإسلامية (هالبر وكلارك، 2005).

أما التيار الثالث: فهو تيار المحافظين الجدد. ورغم أنه الأحدث إلا أنه الأكثر تأثيراً في إدارة بوش الابن، حيث تضم الإدارة تكتلاً غير مسبوق للمحافظين الجدد، يقودهم – في فترة الدراسة – نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ووزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" ومساعديهما "بول ولفوفيتز" نائب رامسفيلد و"لويس ليببي" مساعد تشيني، بالإضافة إلى "ريتشارد بيرل" رئيس مجلس سياسات الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.

ويؤمن هذا التيار بمشروع "القرن الأمريكي الجديد" الذي يرأسه "ويليام كريستول" رئيس تحرير مجلة "ويكلي ستاندرد" الناطقة باسم المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. ويدعو المشروع الذي تأسس عام 1997 إلى استغلال فرصة أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بنهاية القرن العشرين، وأن الولايات المتحدة يجب أن تكون لديها الرؤية والإدارة لقيادة العالم وتشكيل

القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية (The Project Of The New American Century, N.D).

ارتبط صعود نفوذ المحافظين الجدد في إدارة بوش بأحداث 11 سبتمبر حيث قدموا إطاراً فكرياً متكاملًا لسياسة الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر عززت باقي التيارات المحافظة عن تقديم مثله.

ويمكن تلخيص رؤية المحافظين الجدد لسياسة أمريكا الخارجية في عدة نقاط:

- تلعب أمريكا دوراً قيادياً على الساحة الدولية مستغلة وضعها كقوة عظمى ومهيمنة.
- السياسات العسكرية والأمنية هي أدوات تنفيذ الرؤية والأهداف الأمريكية.
- تنفيذ ضربات وقائية من عدو يحتمل أن يوجه ضربة مستقبلاً.
- العمل على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتيار المجتمع المدني وتبني الدول للقيم الأمريكية.
- رفض السياسة الواقعية في العلاقات الخارجية والتي تقول بوجود قبول الأمر الواقع الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية (صلوخ، 2002).
- بناء درع الدفاع الصاروخي لحماية الولايات المتحدة، وزيادة الإنفاق العسكري في الموازنة العسكرية (صلوخ، 2002).
- يميل المحافظون الجدد إلى فكرة أن "الإرهاب هو الإرهاب" وهو الأمر الذي يعكس صيغة التحليل الثنائية لديهم، وهم يرون أن محاولة فهم الأسباب الجذرية للإرهاب واهمة ومتضاربة وأنها الخطوات الأولى للابتعاد عن الموضوع الأخلاقي (هالبر، وكلارك، 2005).
- كما أن أحد الركائز الأساسية في فكر المحافظين الجدد هو التمرکز حول المصالح الأمريكية — الإسرائيلية، فرويتهم تقوم على حماية أمن وسلامة دولة إسرائيل عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة.
- كان لهم الدور الأكبر في قيام أمريكا بغزو العراق والإطاحة بصادام حسين والإتيان بنظام جديد يدين بولائه للولايات المتحدة، والتي تعتمد عليه بشكل كبير كمرکز لثقلها في المنطقة. وذلك لحماية أمن وسلامة إسرائيل وحماية وضمان وصول أمريكا إلى النفط الخليجي، ومن ثم تنطلق الولايات المتحدة من العراق الجديد لسيطرت نفوذها على المنطقة (نظرية الدومينو). وبفرض تحولات سياسية داخلية على دول المنطقة الرئيسية وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية وإيران وسوريا. وتجد حل مؤقت للصراع العربي الإسرائيلي بشكل يحيد، وتقلل اعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية. وبذلك يعتبر غزو العراق بالنسبة للمحافظين الجدد عبارة عن خطوة أولى على طريق طويل ينتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله، حيث يعتقدون أنهم في حالة حرب دائمة.

وينظر المحافظون الجدد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها عائقاً يقف في طريق إكمال مشروعاتهم التوسعي في الشرق الأوسط خاصة مع ارتباطها ببرنامج نووي طموح يهدد من توازن القوى في المنطقة وبالتالي يؤثر سلباً على المصالح الأمريكية، ويرون أن الحوار مع طهران لن يفيد ما دام نظام الملالي يسيطر على إيران، ولهذا يجب أن تسعى السياسة الأمريكية إلى تغيير النظام الإيراني أولاً ومن ثم حل القضايا العالقة بين البلدين.

2.2.4 اللوبي اليهودي

تعددت الآراء حول مدى تأثير اللوبي اليهودي في صياغة القرارات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خاصة في فترة ما بعد 11 سبتمبر وهيمنة المحافظين الجدد على البيت الأبيض والكونجرس، ففي حين يرى البعض أن اللوبي الإسرائيلي ليس محدداً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بل المحدد هو المجمع الصناعي الحربي وشركات النفط ومصالحها، وهي السبب في الحرب الأخيرة على العراق وتساعد التهديد الأمريكي لسوريا وإيران، ويؤيد وجهة النظر هذه المحلل المخضرم والمؤرخ ناعوم تشومسكي الذي يقول: "أن اللوبي الإسرائيلي لا يعدو كونه لوبي آخر من مجموعة اللوبيات الموجودة في الولايات المتحدة وليس له هذه القوة الزائدة عن التأثير على السياسات الأمريكية (Chomsky,2006, 28March).

كما يؤيده في ذلك عبد الوهاب المسيري الخبير في شؤون اليهودية والحركة الصهيونية الذي يرى أن النظرة المهولة للوبي الصهيوني هي نظرة ساذجة وأن اللوبي الصهيوني لا يستطيع أن يقرر التوجهات العامة لسياسة الولايات المتحدة، ولكنه يمكن أن يتدخل في التفاصيل ، ويضيف المسيري موضحاً: "وصحيح أن المحافظين الجدد معظمهم من اليهود إلا أن هذه المسألة تعد ثانوية، فتحركهم يأتي من خلال سياسة ترى النخبة الحاكمة أنها تخدم المصالح الأميركية، وما زالت على قناعة بأن أميركا هي في الأساس تشكيل إمبراطوري، في عالم أحادي القطب، تشكل الصهيونية جزءاً منه(المسيري،2005).

ولكن لدى البعض الآخر من المفكرين وجهة نظر أخرى، ترى أن قوة اللوبي اليهودي تأتي من تمكنه من اختراق النخبة الأمريكية صانعة القرار السياسي والتأثير عليها في البيت الأبيض والكونجرس. فقد أظهرت دراسة للأستاذين "ستيفن والت" عميد كلية جون كيندي بجامعة هارفارد، و"جون ميرشيمر" أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، نشرت في مجلة "The London Review Of Books" بتاريخ 23 مارس

2006 ، أن السر في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل هو اللوبي الإسرائيلي، الذي يعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه مساند لإسرائيل. ويضم هذا اللوبي عدداً من المسيحيين الإنجيليين والمحافظين الجدد. وتضيف الدراسة بأن بعض أعضاء الإدارة الأمريكية تربطهم علاقات وطيدة باللوبي الإسرائيلي مثل دوجلاس فيث، جون بولتون، دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز وهذا الأخير يوصف في الولايات المتحدة بأنه من أشد الأصوات الموالية لإسرائيل حيث اختارته مجلة "فوروردر" عام 2002 الرجل الأول بين 50 شخصية بارزة تمارس النشاط اليهودي، وأطلقت عليه صحيفة الجيروزايم بوست الإسرائيلية المحافظة (رجل العام 2003) ووصفته بأنه موال لإسرائيل بشكل ورع.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية تقول الدراسة أن إسرائيل هي السبب وراء قانون المقاطعة الأمريكية لإيران وليبيا في العام 1996. كذلك منذ العام 2002 وإسرائيل تدفع الولايات المتحدة للمواجهة مع إيران حيث صرح المسؤولين الإسرائيليين بأن إيران هي الخطر الأكبر وهي مركز الإرهاب الدولي، وتقول الدراسة بأن صحيفة هآرتس أوردت في أواخر إبريل 2003 أن السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة دعا واشنطن لتغيير نظام الحكم في إيران. كذلك فإن نتيجة جهود اللوبي الإسرائيلي في الكونجرس هو نجاحه في أن يجعل الكونجرس يستصدر "قانون دعم الحريات في إيران" عام 2004 وذلك لتقديم الدعم المادي للمعارضة من أجل تغيير نظام الحكم في إيران. (Mersheimer, and Walt, 2006, 23 March).

ومن المؤيدين لوجهة نظر وولت وميرشيمر الصحفي جيمس بيتراس الذي يشدد في كتابه "قوة إسرائيل في الولايات المتحدة" على أنه لا وجود للوبي ضاغط باتجاه تصعيد الموقف مع إيران إلى المواجهة العسكرية سوى اللوبي الإسرائيلي، فالإيباك، حسب قوله، تعمل بجهد كبير لدفع الولايات المتحدة تجاه ضربة عسكرية لإيران وذلك من خلال توصيل معلومات مفبركة إلى البيت الأبيض عبر البنتاجون حول التهديد النووي الإيراني، وذلك رغم قناعة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن إيران ليست بقدرتها اليورانيوم أو إنتاج أسلحة نووية في الحاضر أو حتى المستقبل القريب. (Petras, 2006).

وتميل الدراسة الحالية إلى وجهة النظر الأخيرة فقد استطاع اللوبي اليهودي وبنجاح، العمل بفاعلية من أجل دفع الولايات المتحدة باتجاه مقاطعة اقتصادية مشددة للنظام الإيراني، وما يزال يعمل على الدفع باتجاه مواجهة عسكرية مستثمرا في ذلك كافة الوسائل مثل وسائل الإعلام، والأموال،

والمنظمات المسيحية الإنجيلية للضغط على صناع القرار والمشرعين، وتمكن مؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية (CPMAJO) بالتعاون مع الإيباك ولجان العمل السياسي (PACs) على توحيد جهودهم من أجل الحصول على أغلبية في الكونجرس لتبني وجهات نظر متشددة ضد إيران وضد ما يسمونهم Appeasement for Iran أو "المسترضون لإيران" (Petras, 2006) .

3.4 المحددات الإستراتيجية:

تمثل المحددات الإستراتيجية الخلفية التي يتم على أساسها قياس التهديدات المحتملة التي تمثلها دولة ما في بيئة مهمة على مصالح وأمن الولايات المتحدة وحلفائها في هذه البيئة. ويمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي في جانب كبير منها على أنها جزء من الإستراتيجية الأمريكية الكونية التي تتميز بوجودها في عالم أحادي القطبية.

1.3.4 الولايات المتحدة ونظرية توازن القوى في النظام العالمي الجديد

تدور الفكرة الأساسية للنظريات الكلاسيكية لمفهوم توازن القوى حول الصراع بمفهومه الشامل حيث لا وجود لتوافق في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام الدولي. وتبعاً للعالم السياسي هانس ج. مورجنثاو فإن السياسة الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، وأن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً (Morgenthau, 1967) . هذا ويستند مبدأ توازن القوى على ركيزتين أساسيتين:

- الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى .
- في أي موقف دولي فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام على توليد ضغوط متعادلة، وبذلك يمكن تجنب حدوث أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات القوة الدولية السائدة (مقلد، 2001) .

وقد صنف "مورجنثاو" سياسات الدول ضمن صراعات القوى إلى ثلاث: الأولى سياسة تسعى للحفاظ على القوة وهدفها إبقاء توزيع القوى على حاله، والثانية سياسة تسعى لزيادة القوة وهي تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر، وطرح "مورجنثاو" الامبريالية كبديل متاح للدول في هذه الحالة، والأخيرة سياسة تظهر بالقوة أو عرض العضلات (Morgenthau, 1967).

وتطبيقاً على السياسة الأمريكية في الحالة محل الدراسة، فإنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وغياب الرادع، أصبحت الولايات المتحدة هي المسيطرة على قيادة القرار الدولي وبدأ النظام العالمي يميل نحو الأحادية القطبية خاصة مع قوة نفوذها في المؤسسات الدولية وتعدد الفاعلين في النظام العالمي الجديد مثل الشركات العابرة للقارات والمنظمات الغير حكومية، وانتشار مفاهيم العولمة وحقوق الإنسان وعولمة السوق.

في أواخر التسعينات وصف صامويل هانتجتون، في مقال له بعنوان القوة العظمى المنعزلة "The Lonely Superpower"، إطار العلاقات الدولية الحالية بنظام أحادي التعددية القطبية "Uni-Multipolar" الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدداً من القوى الكبرى المختلفة، حيث هناك الولايات المتحدة هي القوة العظمى وعدد آخر من التحركات الدولية تشكل عالم متعدد الأقطاب حقيقي، لا تستطيع فيه أي قوة أن تسود أو تهيمن على الأخرى، ونتيجة للتفاعل تتبلور حقيقة أن الولايات المتحدة لديها بالفعل القدرة المادية لمتابعة سياسة خارجية أحادية الطابع ولكنها عملياً مقيدة سياسياً من أن تفعل ذلك بحرية كاملة (أبو طالب، يوليو 2005).

ولكن مع تطورات الوضع الداخلي الأمريكي وفوز الجمهوريين والمحافظين الجدد بالحكم في الولايات المتحدة، وفيما بعد حدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر فإن الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش الابن اتبعت سياسة امبريالية خلصت أهدافها في إقامة إمبراطورية قارية حسب تصنيف "مورجنثاو" لسياسات الدول ضمن صراعات القوى، وقد برزت هذه الأهداف بشكل أكثر وضوحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي اعتبرت مبرراً لاستخدام الولايات المتحدة للأداة العسكرية لبسط هيمنتها في غزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، والأداة العسكرية هي أقدم الأدوات وأوضحها على السلوك الامبريالي للدول.

ولا يمكن القول بأن هذه السياسة الخارجية والإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة هي وليدة حدث طارئ وإن كان بهول وضخامة هجوم الحادي عشر من سبتمبر، وإنما هي نتاج تفاعلات داخلية وأيديولوجية كانت في طور التكوين لزمان طويل، فالمنطلقات الأساسية لسياسة الولايات المتحدة ثابتة، وإن فرضت أحداث 11 سبتمبر تغييرات على التكتيك الاستراتيجي بمقتضاها ودافعا قويا لتنفيذها (فرسون، 2002).

وتمتلك الولايات المتحدة متطلبات الهيمنة في النظام الدولي أو "الأوراق الرابحة في لعبة البوكر الدولية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حسب تعريف "جوزيف ناي" للهيمنة (ناي 2004)، كما ورد في عبد العظيم، أكتوبر 2004). فهي تملك بعداً اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً لا تضاهيها فيه أية

دولة في العالم يضمن تفردهما على قمة النظام الدولي لسنوات مقبلة. فعلى الصعيد الاقتصادي يبلغ الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة حوالي عشرة تريليونات من الدولارات أي أنه يشكل ما يزيد على ثلاثين بالمئة من إجمالي الناتج القومي لجميع بلدان العالم وضعف إجمالي الناتج القومي للبلد الذي يليه وهو اليابان، وعلى الصعيد التكنولوجي فإن إنفاق الولايات المتحدة على البحوث والتطوير يزيد عن 40% من المجموع الإجمالي العالمي، هذا ناهيك عن تفوقها في المجال الطبي والبيوتكنولوجي والتقني (برستوفتزر، 2003).

وفي المجال العسكري كتب المؤرخ البريطاني بول كينيدي في صحيفة الفاينانشال تايمز سبتمبر 2002 مقالاً حول تفرد القوة الأمريكية مشيراً إلى أن ميزانية البنتاجون تساوى الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الإثنى عشرة أو الخمس عشرة التي تلي الولايات المتحدة، أي أنها تشكل 40-50% من الإنفاق الدفاعي في دول العالم، مستشهداً بالتفوق العسكري والتكنولوجي للولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان (كينيدي 2002، كما ورد في عبد العظيم، أكتوبر 2004).

بعد ظهور عالم القطب الواحد غيرت الولايات المتحدة سياستها من الاحتواء العالمي إلى الاحتواء الإقليمي مع ثبوت الأهداف بمعنى احتواء أي فاعل تتحدى سياسته الخارجية وضعها ومصالحها في أية منطقة مهمة (سنايدر، 2003).

في المقابل تبرز إيران كدولة ذات ثقل تاريخي وجغرافي وبشري وكقوة صاعدة تسعى للعب دور بارز في منطقة الخليج العربي من حيث أنها تملك مجموعة من أوراق اللعب المؤثرة في سياسات المنطقة والتي يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي . وانطلاقاً من منطلق القوة والمصالح الذي يحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول، فإن الولايات المتحدة لها أهداف ومنطلقات إستراتيجية ثابتة في منطقة الخليج العربي لن تسمح لأي دولة مهما كان ثقلها الإقليمي أن تهدد مصالحها أو أمن حلفائها وستعمل على احتوائها بشتى الوسائل.

2.3.4 منع أي قوة معادية من تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي

منذ أن أدركت الولايات المتحدة الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، حرصت على ضمان توازن القوة فيه ومحاولة ردع أو منع أية قوة غيرها من الهيمنة على تلك البؤرة ذات الحيوية الإستراتيجية والاقتصادية في العالم.

في ظل الحرب الباردة وتبلور نظام عالمي ثنائي القطبية ظهر مفهوم "مناطق النفوذ" ضمن السياسة الأمنية لكلا المعسكرين الشرقي والغربي، وكان كلا منهما يبحث عن ترتيبات جماعية لحماية أمنه الخاص (نافعة، يوليو 2005). واعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي ومحيطه ضمن مناطق نفوذها، وحاولت منع الاتحاد السوفيتي من الوصول إليها. ولكن بعد اختراق السوفييت للمنطقة إثر اتفاقية الأسلحة المصرية التشيكية عام 1955 ثم الإطاحة بالنظام الملكي في العراق في العام 1958 إثر ثورة عبد الكريم قاسم. قامت الولايات المتحدة بتوسيع سياسة "الاحتواء" التي اتبعتها في التعامل مع عدوها السوفيتي لتشمل منطقة الشرق الأوسط ككل. واتبعت إستراتيجية مختلفة في التعامل مع دول المنطقة فلم تلجأ في تنفيذ إستراتيجيتها إلى أسلوب الاستعمار التقليدي السابق (بريطانيا وفرنسا) والذي أثبت سلبياته، بل لجأت إلى أسلوب الزحف الوئيد(حامد، 2002). بمعنى اجتذاب الأنظمة السياسية نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا عن طريق عقد معاهدات واتفاقات اقتصادية وعسكرية في محاولة لإبقاء الاتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة. وكانت إيران الشاه أهم الدول التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في ضمان استقرار الخليج ومنع وصول الاتحاد السوفيتي إليه خاصة بعد الانسحاب البريطاني منه في أوائل السبعينات. وقد لعبت إيران حتى سقوط الشاه دوراً بارزاً إستراتيجياً واقتصادياً في دعم المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة فكانت بمثابة حاجز ردع طبيعي لسد النفوذ السوفيتي، بالإضافة إلى أنها كانت أنبوب النفط الرئيسي الذي زود الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل بالبترو في سنوات السبعينات بعد الحظر العربي البترولي عام 1973.

ورغم أن الشيوعية كانت العدو للدول للولايات المتحدة وحلفائها ، إلا أنها كانت بمثابة دافعاً أساسياً لتفوقها، ولهذا تطلبت العقيدة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة البحث عن عدو جديد وإعادة تشكيل الذاكرة الأمريكية لتصبح مؤهلة لاستقبال ما تغذيه بها دوائر صنع السياسة. وعلى هذا الأساس تم ترشيح عدد من الأعداء المحتملين، فكانت الصين الصاعدة مثلاً ، والدول المارقة التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الأصولية الإسلامية.

خلصت دوائر صنع السياسة ومراكز التفكير في واشنطن إلى أن هذا العدو هو "الخطر الأخضر" أي "الإسلام"، فقد أعلنت "جين كيركباتريك" * في أوائل التسعينات أنها الخطر القادم المهدد لأمن الولايات المتحدة (الشطي، 2002). كما ظهر ذلك بوضوح في مقال في مجلة فورين أفيرز للمفكر الأمريكي البارز "صمويل هانتجتون" صراع الحضارات أو "The Clash Of Civilization" والذي تطور بعد ذلك ليصبح كتاباً يعبر صراحة أفكار وتوجهات صانعو السياسة الأمريكيين، ويتمحور حول تفرد وتفوق الحضارة الغربية المسيحية على باقي الحضارات، وأن الصراع المحتمل القادم سيكون بين الحضارة الغربية من جهة والإسلامية والكونفوشية من جهة أخرى (Huntington, 1996).

ساعد فوز "جورج بوش الابن" وإدارته ذات التوجهات اليمينية بالحكم في الولايات المتحدة عام 2000 وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في بروز المبرر لاستعداد "الإسلام" بشكل صريح خاصة أن الاتهامات الأمريكية ادعت أن منفذو الهجمات جاءوا من منطقة الخليج . كانت الولايات المتحدة قد أعلنت في التسعينات أن إيران والعراق هما مصدر التهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة بالإضافة إلى تنظيم القاعدة (Katzman, 2006). واتبعت سياسة "الاحتواء المزدوج" لمحاصرة البلدين وإضعافهما اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

وبعد هجمات سبتمبر اتخذت السياسة الأمريكية أسلوب التدخل العسكري والضربات الإستباقية للقضاء على تنظيم القاعدة الذي أضحى تنظيمًا هلاميًّا منتشرًا في العالم، ولإسقاط نظام البعث في العراق واحتواء إيران ومنعها من امتداد نفوذها إلى المنطقة . وبعد حرب العراق 2003 أصبحت إيران ذات النظام الإسلامي "الراديكالي" — في نظر الولايات المتحدة — تطمح بتوسيع نفوذها في المنطقة و تعزز قوتها بتطوير أسلحة "الدمار الشامل" وتدعم الحركات الإسلامية في لبنان وفلسطين وبذلك تصبح العدو الواضح والهدف المباشر للتصعيد السياسي وربما العسكري من قبل السياسة الأمريكية.

3.3.4 السيطرة المحكمة على مياه الخليج ومناذره

يعتبر الخليج العربي محوراً لخمس دوائر جغرافية مترابطة هي: دائرة المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا، دائرة شبه الجزيرة العربية، دائرة المشرق العربي، دائرة الوطن العربي اجمع، ودائرة

* السفيرة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة والتي تعد أحد غلاة المحافظين الجدد.

الشرق الأوسط بمدلوله الواسع (الطناحي، 2005). ويشكل الخليج العربي حلقة وصل بين الشرق والغرب ويتمتع بأهمية جيواستراتيجية بالغة تكاد تفوق أهمية أي منطقة أخرى في العالم لدرجة أن أحد العلماء الأمريكيين وصفه بالقول: "لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد لقول أن المركز هو الخليج العربي..فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستقرار صحة واقتصاد العالم" (إدريس، 2000). هذا بالإضافة إلى وجود مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي وهو أحد أهم الممرات المائية في العالم، وفضلاً عن إستراتيجية موقعه حيث يعتبر المدخل الرئيسي لمياه الخليج العربي، زادت أهميته العسكرية والاقتصادية بعد اكتشاف احتياطات النفط الضخمة في المنطقة وأصبح يمثل ممراً حيوياً لحركة السفن البترولية، إذ يعبره حوالي 20% من النفط العالمي (Wikipedia, 2006-B).

التفتت الولايات المتحدة مبكراً لهذا الموقع الاستراتيجي فقد أعلن جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكي في العام 1953 في وصفه لأهمية الشرق الأوسط عامة والخليج العربي قائلاً:

"إذا سقطت تلك البقعة المهمة في أيدي الاتحاد السوفيتي لترتب على ذلك اختلال في توازن القوى وسيطرة للسوفييت على سائر المواصلات بين الشرق والغرب وبين آسيا وأفريقيا، إن في الشرق الأوسط قواعد بحرية لا غنى عنها للقوى البحرية الأمريكية أو البريطانية يمكن استخدامها استخداماً طيباً بواسطة التكتيك البحري للوصول إلى قلب الأراضي السوفيتية من البحر الأسود، كما أن فيه قواعد جوية يمكنها تهديد الإستراتيجية الحربية السوفيتية" (حرب، 1982).

شهدت الإستراتيجية الأمريكية نحو السيطرة على الخليج العربي ومنافذه تطورات تبعاً لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ومدى انعكاساتها على مصالح الولايات المتحدة وأمنها وأمن حلفائها، ويمكن استعراضها بصيغة مراحل تبرز تدرج الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة.

المرحلة الأولى : هي مرحلة الاهتمام الغير مباشر حيث اعتبرت الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة حتى السبعينات منطقة الخليج جزءاً من منطقة الشرقين الأدنى والأوسط دون أن تفصلها كمحور مستقل في السياسة الخارجية الأمريكية، ويرجع ذلك إلى أن واشنطن كانت تعتقد بثبات واستقرار منطقة الخليج آخذة في عين الاعتبار جسامه الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، ومتانة مواقع الاحتكارات النفطية الغربية، وضعف حركات التحرير الوطني، ووجود الأنظمة المحافظة الموالية للغرب. ومن جهة أخرى كانت تحاول بالدرجة الأولى تعزيز نفوذها في أقطار

الشرق المطلة على البحر المتوسط من أجل تكوين كتل وأحلاف ضد الاتحاد السوفيتي وضد حركات التحرر القومية (ريس، 1989).

أما المرحلة الثانية : هي مرحلة العمودين المتساندين أو الدعامتين (إيران والمملكة السعودية) وبرزت بعد أن أخذت السلطة البريطانية في الانحسار في الخليج نتيجة عدم قدرتها على القيام بمهامها في الشرق الأدنى. وفي الواقع بدأت بواكير هذه المرحلة مع بداية حكومة حزب العمال البريطاني (1945) برئاسة ك.ريتشارد أتلي والتي خلفت حكومة حزب المحافظين برئاسة ونستون تشرشل الذي حكم بريطانيا أثناء الحرب. وكان من قرارات حكومة أتلي ضرورة الانسحاب التدريجي للوجود البريطاني شرق قناة السويس بداية بتواجدها في الشرق الأقصى *. وترجع تلك القرارات نتيجة الأعباء المالية والاقتصادية والعسكرية التي أرهقت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، واستمرت تلك السياسة في السنوات التي تلت ذلك. أخبرت حكومة رئيس الوزراء هارولد ويلسون البريطاني الرئيس ليندون جونسون في منتصف الستينات بأن ضعف الاقتصاد البريطاني يحتاج إلى إعادة تسوية موقفها الدفاعي في شرق قناة السويس، والتخلي عن مستعمراتها في عدن، ودعمها لشيوخ منطقة الخليج وعن تحملها مسؤوليات حفظ الأمن في المحيط الهندي وسنغافورة (تاير، 2004). انسحب البريطانيون في العام 1971 من الخليج العربي، وأصبحت المنطقة حسب تعبيرات الساسة الأميركيين تعاني من نقص خطير في الأمن مما أدى إلى أن تطلق إدارة جونسون ما أسمته سياسة الدعامتين (إيران والمملكة العربية السعودية) بحجة سد الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات البريطانية.

وبعد حرب 1973 واستخدام النفط كسلاح استراتيجي، تعرضت المصالح الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية للخطر، فكان لابد من حدوث تغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، حيث أصبحت الولايات المتحدة تعتمد سياسات جديدة لضمان مصالحها مثل تعزيز تواجدها العسكري في الخليج عبر عقد عدد من الاتفاقيات العسكرية مع الدول الخليجية، وكان حجر الأساس في هذا التعاون العسكري بين الطرف الأمريكي والخليجي هو مجموعة اتفاقيات تعاون دفاعي تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية داخل هذه البلاد، وفي المقابل تقدم واشنطن لحلفائها مساعدات عسكرية في شكل تدريبات واستشارات عسكرية وتدريبات مشتركة ومبيعات كبيرة من الأسلحة. بالإضافة إلى اعتماد الولايات المتحدة أكثر على حلفائها مثل إيران التي كانت

* يذكر أيضا من ضمن سياسة حكومة أتلي قرار إحالة فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946. كذلك محاولة التفاوض مع الحكومة الملكية في مصر بخصوص التواجد البريطاني في قناة السويس عام 1947 مما يعني في حينه مطالبة حكومة مصطفى النحاس باشا بإلغاء معاهدة عام 1936 بين مصر وبريطانيا.

بمثابة قاعدة أمريكية كبرى طوال سنوات حكم الشاه حيث كان يتواجد فيها أكبر بعثة أمريكية في العالم حتى قيام الثورة الإسلامية في العام 1979 .

المرحلة الثالثة : هي مرحلة التدخل السريع والتي جاءت بنهاية السبعينات حيث شهدت المنطقة أحداثاً حافلة ومنعطفات تاريخية أبرزها سقوط شاه إيران وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بزعامه الإمام الخميني بالإضافة إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان. مما أدى إلى حدوث تحول استراتيجي في السياسة الأمريكية حيث ارتفعت المصالح الأمريكية في الخليج العربي إلى مستوى المصالح الحيوية القومية. وفي 23 يناير 1980 تم إعلان مبدأ كارتر الذي أكد فيه على أن أية محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية (سعودي، 2002) . وقد تبني المبدأ ضمناً الرئيس رونالد ريجان (1981-1989) ليزداد التواجد العسكري الأمريكي في الخليج بشكل كبير ولتبدأ معادلة النفط مقابل الأمن بين الولايات المتحدة والدول الخليجية وليكون الوجود الأمريكي في المنطقة "وجوداً وراء الأفق" (بولوك، 1988).

المرحلة الرابعة : مرحلة التواجد المباشر وجاءت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بزعامه العالم وغياب الرادع، فقد سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة المباشرة على المنطقة والتي بدأت بنجاحها في قيادة التحالف الدولي في حرب "تحرير الكويت" 1991 وإعلان جورج بوش الأب في خطابه 11 مارس 1991 ما يعرف بسياسة "العالم الجديد" التي اشتملت على أربعة تحديات رئيسية وهي: إعادة الترتيبات الأمنية المشتركة في منطقة الخليج العربي حيث أوضح بوش الأب بصراحة أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة تعتمد على إرساء الاستقرار والأمن في الخليج ، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، و خلق فرص جديدة للسلام في الشرق الأوسط، وتعزيز التنمية الاقتصادية خاصة في الخليج العربي.

واستطاعت الولايات المتحدة في سنوات التسعينات أن تزيد من وجودها العسكري في منطقة الخليج بشكل غير مسبوق وأن تعزز وضعها كمركز للتسلح للدول الخليجية في المنطقة. ومع التحولات الدراماتيكية في الاستراتيجية الأمريكية للإدارة الحالية التي تؤمن بالضربة الاستباقية والهيمنة المطلقة تسيطر الولايات المتحدة على الخليج العربي بعد احتلال العراق وغزو أفغانستان، وبعد أن كانت الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في العلاقات السياسية والإستراتيجية التي تسيطر على كيانات المنطقة أصبحت محوراً يدير دفة هذه العلاقات ويتحكم فيها مما أثر سلباً على التحرك الإيراني في

المنطقة. فالسيطرة البحرية والجوية على الخليج العربي تتيح للولايات المتحدة تقويض أي فاعل او قوة تحاول استعراض عضلاتها.

4.3.4 الحرب على الإرهاب

رغم أنه لا يوجد اتفاق دولي على تعريف وتحديد ماهية "الإرهاب"، إلا أن الحرب على "الإرهاب" أصبحت مكوناً رئيسياً في الإستراتيجية الأمريكية الكونية، وهدفاً أساسياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. في العام 2002 تم نشر الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة، والتي شملت عدداً من الأهداف والمبادئ أهمها: بناء الحلفاء من أجل هزيمة الإرهاب العالمي، والسعي لتطوير التعاون بين مراكز القوى في العالم، وإعادة تهيئة مؤسسات الأمن القومي الأمريكي من أجل أن تتماشى مع تحديات القرن الحادي والعشرين، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تفعيل موضوع السوق الحرة والتجارة الدولية (The White House, 2002).

اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً جديداً لتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال ثلاث مستويات رئيسية:

يكنم الأول في مجابهة المنظمات والجماعات الإسلامية "الراديكالية" والتي يأتي على رأسها تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، ويتمثل الثاني في استهداف الدول التي ترعى المنظمات الإرهابية، وقد حصرتها الولايات المتحدة في محور الشر إيران والعراق وكوريا الشمالية، ويركز الثالث على مطالبة الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط بإدخال إصلاحات شاملة على أنظمتها السياسية والاجتماعية انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة الإسلامية لهذه الدول وغياب الحريات السياسية والمشاركة هي المسؤولة عن إنتاج الأصولية الإسلامية والتطرف (الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الارهاب، 2001).

وجاءت مبادرة وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" والتي سميت "مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق اوسطية" (U.S-Middle East Partnership Initiative- MEPI) تطبيقاً لهذا المستوى، وتتمحور حول إصلاحات سياسية واجتماعية وتعليمية ومكانة المرأة وحقوقها في دول الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر قامت الولايات المتحدة بإجراء تعديلات على أجهزتها الأمنية هدفها تفعيل قدراتها الاستخبارية وقوة تحليلاتها وشملت هذه التعديلات تقوية ودعم سلطة وكالة الاستخبارات الأمريكية

وارتفاع الجاهزية للضربات الوقائية، وتأسيس عمل جديد للإنذار الاستخباراتي وتطوير طرق جديدة في جمع المعلومات (The White House, 2002). ومن أجل ذلك تم سن قوانين جديدة للتصت ومكافحة الإرهاب مثل قانون باتريوت، وزيادة ميزانية وزارة الدفاع بشكل كبير، واستحداث مناصب أمنية جديدة مثل إدارة المخابرات الوطنية ووزارة الأمن الداخلي (الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب، 2001).

تربط الولايات المتحدة إيران بالإرهاب وتوجه لها اتهامات على لسان المسؤولين في البيت الأبيض والكونجرس بأنها من أكثر الدول الراحية للإرهاب. بالإضافة إلى أن الرئيس الأمريكي بوش الابن صنفها ضمن دول محور الشر. تستند الادعاءات الأمريكية على إيران فيما يلي:

- وجود صلات بين إيران وتنظيم القاعدة، واحتواء إيران لبعض من عناصر القاعدة (Katzman, 2004).
- إيواء إيران لبعض من عناصر حركة "طالبان"، ودعم الحركات المناهضة لحكومة "حامد كرزاي" مثل الحزب الإسلامي الذي يتزعمه "قلب الدين حكمتيار" (تاير، 2004).
- دعم إيران لمنظمة "حزب الله" في لبنان وللحركات الإسلامية في الأراضي الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي.

ومنذ العام 2002 تشهد السياسة الأمريكية، فيما يتعلق بحربها ضد الإرهاب، تصعيداً كبيراً ضد إيران، يشمل جميع مستويات صنع القرار في الولايات المتحدة من أركان البيت الأبيض والكونجرس ووسائل الإعلام في محاولة لحشد رأي عام محلي ودولي يدينها. ولكن استطاعت إيران إدارة الأزمة بنجاح في ظل المتغيرات الإقليمية وازدياد التورط الأمريكي في العراق ونسج علاقات جيدة مع أقطاب مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الأوروبية.

5.3.4 مكافحة انتشار الأسلحة النووية وآليات ضبطها

ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تسارع وتيرة الخطوات التي تتبعها الولايات المتحدة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة النووية، فقد تم تبني إستراتيجية جديدة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كجزء من إستراتيجيتها الكلية للأمن القومي.

وفي هذا السياق تحدث الرئيس "بوش الابن" في خطابه الذي ألقاه في ويست بوينت في نيويورك حزينان 2002 قائلاً:

"إن اشد خطر على الحرية يكمن في التقاء الراديكالية والتقنية، عند انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بالتزامن مع انتشار تقنية الصواريخ الباليستية- عندما يحدث ذلك حتى الدول الضعيفة والجماعات الصغيرة يمكن ان تحدث قوة مدمرة لضرب الدول العظمى. لقد صرح اعداؤنا بهذه النوايا وتم ضبطهم وهم يطلبون هذه الأسلحة الرهيبة هم يريدون القدرة على ابتزازنا سوف نقاومهم بكل قوتنا " (The White House, 2002)

وتركزت السياسة الأمريكية على عدد من الآليات لتعزيز جهود منع الانتشار النووي، تضم هذه الآليات ما يلي:

آليات دبلوماسية وقانونية وتشمل:

- التعاون من خلال الأمم المتحدة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية حيث نجحت إدارة بوش في استصدار قرار مجلس الأمن رقم (1540) في 28 ابريل 2004 الذي يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات محلية تمنع انتشار أسلحة الدمار. ويقتضي القرار من الدول أن تسن وتنفذ إجراءات تنظيمية وقانونية فعالة منعا لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إطلاقها، ومواد متصلة بها. هذا ويمثل القرار (1540) سابقة من حيث أنها المرة الأولى التي يدعو فيها مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات محددة وملزمة من قبل الدول الأعضاء للأمم المتحدة لمعالجة مشكلة انتشار هذه الأسلحة (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، مايو 2005).
- أعلن الرئيس "بوش الابن" في مارس 2003 مبادرة الأمان النووي، والتي تهدف إلى ضمان عدم تسرب المواد المصنعة للسلاح النووي من المنشآت النووية حتى لاتصل إلى منظمات إرهابية حسب تعبيره أو إلى دول ساعية لامتلاك السلاح النووي مثل إيران وكوريا الشمالية (الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة بوش الابن، 2005).
- برامج مساعدة "منع الانتشار" والتي بنيت على شاكلة برنامج نان-لوجار* بغرض معالجة تهديد أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث تم توظيف ما يقارب من تسعة مليارات

* برنامج نان لوجار نسبة إلى كل من السناتور سام نان رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ والسناتور ريتشارد لوجار، اللذان كانت تراودهما مخاوف حول مصير ترسانة الأسلحة النووية السوفيتية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقاما بمساعدة مركز "كارنجي" في نيويورك ومركز "بروكينز" ونخبة من الباحثين ومسؤولي الدفاع بإعداد

دولار في مشاريع وبرامج هدفها صون وتدمير مواد وتكنولوجيا متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وبناءها التحتية، ومنع نشر خبرات أسلحة الدمار الشامل ومحاولة حصر علماء الطاقة النووية وأسلحة سابقين واستيعابهم ضمن فرص عمل خاصة بالتكنولوجيا السلمية ومشاريع ذات علاقة. وبنهاية السنة المالية 2005، تكون الولايات المتحدة قد تعهدت بصرف مليار دولار إضافي كما أنها طلبت اعتماد مبلغ مماثل في عام 2006 لنفس الغرض. في العام 2004 وافق الكونغرس على قانون توسيع نان-لوجار الذي يجيز للرئيس أن يصرف مبلغ يصل إلى 50 مليون دولار من أموال قانون نان-لوجار على نشاطات خارج الاتحاد السوفيتي سابقا. (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2005)

- إضافة إلى قانون نان-لوجار المشار إليه أعلاه لخفض التهديد المتعاون ، قام الرئيس بوش الابن بتوسيع وسرّع وتيرة برامج منع الانتشار الخاصة بوزاراتي الطاقة والخارجية، ومن خلال هذه الجهود، تمكنت الولايات المتحدة من تمويل 750 مشروعاً طالت 14 ألف عالم أسلحة سابق وإنشاء 580 فرصة عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا المتفوقة السلمية.

آليات سياسية واقتصادية

وشملت قيود على التصدير ورقابة على الحدود من خلال برنامج "ضبط الصادرات والمساعدات المتصلة بأمن الحدود"، وأسفرت هذه الضغوطات والقيود عن إغلاق شبكة عبد القدير خان التي اتهمت ببيع التكنولوجيا النووية لبعض من دول المنطقة والعالم ولأي جهة تتوي شراء التكنولوجيا النووية حتى أنه تم تشبيهها بالسوبر ماركت وإزالة البرنامج النووي الليبي وفرض حصار قوي على استيراد طهران للتكنولوجيا النووية.

تحالفات دولية

وتتمثل في جمع الجهود الدولية في إطار عام من أجل مكافحة انتشار الأسلحة النووية. حيث أطلق زعماء مجموعة الثماني الاقتصادية في قمة كاناناسكيس - كندا في حزيران/يونيو 2002 "الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل" ، والتي جاءت بمبادرة من الرئيس بوش الابن.

مسودة قانون يهدف إلى تقديم مساعدات بتمويل امريكي من قبل البنجاحون لانهااء مشكلة القنابل السائبة لترسانة الاتحاد السوفيتي السابق وتم التصديق على القانون من قبل الكونجرس، وسمي باسم واضعيه في عام 1991 وبدأ تنفيذه مارس 1992 (بيري، وكارتر، 2001).

وتهدف هذه الشراكة إلى منع المجموعات والمنظمات "الراديكالية" أو الدول التي تدعمهم من اقتناء أو تطوير أسلحة دمار شامل. وتعهد زعماء مجموعة الثماني بجمع مبلغ يصل إلى 20 مليار دولار على مدى عشر سنوات من أجل دعم أهداف الشراكة. (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، مايو 2005)

آليات أمنية واستخباراتية

وتكمن في تفعيل دور الاستخبارات وتبادل المعلومات مع الأجهزة الاستخباراتية في الدول الأخرى، وتكثيف التحريات على الأشخاص والمنظمات والدول وتحويل الأموال، ووضع برامج خاصة بإعلاء القيود على التصدير والمراقبة الأمنية للحدود مثل برنامج "مساعدة ضبط الصادرات والمساعدات المتصلة بأمن الحدود" ودعم البلدان ذات النقاط الحدودية المزدهمة تقنيا وعمليا من أجل تعزيز "ضوابطها الخاصة بالتصدير من خلال تحسين أطرها القضائية والتنظيمية وعمليات إصدار التراخيص، والمراقبة الحدودية، وقدرات التقصي والتحقيق، والتواصل مع قطاع الصناعة، والتنسيق ما بين الهيئات الحكومية" (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، مايو 2005).

وبعد نجاح الولايات المتحدة في إيقاف الطموحات الليبية النووية وإغلاق شبكة عبد القدير خان، بقي التحدي النووي الإيراني يواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وذلك إثر اكتشاف المنشأتين في "أراك" و"تاتنز" وإصرار إيران على حقها في تكملة دورة الوقود النووي لأغراض سلمية حسب ما تمنحه لها اتفاقية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبدأت الولايات المتحدة حملة ضغوط مختلفة على إيران لوقف برنامجها النووي مستخدمة فيها جميع الآليات السابقة .

6.3.4 ضمان أمن إسرائيل

تلعب إسرائيل دوراً محورياً في تحديد اتجاه السياسة الأمريكية نحو أزمة الملف النووي الإيراني، وتصعيد المواجهة الإيرانية الأمريكية منذ العام 2002، وتتسابق الموساد والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في تضخيم الخطر الإيراني والحصول على معلومات تتعلق ببرنامج إيران النووي .

وتخشى إسرائيل من وجود قوة نووية في الشرق الأوسط غيرها مما يضعف قوة الردع الإسرائيلية ويشجع دول أخرى على إتباع نفس النهج، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير في توازنات القوى في المنطقة ويشكل تهديدا مباشرا على أمنها، ورغم أن إيران كدولة لا تمثل تهديدا مباشرا على إسرائيل إلا أنها قوة إقليمية ولاعب رئيسي في المنطقة، إن لم تكن ضمن اللاعبين الأكثر قوة في الشرق الأوسط كله خاصة بعد غياب الدولة العراقية القوية، فبحوزتها أوراق لعب مؤثرة في سياسات الدول المجاورة لها انعكاسات بارزة على إسرائيل مثل حزب الله في لبنان وحماس في الأراضي الفلسطينية والشيعية في العراق.

في العام 2002 وصل وفد إسرائيلي رفيع المستوى إلى الولايات المتحدة وكان مكون من أريئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت وبنيامين إلعازار وزير الدفاع في حكومة شارون السابقة، وقد التقى إلعازار في 8 فبراير "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي وبلغه أن اهتمام إسرائيل منصب على إيران وليس العراق، وأن الخطر الأكبر الذي تواجهه إسرائيل متمثل في مثلث أضلعه الفلسطينيون وحزب الله ورأسه إيران ويشكل هذا المثلث تكتلا للإرهاب (Ritter,2006).

ليس المحافظون الجدد فقط هم من استغل أحداث 11 سبتمبر واستطاع أن يفرض برنامجه على سياسة الولايات المتحدة، فقد استطاعت إسرائيل استغلال هذه الفرصة في إبراز التقارب الفكري والسياسي والأهداف مع الولايات المتحدة فيما يعرف بعولمة الإرهاب، خاصة بعد القبض على السفينة "كارين ايه" المحملة بالأسلحة، والتي ادعت إسرائيل أنها جاءت من إيران إلى السلطة الفلسطينية ومصادرتها في 23 يناير 2001 وتضخيم الحدث في وسائل الإعلام العالمية وتحميل المسؤولية للرئيس الراحل ياسر عرفات وتصويره بأنه إرهابي والمقاومة الفلسطينية بأنها إرهاب، حتى وصلت مرحلة أصبح فيها الخطاب السياسي الأمريكي إسرائيليا بامتياز. اعتقد الإسرائيليون (وربما الأمريكيون أيضا) أن الغزو الأمريكي للعراق سوف يأتي بنتائج دراماتيكية للشرق الأوسط وتغيير كلي للخريطة السياسية لدول المنطقة، فقد رسم "أفرام هالفي" الرئيس السابق للموساد الإسرائيلي صورة طوباوية لشرق أوسط ما بعد صدام وما بعد ياسر عرفات:

"عراق مزدهر ومتقدم عائد إلى الحظيرة الدولية، وقيادة فلسطينية مستعدة للتفاوض مع إسرائيل بإخلاص، وسوريا لا ترى داع لتنافسها مع العراق ولذلك فليس هناك داع لارتباطها مع إيران وتراجع للتدخل الإيراني في لبنان يصاحبه انسحاب للقوات السورية، وسيتصاعد الرفض الشعبي لنظام آيات الله لصالح الإصلاحيين متحولا إلى انتفاضة شعبية تعصف بالحكم المتشدد الإسلامي

وتلقائيا سنزول كل الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومن الممكن وقتها إقامة علاقات بين إسرائيل وإيران" (Ritter, 2006).

وعلى مدار الأعوام السابقة تسارعت التقارير الإسرائيلية والضغطات وتوالت التصريحات التي كانت وقودا لماكينة الإعلام الصهيونية في إبراز التطورات الإيرانية للمشروع النووي وتضخيم الخطر الإيراني وتهويل سير البرنامج حتى وصل إلى هيستيريا قائمة على تضارب معلومات ليست أكيدة. أبلغ اليعازار "تشيني" في لقائه معه في فبراير 2002 أن إيران ستحصل على السلاح النووي بحلول 2005، وفي أواخر كانون الأول 2005 أعلن مائير دوغان رئيس الموساد أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن إيران ستمتلك قدرة نووية كاملة عام 2006. من جانب آخر أعلن أهارون زئيفي بأن الوقت سيصبح متأخرا جدا إذا لم يتم إيقاف البرنامج النووي الإيراني حتى آذار 2006. وقال عضو الكنيست الاسرائيلي إيفي إيتام إلى "أنه إذا لم تتحرك الأسرة الدولية مع إسرائيل لضرب القدرة النووية الإيرانية، فإنني أخشى جدا من أنها ستنزلق لامتلاك قدرة نووية عملياتية تعرض المنطقة للخطر وتزعزع أسس نظرية الأمن الإسرائيلي، ولذلك يحظر بشكل مطلق تمكين النظام الإيراني من امتلاك أسلحة الدمار الشامل" (المشهد الإسرائيلي، 2006).

ويلحق روبين بدهستور محلل الشؤون الإستراتيجية في صحيفة هآرتس على هذه الفوبيا الاسرائيلية بأنه: "منذ مطلع التسعينات وإسرائيل أو شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" تدعي بصورة ثابتة تقريبا بأن إيران ستمتلك سلاحا نوويا خلال خمس سنوات، وهذه السنوات هي الأكثر ثباتا في تاريخ المخابرات.. المشكلة المركزية في حملة التخويف الإسرائيلية هي أنها لا تتطوي على شيء جديد خصوصا أنها لا تغير وضع إسرائيل الاستراتيجي الآن ولا توازن القوى بينها وبين خصومها في المنطقة" (المشهد الإسرائيلي، 2006)

إن الفوبيا أو الهستيريا الإسرائيلية من إيران ليس مردها البرنامج النووي فقط، وإن كان له تأثيرات مخيفة على بلد يعتمد على الأمن في وجوده مثل إسرائيل، فإسرائيل تعي جيدا أن إيران لم تصل بعد ولن تصل في المستقبل القريب إلى المرحلة التكنولوجية اللازمة لتخصيب اليورانيوم في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تحيط بإيران.

إن الخطر الإيراني تجاه إسرائيل يتمثل في امتلاكها أوراق اللعب والتي من شأنها فعليا تهديد إسرائيل وهي تتمثل في دعمها لحزب الله وللحركات الإسلامية في الأراضي المحتلة، ورفضها لعملية السلام وتصاعدها الثابت كقوة إقليمية يعززها سعيها المتواصل في تطوير قدرتها النووية.

وكلما زاد الفشل الأمريكي في العراق كلما تصاعد الخطر الإيراني أكثر. وترى إسرائيل أن الضربة العسكرية هي السبيل لوقف هذا الخطر، بل إن شارون كان قد أعد خطة عسكرية كاملة لضرب المنشآت النووية الإيراني. وحتى اللحظة فشلت إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة بضربة عسكرية لإيران، فالموقف الأمريكي فضل تريثاً في التعامل مع الأزمة خاصة بعد ازدياد التورط في العراق فيما الموقف الإسرائيلي يريد مواجهة سريعة ومباشرة، ولذا قررت إسرائيل استعمال بدائل أخرى مثل إعلاء نسبة التوترات في غزة ولبنان آملة استفزاز القيادة العسكرية الإيرانية (Petras,2006).

ولاشك أن الرئيس الإيراني أحمدني نجاد قد أهدى إسرائيل هدية ثمينة حينما قال بان العالم سيكون أجمل بدون إسرائيل وشكك في المحرقة اليهودية، وبغض النظر عن صحة الرواية أو عدمها، فقد شكلت مجالاً مفتوحاً لترديد نغمة معاداة السامية واتهام إيران بالإرهاب وإثارة العالم الغربي. وعلق المحلل السياسي "ألوف بن" في صحيفة "هارتس" بتاريخ 2006/2/8 قائلاً بأن تصريحات نجاد أغضبت يهود الولايات المتحدة أكثر من الإسرائيليين. ونتيجة لذلك أعلن جورج بوش أن الولايات المتحدة ستدافع عن إسرائيل إذا تعرضت لهجوم إيراني وأن ذلك سيكون بالوسائل العسكرية، وأضاف "بن" بأن تصريح بوش يشكل نقطة تحول نوعية في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتغيير واضح المعالم في مواقف الإدارة الأمريكية والتي انتقدت أكثر من مرة التلميحات الإسرائيلية عن نيتها مهاجمة المواقع النووية الإيرانية، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية قرارها بتزويد إسرائيل بقذائف خاصة "تخترق التحصينات" والتي ستمكنها من تدمير مواقع محصنة تحت الأرض (بن، 2006).

4.4 محددات اقتصادية :

1.4.4 ضمان تدفق البترول

يعتبر تدفق البترول مصلحة أساسية وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة هي قوة اقتصادية تتغذى على النفط. فالسيطرة على منابع النفط أهمية إستراتيجية ضرورية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة التوسعية ولتتمكن من امتلاك عناصر القوة الشاملة وتصبح "القوة الأعظم"، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية للداخل الأمريكي.

لم يكن البترول قبل عام 1973 عاملاً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية وذلك بسبب رخص أسعاره وتوافره، والاعتماد على بريطانيا في تأمين استمرار تدفقه للدول الغربية. ولكن مما لاشك فيه أن الحظر البترولي العربي إبان حرب أكتوبر 1973 وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينات (من 3 دولارات تقريباً للبرميل الواحد إلى 40 دولار)، أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية بنسبة 400% . فقد حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من الفوائد النفطية حتى نهاية الثمانينات، وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل، من أهمية المنطقة العربية لدى اقتصاد الولايات المتحدة وحاولت الولايات المتحدة استرداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية Petrodollars Recycling ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة سوقاً استهلاكية للبضائع الأمريكية تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية (منصور، 1995) .

وإذا نظرنا إلى أولويات إدارة بوش الابن نجد أن النفط يأتي على رأس اهتماماتها. وظهر ذلك بوضوح في تقرير "فريق العمل من أجل سياسة وطنية للطاقة"، والذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وصدر في العام 2001. وقد خلص هذا التقرير ليؤكد أن الولايات المتحدة تواجه أزمة طاقة منذ قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه رضا بهلوي وضياح النفط الإيراني من حسابات الاقتصاد الأمريكي وشركاته، وأيضاً منذ تسلط النظام العراقي السابق وتحكمه في سياسات النفط (عبد الظاهر، 2003).

في العام 2003 بلغت نسبة الإنتاج النفطي لدول الخليج (السعودية العربية، إيران، البحرين، الإمارات المتحدة، الكويت وقطر) حوالي 27% من إنتاج النفط في العالم وبلغ الاحتياطي النفطي الخليجي ما يعادل 57% من الاحتياطي العالمي، ووفقاً لمعلومات إدارة الطاقة الدولية فإنه من المتوقع أن يصل الإنتاج النفطي الخليجي في العام 2010 إلى حوالي 26 مليون برميل سنوياً وإلى 35 مليون برميل في العام 2020 مقارنة بـ 21.7 مليون برميل في عام 2000 (U.S Energy Information Administration, 2004).

ولتوضيح مدى أهمية بترول الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي: "إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيطرأ عليه انخفاض في إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 مليون دولار، وارتفاع معدل

البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2% فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة بين دول العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة " (منصور، 1995). فإذا كان هذا التقرير حول بترول السعودية وحدها فماذا حول بترول الخليج كله؟

تستهلك الولايات المتحدة ما قيمته 30% من النفط العالمي حيث أن 60-65% من استهلاكها هو من النفط المستورد الذي يأتي معظمه من دول الخليج حيث تبلغ نسبة وارداتها من بترول الخليج حوالي 25% (U.S Energy Information Administration, 2004). ومن المتوقع أن المتطلبات الأمريكية من النفط سوف تزيد بنسبة الثلث خلال العقدين التاليين مما يعني اضطرابها إلى استيراد أكثر من ثلثي استهلاكها من البترول. وأن الحاجة إلى الغاز الطبيعي سوف تزداد بنسبة 50% وأن الولايات المتحدة ستحتاج إلى استيراد أكثر من ثلثي هذه الزيادة (عبد الظاهر، 2003).

ويتضح مما سبق محورية عنصر النفط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي لإدارة الرئيس بوش الابن حيث كان دافعاً حقيقياً وهدفاً مباشراً لغزو أفغانستان والعراق وربما إيران بعد ذلك التي تملك احتياطاً ضخماً من البترول يعد الخامس عالمياً، وإنتاجاً هائلاً من الغاز حيث هي الدولة الثانية في العالم بعد روسيا في إنتاج الغاز. وتتطلع إيران إلى أن تصبح محوراً للطاقة بين بحر قزوين والخليج العربي وإلى أن تلعب دوراً في سوق النفط العالمية. ومن جهتها تدرك الولايات المتحدة أهمية الدولة الإيرانية وتطلعاتها المستقبلية ولهذا فهي تحاول تقويض المساعي الإيرانية مع ملاحظة خطورة التهديد الذي يمكن أن تشكله إيران على المصالح النفطية الأمريكية.

5.4 الخلاصة

يتضح من العرض السابق أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي تشكل في إطار مجموعة من المحددات المحتملة التي يمكن أن تشكل مدخلات صنع هذه السياسة. وقد شملت محددات سياسية وإستراتيجية واقتصادية، وجاءت نتائج دراسة هذه المحددات كما يلي:

- التوجهات الأيديولوجية للإدارة الأمريكية الحالية التي يسيطر عليها الفكر المحافظ الجديد ، تسعى لإتباع نهج متشدد تجاه إيران، وترى فيها دولة من دول محور الشر وعائفاً أساسياً في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.
- اللوبي اليهودي يلعب دوراً بارزاً في هذا الملف وفي فبركة التهديدات وتزويد الإدارة الأمريكية بجملة من المعلومات والتقديرات الساعية لمنع أي تقارب أمريكي إيراني.
- السياسة الخارجية الأمريكية في عالم أحادي القطبية تحظى فيه الولايات المتحدة بالتفوق تستند إلى منطق القوة في تعاملاتها مع الدول الخارجية بعد غياب الرادع الذي يمكن أن يحمي هذه الدول.
- أن الخليج العربي هو منطقة حيوية للولايات المتحدة ومصالحها السياسية والاقتصادية وأمن حلفائها (إسرائيل على وجه التحديد) ولا يمكن أن تسمح فيه بوجود قوة فاعلة تهدد هذه المصالح .

الفصل الخامس

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي

الفصل الخامس

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي

يحاول هذا الفصل أن يستعرض أهم أركان صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزماتها النووية والتي تنحصر في ثلاثة أركان: الأول هو السلطة التنفيذية، أي مؤسسة الرئاسة المتمثلة في الرئيس الأمريكي والوزارات ذات العلاقة كالخارجية والدفاع وأجهزة الاستخبارات التي تزود أصحاب القرار بالمعلومات والنوايا النووية للدولة المعنية. والركن الثاني من أركان صياغة السياسة الأمريكية تجاه طهران هو السلطة التشريعية المتمثلة بالكونجرس الأمريكي ، وذلك نظراً للأدوات التي يمتلكها الكونجرس والتي من شأنها الحد من سلطات الرئاسة في مجال السياسة الخارجية أو دعمها. وأما الركن الثالث فيتمثل في جماعات الضغط التي تتبع استراتيجيات محددة في سبيل إقرار سياسات تضمن مصالحها وأهدافها، ويعتبر اللوبي اليهودي أحد المؤثرات الفعالة والمحددة الإستراتيجية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه طهران.

2.5 مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر السياسة الخارجية للدولة إحدى المداخل الهامة التي يمكن من خلالها اكتشاف وتنبؤ السلوك العقلاني لهذه الدولة في النظام العالمي. والسياسة الخارجية لدولة ما "هي مجموعة من الأهداف التي على إثرها يتحدد شكل تفاعل هذه الدولة مع الفاعلين الحكوميين والفاعلين غير الحكوميين في النظام العالمي، وتتمثل هذه الأهداف في حماية الأمن القومي للدولة، وتحقيق مصالحها الاقتصادية، وقيمها وأفكارها الأيديولوجية من خلال استخدام وسائل متعددة كالتعاون المتبادل مع باقي الدول أو الحرب أو الاستغلال" (Wikipedia, The Free Encyclopedia, 2007-B).

ويعتبر السياسي الأمريكي المحنك ووزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر "أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية. ولا يصح هذا المفهوم إلا في فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول في هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك لقواعد اللعبة العالمية" (كيسنجر ، 1973). وبأسلوب آخر فإن السياسة الخارجية هي "السياسة التي تقوم بتنظيم وتأطير وإدارة العلاقات الدولية، وهي علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، ولما كانت الارتباطات الخارجية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية تستوجب قبول الدولة المعنية بالتزامات محددة تجاه الغير، فإن السياسة الخارجية لابد وأن تحظى بموافقة شعبية... لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي وجه خاص من أوجه السياسة الداخلية، وأداة مميزة لتحقيق الأهداف القومية الأمريكية من خلال العمل على الساحة الدولية" (ربيع، 1990).

ورغم تعدد التعريفات التي وضعت لمفهوم السياسة الخارجية، فإنه يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموعة المبادئ والأهداف التي تقرها الدولة لنفسها وتبلور على أساسها الخطط والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق مصالحها الدولية وأمنها القومي والاستراتيجي، وذلك من خلال التفاعل مع المعطيات والمتغيرات الداخلية والخارجية لبيئتها المحلية والإقليمية في ظل النظام الدولي القائم.

وحول السياسة الخارجية الأمريكية تتحدث المؤرخة والمتتبعة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط جانيس تيري" قائلة: "تنشأ السياسة الخارجية من تفاعل معقد بين عدد من الدوائر الحكومية تشمل الرئيس، وزارة الخارجية، والبنطاغون، والسي آي ايه، والكونجرس، ومجلس الأمن القومي (NCS)، ومنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونجرس بصورة عامة وارتفعت وتيرة تدخل الرئيس ومستشاريه المقربين ومجلس الأمن القومي بصفة خاصة." (تيري، 2005). وهذا التفاعل المعقد الذي تتحدث عنه "تيري" يعبر عن ديناميكية متدفقة ومتغيرة باستمرار لهياكل النظام الأمريكي تبعاً للمؤثرات الدولية والإقليمية والقضايا التي تتعامل معها في إطار المصلحة القومية للولايات المتحدة.

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج خبرة تراكمية وقرارات مستمرة وتنافس بين مؤسسات النظام المختلفة التي يجمعها محدد واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، فالأدوات التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية وترسمها متعددة ومختلفة وهي أشبه بالشبكة التي تكمل بعضها. كما أنها عملية يشترك في إخراجها جميع السلطات في النظام السياسي الأمريكي.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط يقول د. محمد عبد السلام في دراسة تحليلية حول الموضوع أنها :

"نتاج عوامل نابعة من بيئة النظام الداخلي، وهي ليست من اختصاص طرف دون آخر في أجهزة الحكم بل يشترك في صنعها لاعبين رئيسيين هم البيت الأبيض بمجالسه المختلفة وكبار المسؤولين والمختصين والخبراء في الوزارات ذات العلاقة كالخارجية والدفاع والطاقة والأمن الداخلي، ثم جماعات الاستخبارات والتي تضم وكالة الاستخبارات المركزية، وحوالي 13 جهاز استخباراتي آخر تعمل جميعها في إطار هيئة التقديرات الاستخبارية القومية، يضاف إلى ذلك الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب ولجانه الداخلية المتعددة، ثم اللاعب الرابع وهو مراكز التفكير المستقلة وغير الحكومية" (عبد السلام، ديسمبر 2004).

ومن الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست ثابتة تجاه جميع الدول، بل تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تجاه الدولة نفسها، حسب المتغيرات الدولية والإقليمية التي تشكل الواقع الدولي والنظام العالمي (سعودي، 2002)، بالإضافة إلى أن الدور الذي تلعبه سياسة هذه الدولة تجاه الولايات المتحدة وطبيعة نظامها القائم وأهميتها الإستراتيجية وتأثيرها على المصالح الأمريكية تؤثر بشكل فاعل في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدولة المعنية. ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة تتبع أسلوباً متشدداً في تفاعلاتها تجاه الدول المناوئة لسياساتها في الشرق الأوسط عن الأسلوب المتبع تجاه حلفائها، ولكن يبقى الأمر ضمن إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية والأهداف الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

بما أن البحث قيد الدراسة يتناول الفترة 2001-2006 وهي عبارة عن ولاية إدارة الرئيس جورج بوش الابن الأولى ومنتصف الثانية، فإنه لا يمكن تجاهل مؤثر هام أتت به هذه الإدارة هو أيديولوجيا المحافظين الجدد والعلاقة المتينة لأقطاب هذا التيار باللوبى الإسرائيلي وتأثيره على صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وتحديد أزمة الملف النووي الإيراني.

3.5 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني: 1.3.5 السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة)

النظام الأمريكي نظام رئاسي فيدرالي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات عديدة وذلك بموجب المادة الثانية من الدستور الأمريكي، والتي تفيد بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو رئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورأس الدولة الفيدرالية، كما يضطلع الرئيس بمهمة إدارة السياسة الخارجية للدولة وتعيين السفراء وكبار موظفي الدولة وعقد المعاهدات، ويعاونه في مهماته الوزراء أو السكرتيرين والمستشارين والأجهزة المختلفة في البيت الأبيض.

ولكن، يقوم النظام الأمريكي على مبدأ الرقابة والتوازن (Checks and Balances) أي وجود مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات بحيث تكون كل سلطة رقابية على الأخرى وتحد من سلطاتها، ورغم أن الدستور، وبوضوح، أوكل للرئيس الأمريكي مهمة السياسة الخارجية، إلا أنه قيدها بإعطاء الكونجرس سلطات الرقابة والتوازن في مجال الشؤون الخارجية والتي يمكنه بها أن يحد من نفوذ السلطة التنفيذية في هذا المجال، فالفقرة الثانية من المادة الثانية في الدستور الأمريكي تنص على أن " الرئيس تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقة، لعقد المعاهدات، شرط

أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا نص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية ، ب. ت).

وتبرز رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية بصورة واضحة إذا كانت الأغلبية المسيطرة عليه من غير الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس وإدارته، ولعل إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون مثال واضح على تقييد الرئاسة من قبل الكونجرس الذي سيطر عليه منذ العام 1994 أغلبية جمهورية محافظة بقيادة "تيوت جنجرتش" الذي استطاع فرض أجندة داخلية وخارجية على البيت الأبيض.

ورغم تعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه يمكن القول أن "الرئاسة هي أهم هذه المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال، إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية، فسلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في قمة هذه السلطة التي تمثلها الرئاسة، وحتى الأجهزة المعاونة للرئاسة والخاضعة لإشرافها إذا كان لها دور أصيل في هذا الإطار، فإنها تستمد ذلك الدور من الرئاسة" (سعودي، 1986).

ومن الملاحظ أنه بعد أحداث 11 سبتمبر، تمكنت إدارة الرئيس بوش الابن من أن تتحول إلى دكتاتورية رئاسية أو ديكتاتورية الرئيس Presidential Dictatorship، بمعنى أن السلطة التنفيذية تتحكم وتدير الشؤون الخارجية منفردة ومدعومة من خلال الأغلبية الجمهورية في الكونغرس التي أخفقت في لعب دورها الرقابي ، إضافة إلى أن التزام الصمت من قبل المعارضة الديمقراطية نتيجة لتوخي الحذر والخوف من الارتفاع المذهل لشعبية الرئيس بعد أحداث سبتمبر وإيثار السلامة القومية على تحدي رئيس يحظى بهذه الشعبية، والموافقة على أغلب التشريعات الخلفية التي يدفع بها للكونجرس في مجال السياسة الخارجية والداخلية أدى إلى موت المعارضة المؤسسية باستثناء أصوات قليلة مثل "تيد كنيدي" وبعض أصوات النواب السود (حمزاوي، ديسمبر 2006).

وبسبب محورية الدور الذي يلعبه الرئيس الأمريكي في صنع قرار السياسة الخارجية، فإنه من المهم معرفة طبيعة الرئيس ومدى تأثير ذلك على توجهاته. "قمهما يكن من أمر درجة الموضوعية التي تسود العلاقات الدولية فإن القرارات التي تتخذ من قبل أفراد واعين ومدركين تماما للتعدد

الظاهر لمجالات الاختيار هو إدراك نابع من التجارب والخبرات التي مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة". (كيسنجر، 1973).

2.3.5 شخصية الرئيس جورج بوش الابن وتأثيرها على صنع القرار السياسي تجاه إيران

تم تنصيب جورج بوش الابن -الحاكم السابق لولاية تكساس- الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية في 20/1/2001، بعد معركة انتخابية هي الأكثر إثارة للجدل والأطول بين سائر المعارك الانتخابية السابقة لرؤساء الولايات المتحدة، ابتداء من جورج واشنطن وحتى بيل كلينتون، فقد شهدت الولايات المتحدة أزمة انتخابات رئاسية لم تشهدها من قبل، تحول فيها الصراع بين المتنافسين - بوش الابن مرشح الحزب الجمهوري وآل جور نائب الرئيس السابق بيل كلينتون ومرشح الحزب الديمقراطي - على منصب الرئاسة من صراع حول أصوات الناخبين إلى صراع فرز لأصواتهم (الشوربجي، يناير 2001).

وبين إعلان بوش الابن فائزاً في الانتخابات الرئاسية وتنصيبه رئيساً فعلياً للبلاد، انقضت خمسة أسابيع كاملة استغرقتها سلسلة من الإجراءات البيروقراطية والأحكام القضائية وتدخلات الكونجرس لينتهي الأمر بإعلان فوز جورج بوش الابن على منافسه آل جور برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لأربع سنوات قادمة، وبفارق 537 صوتاً فقط في ولاية فلوريدا التي حسمت المعركة الانتخابية لصالح بوش الابن رغم فوز آل جور بالأصوات الشعبية*، الأمر الذي ترك الرئيس الجديد أسير فكرة ضعف شرعيته السياسية (مسعد، 2002).

هناك العديد من العوامل التي لعبت دوراً في تشكيل شخصية الرئيس بوش الابن وأثرت على سياساته، فبالإضافة إلى الجدل والمعركة القانونية التي صاحبت فوزه، كان جديداً على البيت الأبيض على عكس والده الرئيس السابق جورج بوش الأب (1989-1993) الذي تمتع بخبرة

* نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر عن طريق المجمع الانتخابي Electoral Collage وهو عبارة عن مجموعة من المنتخبين من كافة الولايات الأمريكية وعددهم يساوي عدد أعضاء الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب أي 535 عضواً بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء عن مقاطعة كولومبيا، والقاعدة في انتخاب الرئيس هي الفائز يحصل على كل شيء Winner Take All، أي أن المرشح الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات الشعبية في ولاية ما يفوز بجميع أصوات هذه الولاية في المجمع الانتخابي، فولاية مثل كاليفورنيا لها 54 صوتاً في المجمع الانتخابي، والفائز في الأصوات الشعبية فيها - وليس شرطاً أن يكون الفوز بالأغلبية الشعبية - فإنه يحصل على 54 صوتاً مقابل لا شيء للمرشح الآخر. (Janda, Berry, and Goldman, 1992)

سياسية واسعة وتدرج في المناصب وعمل في الكثير من المواقع المختلفة في الحكومة مثل الكونجرس والأمم المتحدة وكمبعوث للولايات المتحدة في الصين (Liasson officer). واستطاع صياغة سياسة خارجية ناجحة من زوايا مختلفة نابعة عن فهم لتفاعلات الجهاز البيروقراطي (كلاب، فبراير 2007). أما الرئيس الأمريكي الحالي فخبرته العملية اقتصادية نفطية أكثر منها سياسية حيث شكل قطاع النفط مجال اهتمامه الرئيسي، وبدأ بالعمل فيه مع والده في ميدلاند بتكساس ثم استقل بنشاطه وكون شركته الخاصة تحت مسمى "أربستو". ولقد كانت هذه الخبرة العملية من أبرز المآخذ على الرئيس الجديد في بداية دخوله البيت الأبيض بسبب اتهامه بأنه وكيل العولمة ومنحاز لصالح شركات النفط العملاقة، فكان بديهياً أن يوضع موضع مقارنة مع والده "بوش الأب" الذي حقق للولايات المتحدة بحرب الخليج الثانية أكبر نصر عسكري منذ هزيمتها في فيتنام (مسعد، 2002).

كذلك فالرئيس بوش الابن لم يتمتع بالكاريزما اللازمة أو الثقافة السياسية الواسعة مثل سلفه بيل كلينتون. وفي هذا السياق تساءل جون نيكولز في كتابه "ديك تشيني، رئيس أمريكا الفعلي" مستكراً: "كيف يمكن لهذا الرجل الذي نعم بمناعم الحياة وخيراتها والذي تجنب المسؤولية طوال معظم حياة رشده، والذي فشل في إدارة أربع مصالح تجارية ووجد نفسه في حرفة سياسية رسمها وتحكم بها الوزراء وأتباع والده الرئيس الأسبق جورج ووكر بوش، أن يجرؤ على قيادة أقوى وأعقد حكومة في تاريخ البشرية؟" (نيكولز، 2004).

لجأ "بوش الابن" لتعويض نقاط ضعفه السابقة باختيار فريق عمل قوي ومحرك أطلق عليه في حينه "فريق الأحلام" (مسعد، 2002). كان لهذا الفريق خبرة واسعة في التعامل مع الجهاز البيروقراطي بفاعلية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها كما نجح في التعامل مع الأصوات المعارضة لسياساته وتقليصها وتقوية إدارات على حساب إدارات أخرى (كلاب، فبراير 2007). جمع هذا الفريق بين خبرات مختلفة ومتعددة مثل "ديك تشيني، وكولن باول" أقطاب حرب الخليج الثانية 1991، و"دونالد رامسفيلد أحد كبار مناصري الحرب الباردة وكونداليسا رايس المخرمة في الشؤون الروسية. من جانب آخر شكلت إدارة "بوش الابن" تكتلاً غير مسبوقاً لتيار المحافظين الجدد بكل أفكاره وتوجهاته في أركان البيت الأبيض وإداراته ومجالسه المختلفة، فشملت عدداً من صفوف الحزب الجمهوري أصحاب العلاقات المتينة مع اللوبي الإسرائيلي أمثال "دوجلاس فيث، وبول ولفوفيتز، وريتشارد بيرل".

شرع "بوش الابن" في حكم البلاد وكأنه فاز في الانتخابات باكتساح، فنوعية التشريعات التي اقترحها كانت يمينية بامتياز أي لا تسعى لتوحيد الصفوف من خلفه، ولا إلى استمالة التيارات السياسية المختلفة لتخطي الاستقطاب الحاد الذي شهدته البلاد أثناء المعركة الانتخابية. وجاءت أحداث سبتمبر لتوحد البلاد تلقائياً في وجه عدو جديد وخلف بوش نفسه الذي ارتفعت أسهمه في استطلاعات الرأي بين ليلة وضحاها إلى معدلات قياسية وصلت إلى 90%، وهي حالة معروفة في النظام السياسي الأمريكي حين تتعرض البلاد لخطر خارجي أو تتخبط في صراع خارج الحدود ويطلق عليها الالتفاف حول الرئيس أو "Rallying behind the president" (الشوريجي، أكتوبر 2004).

انتمت تصريحات بوش الابن بالأيديولوجية الرسالية، ففي خطابه أمام الكونجرس في 9/20 2001/ أي بعد أحداث 11 سبتمبر، حدد أهم معالم السياسة الأمريكية في السنوات المقبلة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بمبدأ بوش "Bush Doctrine". وأهم ما اشتمل عليه هذا المبدأ هو الحرب ضد الإرهاب وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي، وخير فيه دول العالم من أن تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها "Either you are with Us or with the Terrorist". ويعد مبدأ بوش ترجمة أمينة لفكر اليمين المحافظ الجديد، فهو يعبر في الوقت نفسه عن محاولة بلورة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار الشيوعية والتي كانت خلال التسعينات عبارة عن سلسلة من ردود الأفعال، الأمر الذي أدى إلى انتقاد المحافظين الجدد لسياسات كلينتون المترامية تجاه "الإرهاب" حسب اعتقادهم. ومن خلال استخدام هذا المبدأ فكراً وتنظيماً تقدمت الولايات المتحدة خطوات بعيدة في اتجاه إتمام بنائها الإمبراطوري فمن ناحية استطاعت التسلل إلى الجوار الروسي المباشر عبر التواجد في أفغانستان، ومن ناحية أخرى حاصرت المد الإيراني في آسيا الوسطى" (مسعد، 2002).

وتبنى بوش الابن مجموعة من السياسات التي تعكس في مجملها رؤية دينية محافظة، والتي أخذت تستدعي أفكاراً وخطاباً ذات طابع رسالي وديني واضح مثل "إن امتنا شهدت الشر"، و"مسئوليتنا أمام التاريخ"، و"حملتنا الصليبية سوف تأخذ وقتاً"، و"أنها حرب حضارات"، "أشعر كأن الرب يريدني أن اخوض انتخابات الرئاسة"، "نحن في صراع بين الخير والشر"، و"أمريكا سوف تسمي الشر باسمه" وجميعها مقتطفات من خطابات للرئيس بوش الابن (عبد الشافي، إبريل 2005). وكان بوش الابن هو أول رئيس افتتح حملته الانتخابية (الثانية) بدعوة ألفين من القساوسة والقادة الدينيين إلى حفلة كبرى وخطب فيهم كما لو أنه راع وليس رئيساً أو مرشحاً لفترة ثانية.

أثناء الولاية الثانية للرئيس "بوش الابن" حصلت تغييرات طفيفة لبعض أركان إدارته لصالح اليمين المحافظ، فتم تعيين "كونداليزا رايس" وزيرة للخارجية بدلا من "كولن باول" المحافظ الواقعي، وتعيين نائبها السابق "ستيفن هادلي" مستشارا للأمن القومي، وفي منتصف فترة الولاية الثانية حصلت تغييرات أخرى وغاب عن المشهد بعض من الرموز المتشددة مثل جون بولتون ودونالد رامسفيلد إثر فوز الديمقراطيين وحصولهم على أغلبية المقاعد في انتخابات الكونجرس 2006.

بعد انتهاء موجة الحرب على الإرهاب وضبابية صورة العدو الذي رسمته الولايات المتحدة وحاولت أن تقنع به مواطنيها، وبعد ازدياد التورط الأمريكي في الوحل العراقي واكتشاف الفبركة في المعلومات الاستخباراتية حول العراق وأسلحته، ازدادت الانتقادات لسياسة بوش وإدارته وأشارت استطلاعات الرأي في أواخر 2005 إلى أن واحدا فقط من كل ثلاثة ناخبين أمريكيين يدعمون أداء الرئيس الأمريكي مما جعله الرئيس الأقل شعبية في أمريكا خلال الخمسين عاما الماضية باستثناء الرئيس نيكسون قبيل تنحيته (بي. بي. سي، 2007، 24 يناير).

ومن اللافت في بيروقراطية الإدارة الأمريكية الحالية أنها شهدت تطورا نوعيا في صلاحيات نائب الرئيس "ديك تشيني" وتضخما في عدد العاملين معه من الخبراء العسكريين والاختصاصيين في مسائل السياسة الخارجية والأمن القومي والمتمرسين في البنتاجون وفي مجموعات الضغط وكتابة الخطب بحيث كان من الواضح أن مكتب تشيني مجهز للعب دور في تشكيل الأجندة التنفيذية للولايات المتحدة (هالبر، وكلارك، 2005).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شعر الرئيس "بوش الابن" بأنه في خضم حملة كبيرة لمحاربة الشر، وأنه المخول لقيادة هذه الحملة العالمية، ويأتي موقفه من إيران وملفها النووي كجزء من اعتقاده الديني والتكويني بأنها دولة شريرة يجب محاربتها حيث ضمها في خطابه الرئاسي ضمن محور الشر بالإضافة إلى العراق وكوريا الشمالية.

3.3.5 وزارة الخارجية الأمريكية (Department of State)

وزارة الخارجية هي الجهة التنفيذية المختصة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، فهي تساعد في تشكيل وتنفيذ ومراقبة السياسة الأمريكية في العالم، ووزير الخارجية هو المستشار الأكثر أهمية

لدى الرئيس في مجال السياسة الخارجية. وتتحدد مهام وزارة الخارجية الأمريكية، كما جاء في كتاب "الحكم الأمريكي" الذي تصدره الوزارة، فيما يلي:

"تقوم وزارة الخارجية بمراعاة المصالح الأمريكية في الخارج وتقديم التوصيات بشأن السياسات الواجب اعتمادها، أو الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسة القائمة، وتحافظ الوزارة على الاتصالات والعلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية، وتقديم المشورة للرئيس بصدد الاعتراف بدول وحكومات أجنبية جديدة، وتفاوض بشأن معاهدات واتفاقيات مع البلدان الأجنبية، وتمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي أكثر من 50 منظمة دولية أخرى، وتشرف على 129 سفارة و 126 بعثة أو قنصلية أميركية في الخارج، وتمثل البلاد في أكثر من 800 مؤتمر دولي كل عام" (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية ، ب. ت).

يتبع وزارة الخارجية عدة أجهزة متخصصة أهمها وكالة التنمية الدولية، التي تشرف على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية وهي جهاز الدعاية الرئيسي للسياسة الأمريكية ومثلها وقيمتها، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح وهي الجهاز المسؤول بشكل أساسي عن مفاوضات الحد من الأسلحة النووية (ربيع، 1986).

والمشكلة الرئيسية التي تواجه وزارة الخارجية الأمريكية هو افتقارها لجمهور داخلي وقوى ضاغطة لدعم سياساتها، على عكس وزارة الزراعة مثلا التي يمكنها تجنيد المزارعين لدعمها في نشاطاتها، أو وزارة الدفاع التي تستعين بمجمع صناعات الأسلحة أو بجماعات من الأشخاص المحنكين لدعمها (Janda, Berry, and Gold man, 1992) .

ورغم أن وزارة الخارجية هي الجهة الأكثر اختصاصا في مجال السياسة الخارجية، ووزير الخارجية هو الشخص المخول بتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، إلا أنه تفاوتت أهمية وزير الخارجية والوزارة خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبعاً للعلاقة بين الرئيس والوزير وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية السابق "جيمس بيكر" في "مذكراته سياسة الدبلوماسية: "توليت وزارة الخارجية مفترضا أن الرئيس يضع السياسة الخارجية لا السلك الدبلوماسي والقنصلي، وهذا هو السبب الذي حداني أن أقول بشكل قاطع في حديث نشرته مجلة "تايم" بعيد تعييني في المنصب: "أنني اهتم أن أكون الرئيس في وزارة الخارجية ولست رجل الخارجية في البيت الأبيض" (بيكر، 2002). وذلك في إشارة إلى وزير الخارجية السابق "جورج شولتز" الذي عانى من تهمة وزارة الخارجية في عهد ريجان واضطر إلى إيجاد مكتب له في البيت الأبيض ليبقى على تواصل مع الرئاسة.

في فترة الولاية الأولى للرئيس بوش الابن تولى الجنرال كولن باول الذي يتبع المدرسة الواقعية وزارة الخارجية، ويؤمن باول بأن أي عملية عسكرية يجب أن يكون لها أهداف سياسية. شهدت وزارة الخارجية في عهده تنافسا شديدا بينها وبين وزارة الدفاع بقيادة "رامسفيلد" حيث اصطدم "باول" بآراء المحافظين الجدد الذين استطاعوا التأثير على سياسات بوش الخارجية، وكان كثيرا ما يشار إليه على أنه معارض لسياسات الصقور في الإدارة الأمريكية، ولكن لا يعني هذا أنه من الحمائم المسالمين، فرغم أنه كان معارضا لاستخدام القوة ضد العراق لتغيير النظام إلا أنه وقف أمام مجلس الأمن يعرض المعلومات المفبركة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، وإن أقر بخطئها بعد ذلك.

وفيما يتعلق بإيران وملفها النووي فقد استمرت وزارة الخارجية وعلى رأسها "باول" في تصريحاته يتحدث عن وجود برنامج نووي إيراني يسعى لامتلاك السلاح النووي. وصفه الكاتب "مارتن وولكر" — رئيس تحرير وكالة يونايتد برس — بأنه "شخصية شكسبيرية تراجيدية وأنه المقابل الجمهوري لبيل كلينتون" (وولكر، 2004، 19 نوفمبر). استقال "باول" في نوفمبر 2004 لتعين بدلا منه المستشارة السابقة للأمن القومي الأمريكي "كونداليزا رايس" وزيرة للخارجية في فترة بوش الثانية التي يشار إلى رايس بأنها صاحبة وضع إيران ضمن محور الشر.

ورغم أن "رايس" تتأرجح بين المدرسة الواقعية والمحافظين الجدد، إلا أن قربها من الرئيس جعلها أكثر تأثيرا من "باول" نفسه، حيث أعادت بعضا من الدور المفقود لوزارة الخارجية في عهد كولن باول خاصة بعد أن شهدت الولاية الثانية لبوش الابن منذ العام 2005 تغييرا حقيقيا في سياسات الأمن القومي الأمريكي وعودة لدور الدبلوماسية الأمريكية مرة أخرى. وهذا لا يعني "خروج القطار الحامل لمنظومة مفاهيم وسياسات الأمن القومي بعد 11 سبتمبر عن مساره ولكن تعديل سرعته قليلا وإعادة تفحص حملته من الأفكار والتقارير والتوصيات التي هيمنت ولاية بوش الأولى" (سلامة، إبريل 2006).

4.3.5 وزارة الدفاع (Department of Defense)

وزارة الدفاع هي الجهاز التنفيذي المسؤول عن جميع المسائل التي تتعلق بأمن البلاد العسكرية وهي تتخذ من مبنى البنتاغون، أكبر مبنى مكاتب في العالم، مقرا لها. يعمل بها حوالي مليون

موظف مدني في مجالاتها المختلفة مثل الأبحاث، وجمع ونقل المعلومات، ورسم الخرائط والأمن الدولي. بالإضافة إلى حوالي مليوني رجل وامرأة في الخدمة الفعلية والتي تمثل القوى العسكرية للولايات المتحدة ويساندها في حالات الطوارئ 2.5 مليون عضو في وحدات الاحتياط (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية ، ب.ت).

تأتي قوة وزير الدفاع من رؤيته الخاصة لعمله وقدرته على استعمال الأدوات المتاحة له وعلى طبيعة الفترة التي تتعرض لها الولايات المتحدة. وشهدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وزراء دفاع أقوياء أمثال "روبرت ماكنمارا" في عهد "كنيدي" و"جونسون"، و"كاسبر وينبيرجر" في ظل حكم ريجان (Janda, Berry, and Goldman, 1992). وقد أثر "دونالد رامسفيلد" في ظل إدارة بوش الابن بشكل ملحوظ على سياسة الولايات المتحدة طوال الفترة التي خدم بها كوزير للدفاع.

تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية هي الجهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في العالم، كذلك تقوم بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول الأخرى المعادية لها والصديقة (ربيع، 1986). ويتبع وزارة الدفاع عدد من أجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى إشراف وزير الدفاع أيضا على وكالة الأمن القومي (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية ، ب.ت).

تولى إدارة وزارة الدفاع في عهد "بوش الابن" في فترة البحث قيد الدراسة "دونالد رامسفيلد"، وهو أحد الصقور المؤثرة بشكل كبير في سياسات إدارة بوش الخارجية، ومهندس حرب العراق في العام 2003، وقد أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين الذين يتبعون الفكر المحافظ الجديد وذوي العلاقة الوطيدة باللوبي الإسرائيلي مثل "بول وولفوفيتز" الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع وريتشارد بيرل الذي شغل منصب رئيس مجلس سياسات الدفاع ودوجلاس فيث وكيل وزير الدفاع للسياسات.

اعتمدت نظرة "رامسفيلد" لتطوير إستراتيجية وزارة الدفاع على التكنولوجيا العالية في القوات العسكرية مع خفض عدد القوات البرية والاعتماد على القوات الجوية، أو إستراتيجية ما يسمى الحرب الخاطفة وتعتبر حرب الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان أكبر مثال تطبيقي على إستراتيجية رامسفيلد والثورة العسكرية في الولايات المتحدة. ويحمل رامسفيلد فكرا متشددا تجاه إيران فقد دأب على مهاجمتها باستمرار وربطها في الإرهاب وتنظيم القاعدة.

5.3.5 وزارة الأمن الداخلي (Department of Homeland Security)

في إطار إعادة هيكلة أجهزة الأمن، وبعد أقل من شهر على مرور أحداث سبتمبر 2001 أعلن الرئيس بوش الابن في خطابه أمام الكونغرس عن تعيين توم ريديج (محافظ ولاية بنسلفانيا في ذلك الحين) في منصب جديد أطلق عليه منصب مساعد الرئيس لشؤون مكتب الأمن الداخلي، وفي العام 2003 وافق الكونغرس على اقتراح الرئيس بتكوين وزارة مستقلة لتولى شؤون الأمن الداخلي، وبالفعل تولى ريديج مهامه كوزير الأمن الداخلي في يناير 2003 بعد بضعة أشهر من مرور التشريع، لتكون أول وزارة جديدة يتم إنشاؤها منذ عام 1989.

وتتركز مهام وزارة الأمن الداخلي في الإشراف على مهام الدفاع والتجهيزات الأمنية و الحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية . وقد تم إلحاق العديد من الهيئات الحكومية بالوزارة مثل أمن الحدود والمواصلات والجمارك. شملت مهامها أيضا الاستعداد للكوارث الطبيعية والإرهابية، والإشراف على التجهيزات الوقائية ضد الهجمات الكيميائية، والبيولوجية، أو النووية، بالإضافة إلى استقبال التقارير من هيئات الاستخبارات والتحريات للتعرف على أي أخطار قد تهدد الولايات المتحدة ومصالحها في أنحاء العالم وتقديم التحذيرات العامة في حالة اتضح وجود مثل هذه الأخطار(سلام، 2005).

تعرضت وزارة الأمن الداخلي إلى انتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان بسبب إجراءاتها الفردية فيما يتعلق بحقوق الإقامة والهجرة ، كذلك فشلت في إدارة أزمة إعصار كاترينا والتفاعل السريع مع الكارثة حيث تم إهدار مليارات الدولارات في وزارة الأمن الوطني بفضل هوس محاربة الإرهاب فضلا على إلحاق وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية بالوزارة مما أدى إلى فقدان الأولى موازنتها وتقليص بيروقراطيتها وتوجيه جهودها للحرب على الإرهاب (سلامة، إبريل 2006).

ويأتي دور هذه الإدارة بالنسبة للشأن الإيراني من حيث أنها إحدى الهيئات الرسمية في ظل إدارة بوش الابن التي يعتمد عليها عند صنع القرار السياسي في إعداد التقارير وجمع المعلومات حول أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وذلك في إطار التوصيات بتحسين وتطوير المعلومات الاستخبارية والأمنية.

6.3.5 جماعات الاستخبارات (Intelligence Community):

تقوم جماعات الاستخبارات الأمريكية بدور هام في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، فاللاعبين الرئيسيين في صنع هذه السياسة تجاه الدول الأخرى كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يعتمدون بشكل كبير في بلورة سياساتهم على المعلومات التي تزودها بهم وكالات الاستخبارات الأمريكية المختلفة. وتعرف جماعات الاستخبارات كما ورد في موقعها الإلكتروني بأنها: "اتحاد منظمات ووكالات الجهاز التنفيذي التي تعمل منفردة ومجموعة لإجراء أنشطة الاستخبارات اللازمة لتسيير العلاقات الخارجية وحماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية".

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية لأجهزة الاستخبارات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية فيما يلي:

- جمع وتحليل المعلومات السرية وكتابة التقارير وتوزيعها على الرئيس، ومجلس الأمن القومي ووزارتي الدفاع والخارجية وباقي الوزارات والإدارات التي يتطلب عملها ذلك، بالإضافة إلى حماية الولايات المتحدة ضد أية أنشطة استخبارية من دول أو أشخاص أو أجهزة عدائية.
- القيام بأنشطة استخبارية خاصة يطلبها الرئيس أحيانا من وقت لآخر (U.S. Intelligence Community, 2006).
- التفاعل المستمر مع صانعي القرار السياسي والأمني في واشنطن، والتنسيق أحيانا مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية وإنتاج المعلومات والتحليلات ذات العلاقة بتطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية. (ربيع، 1986).

وباستثناء وكالة الاستخبارات المركزية C.I.A ، فإن وكالات الاستخبارات الأميركية المختلفة تابعة للوزارات مثل الدفاع والطاقة والأمن الداخلي وغيرها، ففي وزارة الدفاع وحدها هناك أربع وكالات استخبارية هي: وكالة الأمن القومي (NSA) "National Security Agency"، مكتب الاستطلاع القومي (NRO) "National Reconnaissance office"، وكالة الاستخبارات الأرضية (NGIA) "National Geospatial Intelligence Agency"، ووكالة الاستخبارات للدفاع (DIA) "Defense Intelligence Agency"، وجميع هذه الوكالات تقوم بمهام محددة كل حسب تخصصها في مجال الاستخبارات والنقاط المعلومات والاستطلاع والإشراف على الأقمار الصناعية الأمريكية المنشورة حول العالم. (U.S. Intelligence Community, 2006)

وهناك أيضا مكتب استخبارات تابع لوزارة الطاقة مسئول عن مراقبة برامج الأسلحة النووية ومستويات إمداد الطاقة والوقود على مستوى العالم (جرجس، 2000).

1.6.3.5 وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A)

على الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات الفيدرالية، إلا أن وكالة الاستخبارات المركزية تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية فهي الوحيدة المستقلة عن الوزارات الأمريكية، وتتلخص أبرز مهامها في: جمع المعلومات اللازمة التي تكشف خطط ونوايا وقدرات الخصوم وتقديمها للرئيس لتشكيل القاعدة الرئيسية في اتخاذ القرار، وتحليل ودراسة المعلومات وتقديمها للرئيس وصانعي القرار والتي من شأنها توفير الرؤية لهم وتحذيرهم من خطورة قضايا معينة، بالإضافة إلى القيام بعمليات عسكرية سرية بتوجيهات من الرئيس نفسه لإحراز أهداف سياسية للولايات المتحدة (Central Intelligence Agency, 2007).

وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه المشكلات النووية في العالم فإن أجهزة الاستخبارات هي المسؤولة عن تقييم النوايا النووية لأية دولة من خلال رصد وجمع البيانات الفنية المتعلقة بالنشاطات النووية للدولة المعنية مع تصنيفها وتحليلها، ومن ثم تقديم تلك التقديرات الاستخباراتية للإدارة والكونجرس بعد مناقشتها في إطار هيئة الاستخبارات القومية (عبد السلام، ديسمبر 2004).

لعبت السي أي إيه في إيران دورا محوريا طوال العقود التي حكم بها الشاه ابتداء من عملية أجاكس التي أطاحت بمحمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني الذي قام بتأميم النفط عام 1953، مروراً بتنظيم وتدريب جهاز البوليس السري المعروف باسم السافاك، وانتهاء بتحويل إيران لأكبر قاعدة استخباراتية أمريكية في الشرق الأوسط.

تصاعد دور أجهزة الاستخبارات منذ التسعينات وبدأ يتجاوز نطاقه التقليدي فبعد أن كانت أحد اللاعبين المؤثرين في السياسة الأمريكية من خلف الكواليس، أصبح لها دور معن ومباشر في صنع السياسة وإدارة الصراع، خاصة بعد بروز عامل الأمن كأولوية في الإستراتيجية الأمريكية وأهمية المعلومات في الدفع باتجاه السياسات الأحادية للولايات المتحدة في العالم وفي حربها على "الإرهاب".

تعرضت أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى هزتين عنيفتين أثناء إدارة الرئيس الأمريكي "بوش الابن"، تمثلت الأولى بإخفاقها وتقصيرها في التصدي لهجمات سبتمبر 2001، وأما الثانية تمثلت في التشكيك بمصداقيتها إثر المعلومات الخاطئة والمضللة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق والتي اتخذتها إدارة الرئيس بوش الابن كمبرر للغزو عام 2003 وإطاحة النظام فيه بدعوى التهديد للمنطقة. ولهذا تنشط هذه الأجهزة حالياً في محاولة لجمع أكبر قدر من المعلومات النوعية والدقيقة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني والوضع الداخلي في إيران حتى تستطيع الإدارة الأمريكية اتخاذ إستراتيجية محددة بناء على معلومات موثوق بها.

4.5 السلطة التشريعية: الكونجرس

بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكي فإن جميع السلطات التشريعية منوطة بكونجرس مكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وقد أعطى الدستور للكونجرس صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، وإن كانت محدودة، قياساً بدور السلطة التنفيذية في هذا المجال، فالكونجرس لا يملك حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية، بل له دور عبر سلطة التشريع في الموافقة أو الرفض لهذه السياسة، وتبرز صلاحية الكونجرس في الأوقات التي تزيد فيها حدة قضية ما في الشؤون الخارجية لتصل إلى مرحلة الأزمة.

منذ العام 1994 سيطرت على الكونجرس أغلبية جمهورية قيدت من سلطات الرئيس الديمقراطي كلينتون، وكانت فيما بعد داعمة لقرارات الإدارة الجمهورية لبوش الابن ولنجاح حملته الرئاسية الثانية في 2004، وبقي هذا الوضع حتى نوفمبر 2006 حيث استولى الديمقراطيون على أغلبية المقاعد في المجلسين ليعود التوازن مرة أخرى للحياة السياسية الأمريكية. يقوم الكونجرس بأعماله من خلال تقسيمه إلى لجان مختصة في المجالات المختلفة، ويبلغ عدد هذه اللجان في مجلس النواب 22 لجنة وفي مجلس الشيوخ 16 لجنة، ويتفرع منها لجان فرعية مهمتها دراسة ومناقشة وإقرار الميزانيات الخاصة بأجهزة السلطة التنفيذية كما أن هناك لجان مشتركة بين المجلسين. (Janda, Berry, and Goldman, 1992)

يمتلك الكونجرس عدة أدوات للتدخل في السياسة الخارجية الأمريكية تحقيقاً لمبدأ الرقابة والتوازن، وتتمثل هذه الأدوات في:

المصادقة على المعاهدات وتعيين السفراء : حيث يعطى الدستور لمجلس الشيوخ سلطة المصادقة على المعاهدات وتعيين السفراء، ولا يمكن للرئيس تنفيذ هذين البندين دون مصادقة مجلس الشيوخ

عليها، وقد حفلت فترة الرئيس كلينتون بالصراع المحتدم بين الرئاسة والكونجرس حيث كان الجمهوريين يسيطرون على الكونجرس مما اثر سلبا على تنفيذ كلينتون لسياسته الخارجية، فعلى سبيل المثال ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لشهور طويلة دون سفير يمثلها في الأمم المتحدة حين أخر الكونجرس التصديق على قرار الرئيس كلينتون بتعيين ر. هولبروك كوسيلة للضغط حتى يتم تعيين جمهوري في لجنة الانتخابات الفيدرالية.

سلاح المحفظة: يمكن للكونجرس منع تنفيذ سياسة خارجية معينة وذلك عبر رفض تمويلها، ومثال على ذلك المواجهة التي حدثت بين الرئيس بوش الابن والكونجرس الديمقراطي في 26 ابريل 2007، إثر تبنى الكونجرس بمجلسيه مشروع قرار يربط الميزانية العسكرية والتي تقدر ب 124 مليار دولار بجدول انسحاب للقوات الأمريكية من العراق خلال عام واحد، وأعلن بوش بأنه سيستخدم حق النقض الفيتو * الممنوح له من قبل الدستور لنقض القرار، ورغم أن النواب الديمقراطيون لا يمتلكون أغلبية الثلثين في مواجهة فيتو الرئيس إلا أنه من الواضح أن المواجهة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من المقرر لها أن تستمر حتى نوفمبر 2008 موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الجديدة. (الجزيرة نت 2007، 26 إبريل)

القرارات أو Resolutions: بمقدور الكونجرس أن يصدر قرارات تعبر عن كلا مجلسيه أو أحدهما، ورغم أن هذه القرارات لا يكون لها أثر ملزم، فإنها تعبر عن تفضيل الكونجرس لسياسات معينة وتشير إلى نوع السياسات التي يمكن أن يوافق عليها الكونجرس (سعودي، 1986). ولهذا يوليها الرئيس اهتماما لأنها تعبر عن توجه الكونجرس الذي هو عبارة عن ممثلي الشعب نحو السياسات الخارجية حيث تعتبر سقفا للرئيس يصعب تجاوزه.

يكن ضعف الكونجرس في التأثير المباشر في السياسة الخارجية إلى سيطرة الرئيس على المعلومات مما يعطيه تفوق على الكونجرس، وعلى الرغم من أن للمشرعين مصادرهم الخاصة بهم بخصوص القضايا الداخلية، فمصادر المعلومات تبقى محدودة بخصوص السياسة الخارجية،

* لا يمكن لأي مشروع قانون يصدره الكونجرس أن يصبح قانونا إلا بعد مصادقة الرئيس عليه، وقد أعطى الدستور للرئيس صلاحيات تشريعية ضمن نظام الرقابة والتوازن حيث يستطيع الرئيس من خلال حق الفيتو أن يرد أي مشروع قانون وافق عليه الكونجرس ويمنع تحوله إلى قانون، ما لم يصادق عليه ثلثي أعضاء الكونجرس من كلا المجلسين (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية ، ب.ت).

ويضطرون إلى الاعتماد على مصادر المعلومات من الجهاز التنفيذي. (Janda, Berry, and Goldman, 1992)

1.4.5 دور الكونجرس في السياسة الأمريكية تجاه إيران

يولي الكونجرس أهمية كبرى للمسألة الإيرانية، ومن الواضح أن الديمقراطيين والجمهوريين يختلفون على اعتبار إيران مهدد استراتيجي للولايات المتحدة وقد تصاعدت الحملة على إيران في أروقة الكونجرس منذ التسعينات، واعتبرت بمثابة "كرة قدم" سياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة حيث أبدى بعض مسؤولي إدارة كلينتون قلقهم بشأن الجو العام في الكونجرس تجاه إيران، فقد كانت التصريحات التي أدلى بها زعماءه تجاهها متشددة وكانت تدعو إلى تبني إستراتيجية أمريكية متماسكة لمقاومة "الإسلام الاستبدادي" وإلى اعتبار إيران زعيمة الإسلام الثوري في العالم وذلك حسب تصريحات "نيوت جنجرش" رئيس مجلس النواب الأمريكي في ذلك الوقت (جرش، 2000).

ومن الجدير بالذكر أن قرار المقاطعة الاقتصادي الذي أصدره الرئيس السابق كلينتون بحق إيران في العام 1995 كانت له خلفيات داخلية مردها الكونجرس الأمريكي، والذي لم يكتف بقرار كلينتون بل أصدر قانون "داماتو" عام 1996 القاضي بفرض المقاطعة الاقتصادية على كل من إيران والعراق، وعلى كل الشركات والأفراد والوكالات التي تستثمر في إيران ما يزيد عن أربعين مليون دولار.

بعد انتخاب "جورج بوش الابن" في العام 2000 التقت رؤية السلطة التنفيذية مع رؤية الكونجرس في التصعيد المتدرج ضد المسألة الإيرانية، ودعم الكونجرس جميع السياسات الصادرة عن البيت الأبيض فيما يخص إيران، وفي العام 2004 أصدر الكونجرس قانون "دعم الحريات في إيران" لتقديم الدعم المادي للمعارضة الإيرانية من أجل تغيير نظام الحكم في البلاد، إضافة إلى موافقة الكونجرس على تمويل مجموعة من البرامج التي أقرتها الإدارة الأمريكية بغرض حث الشعب الإيراني على تغيير النظام في بلاده.

5.5 جماعات الضغط

يتميز النظام السياسي الأمريكي بمرونته وحيويته حتى يلائم طبيعة تكوين الأمة الأمريكية المكونة من مجموعة من القوميات والأقليات المختلفة الأهداف والمصالح، وتبرز جماعات الضغط، بتعددتها وتباين مصالحها وتوفر الأدوات اللازمة لتحقيق أهدافها، كمثال واضح على مرونة هذا النظام. كما أن لجماعات الضغط مرجعية دستورية، "فالتعديل الأول للدستور يوفر بتأكيد على حقوق حرية التعبير وحرية الاجتماع وحق الادعاء سلمياً برفع المظالم الأساس القانوني لقيام ما يسمى بجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة". (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، ب. ت.)

وجماعات الضغط هي جماعات ومنظمات غير حكومية مكونة من عدد من الأفراد يشتركون في عدد من الأهداف السياسية ويحاولون التأثير على صنع السياسة العامة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم مستخدمين الوسائل المختلفة في سبيل ذلك. وبصفة عامة تنقسم جماعات أو قوى الضغط إلى فئتين متباينتين تختلفان من حيث الوظيفة وتشتركان في الهدف: الفئة الأولى هي جماعات الضغط أو (Lobbies) وهي تقوم بالعمل الدعوى مستخدمة كافة الوسائل لإقناع صانع القرار السياسي أو المشرع بصحة آرائها وهؤلاء يمارسون نشاطهم داخل الكونجرس، والفئة الثانية هي ما يسمى بلجان العمل السياسي ("PACs" Political Action Committees) وتقوم هذه الفئة بجمع المال من أجل دعم المرشحين الموالين لهم في الحملات الانتخابية (ربيع، 1986).

1.5.5 استراتيجيات جماعات الضغط في تحقيق أهدافها

تتبع جماعات الضغط عدداً من الاستراتيجيات في سبيل الضغط على صانع القرار أو المشرع ومن هذه الاستراتيجيات:

- إستراتيجية التأثير المباشر (على مستوى أصحاب القرار): ويكون عبر الاتصال المباشر بصانعي السياسة في البيت الأبيض والكونجرس. وتكمن أدوات هذا الأسلوب في المقابلة الشخصية مع المسؤولين، ورفع الدعاوى القضائية، وإرسال الرسائل والخطابات. (Janda, Berry, and Goldman, 1992)
- إستراتيجية التأثير غير المباشر (على مستوى القاعدة): ويكون عبر القيام بحملات تعبئة ضخمة لحشد الرأي العام حول قضية معينة للضغط على أعضاء الكونجرس لإقرار قوانين خاصة تناسب وجهة نظر جماعة الضغط ومصالحها.
- حملات المعلومات: وذلك عبر توفير المعلومات والأبحاث والدراسات للمشرع حول قضية ما والعمل على ضمان التواصل معه باستمرار، وينطوي تحت هذه الاستراتيجية أيضاً حملات

العلاقات العامة والإعلام واستطلاعات الرأي التي تنفذها جماعات الضغط من أجل الضغط في اتجاه إقرار سياسات تصب في مصلحتها. (Janda, Berry, and Goldman, 1992)

- بناء التحالفات: وتتبع جماعات الضغط هذا الأسلوب حينما يتطلب الأمر مزيداً من الجهود للضغط باتجاه إقرار سياسة معينة أو قانون خاص بقضية ما، فتلجأ إلى اتحاد منظماتها لتحقيق أكبر قدر من الضغط.

وقد برع اللوبي اليهودي ومنظماته وأفرعه المختلفة في استخدام هذه الاستراتيجيات بشكل منظم للغاية، واستطاع اليهود بسبب مرونة النظام السياسي الأمريكي الاستفادة من تنظيم أنفسهم ومن تحقيق أهدافهم، واتبعوا سياسة ذكية بعدم الانحياز إلى حزب دون آخر، والحصول على دعم وود جميع الجماعات الأمريكية (نصيف، 1989). واللوبي اليهودي هو: "قوة متعددة القوى تضم دولة إسرائيل وجماعات اليهود الأميركيين وحلفائهم في الحكومة ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونية من شأنهم توفير دعماً أمريكياً مالياً لإسرائيل غير خاضع لأي مناقشة أو اعتراض ودعماً أمريكياً مالياً لها في المنظمات الدولية ولاسيما في الأمم المتحدة وسياسات موالية لها مرتبطة في الشرق الأوسط وبالسياسات المعادية للعرب". (تيري، 2006)

ويبرز اللوبي اليهودي كأحد أقوى الجماعات الضاغطة المؤثرة على السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فقد استغل أدواته للضغط على الإدارة الأمريكية في تشكيل سياستها في الشرق الأوسط وقد أثار شدة تأثير اللوبي اليهودي بعض الأصوات الأمريكية التي بدأت تجادل حول مدى الفائدة التي تجنيها السياسة الأمريكية من رضوخها للضغوطات اليهودية، وفيما يخص إيران استطاع اللوبي اليهودي أن يلعب دوراً بارزاً في صياغة سياسة الولايات المتحدة تجاهها إلى الدرجة التي جعلت بعض المحللين السياسيين يرون أنه لولا الضغوطات الإسرائيلية لكان من الممكن تطوير علاقات أمريكية إيرانية بشكل إيجابي.

في المقابل لا نجد هناك لوبي إيراني قوي يستطيع الضغط على الكونجرس بشأن إيران، ومنذ العام 2000 تأسس المجلس الوطني الأمريكي الإيراني كجماعة ضغط تسعى لمواجهة الضغوط اليهودية في الكونجرس الأمريكي ولكنه لا يتمتع بالقوة التأثيرية الكافية في الكونجرس الأمريكي لحدائته مقابل اللوبي اليهودي.

6.5 الخلاصة

- أن مؤسسة الرئاسة، التي يمثلها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ذو الميول اليمينية المتشددة والخبرة الاقتصادية البترولية، ويسيطر على أجهزتها المختلفة من وزارة الدفاع والخارجية وجماعات الاستخبارات مجموعة من الصقور والمحافظين الجدد، تؤمن بإتباع سياسة القوة والأحادية في تنفيذ أهدافها مستغلة غياب الرادع في النظام العالمي وتعاضم نفوذها في المؤسسات الدولية. وترى إدارة بوش الابن في إيران، بنظامها الأيديولوجي الإسلامي وسياساتها المعارضة للهيمنة الأمريكية وإستراتيجيتها الساعية للعب دور إقليمي مؤثر، معرقلا للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط .
- أن الكونجرس في فترة البحث سيطرت عليه أغلبية جمهورية وقفت خلف الإدارة الأمريكية في انتهاج سياسة القوة والتشدد تجاه قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى إخلال بتوازن العملية الديمقراطية في الدستور الأمريكي لغياب المعارضة الفعلية، وقد دعم الكونجرس جميع المبادرات الخاصة بالمسألة الإيرانية التي تقدم بها البيت الأبيض، في حين أنه منذ منتصف العام 2006 يسيطر على الكونجرس أغلبية ديمقراطية أعادت التوازن لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.
- أن جماعات الضغط اليهودية ومؤسساتها تعمل وبجهد كبير في تضخيم الخطر الإيراني على المصالح الأمريكية واليهودية في منطقة الشرق الأوسط ونجح في استصدار عدد من القوانين في الكونجرس الأمريكي ضد إيران وذلك في ظل غياب لوبي إيراني ضاغط يواجه فعالية إستراتيجيات اللوبي اليهودي.

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران 2006-2001

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

1.6 مقدمة

يدرس هذا الفصل مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الفترة من 2001 وحتى 2006 مستعرضاً الملفات المتشابكة التي جمعت بين كل من الولايات المتحدة وإيران بشكل مباشر وغير مباشر، والسلوك الأمريكي في التعامل مع إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية في هذه الفترة. يقسم الفصل المرحلة الزمنية من 2001 وحتى 2006 إلى فترتين: حيث تعالج الفترة الأولى من 2001 وحتى 2003 تشابك العلاقات الأمريكية الإيرانية في منطقة الخليج بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر من خلال ملفين: الملف الأفغاني والملف العراقي، وهما الأبرز دولياً وإقليمياً في تلك الفترة. والفترة الثانية تتراوح من العام 2004 وحتى 2006 والتي شهدت تحولاً واضحاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيث تميزت بتصعيد غير مسبوق على جميع المستويات في الولايات المتحدة، ومحاولات أمريكية حثيثة للتدخل في الشأن الداخلي الإيراني وزعزعة النظام الحاكم.

2.6 الفترة من 2003-2001 :

تشابك العلاقات الأمريكية الإيرانية في منطقة الخليج بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول دراماتيكية، ليس على صعيد السياسة الأمريكية فحسب، بل على صعيد العلاقات الدولية ككل. وكانت بمثابة زلزال لم يجرؤ أياً من منظرو السياسة والاستراتيجيات الأمنية على التنبؤ به منذ الهجوم الياباني الجوي على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر بتاريخ 1941/12/6. حيث أفرزت تحديات جديدة أمام صمود نظريات الأمن القومي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأبرزت دوراً فاعلاً لكيانات غير تنظيمية من شأنها إحداث تغييرات على الصعيد الدولي، كما أنها شكلت حداً فاصلاً بين العقد الذي سبقها والذي عرف بحقبة ما بعد الحرب الباردة، والفترة التي تلت وقوعها والتي أصبحت تعرف في الأدبيات السياسية بمرحلة ما بعد 11 سبتمبر.

وكائناً من يكون الذي نفذ هجمات سبتمبر.. فالمهم أنها أزالَت الغموض والجدال الذي ساد في أروقة الفكر الأمريكي حول ماهية العدو القادم للولايات المتحدة، فقد كان الهاجس الأمريكي شديداً في البحث عن عدو استراتيجي منذ اللحظة التي نكست فيها الأعلام الحمراء في الحلقة الأخيرة من

مسلسل الحرب الباردة (الشطي، 2002). وانبرت أقلام المحللين والمفكرين الغربيين في كتابات وتحليلات تشير إلى عدد من الأعداء المحتملين، وتجادل في المفاضلة بين الصين الصاعدة مثلاً أو الإسلام السياسي، إلا أن العقل الغربي اقتنع بأن "الخطر الأخضر" هو الأكثر ترجيحاً، كونه يقع في قلب مناطق تتشابك فيها المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للغرب وتمثل له مركزية مطلقة للسيطرة على العالم. وظهرت حالة أقرب إلى "هستيريا معادية للإسلام" في الولايات المتحدة والغرب بعد الهجمات لقيت تشجيعاً من جانب أنصار إسرائيل من النشطاء السياسيين والمتقنين وكتاب الرأي (فرسون، 2002). ولاشك أن الإدارة الأمريكية استخدمت حدث 11 سبتمبر لتصبح اللحظة أمريكية بامتياز ولتبدأ تنفيذ خطط تغيير ورسم خرائط إقليمية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي جاء منها منفذو الهجمات .

تأني السياسة الأمريكية في تعاملها مع طهران كجزء من سياستها العالمية ككل والتي اتسمت بالانفرادية والاتجاه الأحادي، وكنتيجة حتمية لتفاعلات مدخلات النظام الأمريكي المعقدة.. فايران هي زعيمة القوى الرافضة للهيمنة الأمريكية بحكم موقعها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والطبيعية وخطابها الأيديولوجي الواضح، ولذا فمن المنطقي أن تتسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها بالتصعيد التدريجي نحو المواجهة، خاصة مع ارتباط إيران ببرنامج نووي ترى الولايات المتحدة أنه يهدد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة وأدى إلى تفاقم الأزمة بين البلدين بشكل كبير. ولكن، لعبت عوامل مختلفة في ضبط هذا التصعيد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بشكل أو آخر، فالفترة من 2001 وحتى 2003 شهدت مجموعة من الأحداث المتلاحقة في الشرق الأوسط التي استطاعت إيران استغلالها بحنكة شديدة في إدارة أزماتها مع الولايات المتحدة.

وحتى تتضح ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي، يجب التطرق إلى الملفات الشائكة التي تقاطعت فيها المصالح الأمريكية الإيرانية وتشابكت وأدت إلى وجود تنسيق بينهما، ولو على الصعيد الأمني فقط، مثل الملف الأفغاني والملف العراقي وأثرهما على تشكيل تلك السياسة.

1.2.6 الملف الأفغاني والتقاء المصالح بين الولايات المتحدة وإيران

شكل الملف الأفغاني محوراً هاماً في تجاذبات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، كونه ملفاً تشابكت فيه المصالح الأمريكية مع الإيرانية مما تطلب نوعاً من التنسيق المشترك بين البلدين إلى الدرجة التي اعتقد عندها المحللون السياسيون أن العلاقات الأمريكية الإيرانية من المحتمل أن تشهد انفراجاً سياسياً.

وفور وقوع هجمات سبتمبر، اتهمت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة بأنه وراء الهجمات معلنة حرباً لانهائية على الإرهاب، كانت المحطة الأولى فيها أفغانستان التي يحكمها نظام "طالبان المتشدد" ويقع فيها تنظيم "القاعدة". وبعيداً عن التصريحات والفبركات الإعلامية الأمريكية، والخطابات الرسالية للرئيس بوش الابن وإدارته، فإن غزو أفغانستان يعتبر فرصة للإدارة الأمريكية المحافظة لإعادة رسم الخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز على نحو يخدم المصالح الأمريكية هناك، حيث تفيض تلك المنطقة بثروات النفط والغاز خاصة في محيط بحر قزوين. هذا بالإضافة إلى أن التمرکز الأمريكي في أفغانستان يوفر قوة ردع استراتيجي لتمدد اللاعبين الكبار في آسيا الوسطى مثل روسيا وإيران (مسعد، 2002).

وبالنسبة لإيران فهي ترتبط بأفغانستان بشكل حيوي واستراتيجي وجيوسياسي، فناهيك عن التماس الجغرافي المباشر بينهما والذي يبلغ طوله حوالي 900 كم، تنظر إيران لأفغانستان بمثابة رئة هامة لتواصلها مع الخارج وامتداد إقليمي لها، في ظل حصار اقتصادي تفرضه عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ قيام الثورة الإيرانية. إضافة إلى وجود النظام السني الطالباني والحرب الأهلية في أفغانستان، وتدني الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وازدهار تجارة المخدرات، كان له تأثيرات سلبية على الأمن القومي الإيراني، والتوسع في آسيا الوسطى. ولذلك فقد شكل القضاء على النظام الطالباني في أفغانستان بمثابة تخلص من ألم مزمن في خاصرتها، ومصلحة إستراتيجية من حيث الانتهاء من منافس أيديولوجي قوي عانت كثيراً من تأثيره الفعال على المنطقة، وغيابه يوفر لها الفرصة لنشر سياستها وأيديولوجيتها. وتبعاً لما سبق فالملف الأفغاني كان نقطة لالتقاء المصالح بين كل من الولايات المتحدة وإيران، ومجالاً للتنسيق الأمني بينهما وعقد المباحثات السرية والعلنية للوصول إلى الهدف المشترك. وقد أبلت إيران بلاءً لوجستياً واستخباراتياً حسناً في التعاون مع الولايات المتحدة في هذا الملف، وبدأ وكأن العلاقات بين البلدين في طريقها لفتح صفحة جديدة بعد الحرب على أفغانستان (عبد الفتاح، إبريل 2005).

ومن الملاحظ أنه منذ هجمات سبتمبر، استطاعت إيران أن تدير أزمة التعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة بنجاح وبتوازن بين الحفاظ على مصالحها وقراءة توازنات القوى الجديدة في العالم، وبين

الحفاظ على صورتها وتزعمها لقوى الرفض للهيمنة الأمريكية، فلم تعزل نفسها عن المجتمع الدولي وأدانت "صراحة" الهجمات على لسان رئيسها محمد خاتمي، وأبقت على حد أدنى من الاتفاق بينها وبين التحالف الدولي لمحاربة "الإرهاب" الذي تقوده الولايات المتحدة. هذا واتسمت تصريحات مسؤوليها بالوجدانية حيناً، والدبلوماسية حيناً آخر، إبان الحرب الأمريكية على أفغانستان، فمن جهته ندد المرشد الروحي للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي بالعدوان على الشعب الأفغاني المقهور والفقير، وأعلنت الحكومة الإيرانية أنها مع محاربة "الإرهاب" في كل أنحاء العالم لكن بعد تحديد معنى الإرهاب وعلى أن تكون محاربته تحت رعاية مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومن جهته ندد الرئيس خاتمي في آن واحد في بيان له أكتوبر 2001 إبان الحرب بالتعصب الديني لطالبان وبالضربات الأمريكية للشعب الأفغاني الأعزل (سري الدين، 2002).

لعبت إيران دوراً لا يقل عن الدور الباكستاني في مساعدة القوات الأمريكية، وكان لهذه المساعدة أثراً كبيراً في نجاح الغزو، فقد أغلقت حدودها مع أفغانستان بدعوى منع تدفق اللاجئين، الأمر الذي خدم القوات الأمريكية في تفويت فرصة هروب عناصر طالبان والقاعدة عبرها (الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب، 2001)، كما أعلنت دعمها "لتحالف الشمال" الذي قاد الهجوم ضد "طالبان"، وأكد الرئيس الإيراني السابق "هاشمي رافسنجاني" أن الدور الإيراني كان مباشراً في العمليات العسكرية في أفغانستان، وأنه لولا هذا الدور لما سقطت كابول نفسها (عزيسي، 2006).

وإيران هي أول دولة أعادت فتح سفارتها في كابول في 2001/11/18، فقد وصل الدبلوماسيين الإيرانيين بعد يوم واحد فقط من دخول التحالف الشمالي كابول (سري الدين، 2002). كما أنها كانت إحدى الدول التي لعبت دوراً محورياً في إنجاح مؤتمر بون* وتحدث المبعوث الأمريكي السابق إلى أفغانستان "جيمس دوبينز" حول الموضوع مؤكداً المساعدة الإيرانية في محاضرة ألقاها في جامعة جورج تاون في 5 أكتوبر 2005 قائلاً: "إن إيران لعبت دوراً بناءً في إنجاح مؤتمر بون باقتراحها تضمين الاتفاقية تعبيراً ينص على مطالبة الحكومة الأفغانية المستقبلية بالديمقراطية ومحاربة الإرهاب، وإن كلمة ديمقراطية أدرجت في الواقع في محادثات بون بناءً على توصية

* بعد الغزو الأمريكي على أفغانستان ودحر قوات طالبان عقد في "بون" بألمانيا مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة. شاركت فيه عدد من الجماعات الأفغانية وعدد من الدول المجاورة لأفغانستان في إطار العملية الانتقالية الرامية إلى توجيه أفغانستان نحو حكم ديمقراطي في مرحلة ما بعد طالبان وخرج المؤتمر باتفاقية سميت اتفاقية بون (تعرش بناء الدولة في أفغانستان، 2003)

الوفد الإيراني". حيث كانت التعليمات لدى دوبينز تقول أن عليه الإلحاح على قيام حكومة نيابية واسعة النطاق (وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، أكتوبر 2005). هذا وشهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك في اجتماع وزراء الخارجية لمناقشة فترة "ما بعد طالبان" مصافحة بين وزيرى خارجية البلدين الأمريكى كولن باول ، والإيراني كمال خرازي وأوردت صحيفة نيويورك تايمز النبأ معلقة أنها خطوة للأمام في العلاقات بين البلدين والتي جمدت منذ عام 1979 (Frontline, 2005).

2.2.6 إيران ضمن محور الشر في خطاب الرئيس الأمريكي

ولكن يبدو أن التقارب الإيراني الأمريكي في الملف الأفغاني لم يستطع تدشين ولو حد أدنى من التنسيق الدبلوماسي بين البلدين، وعاد الفتور مرة أخرى إلى العلاقات خاصة بعد أن أورد الرئيس بوش الابن في خطابه في 29 يناير 2002 عن حالة الاتحاد إيران ضمن محور الشر مع كل من العراق وكوريا الشمالية واعتبرها إحدى الدول الراحية للإرهاب (Goerge W. Bush, 2002) . الأمر الذي بدأ يفصح عن توجه تصعيد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في المرحلة المقبلة. وكان تضمين إيران في محور الشر بمثابة مفاجأة للسياسة الدولية. فعلى الصعيد الأمريكي رأت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أنه "خطأ كبير"، وأن البلدان الثلاثة في محور الشر مختلفين كلياً عن بعضهم البعض. وعلى الصعيد الدولي قال جاك سترو وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت أن بريطانيا ستستمر في التعامل مع الإصلاحيين في إيران موجهة "رسائل قوية" إلى من وصفهم بالخط الصلب. وتساءل رئيس الوزراء الروسي آنذاك "ميخائيل كازنوف" عن الدليل الذي جعل هذه البلدان تدخل في محور الشر (B.B.C, 2002, 2Feb.). أما على الصعيد الداخلي الإيراني فالخطاب كان ضربة قاصمة للإصلاحيين الذين أبدوا تفاؤلاً في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة أمام المحافظين الذين شككوا في نوايا الولايات المتحدة بعد التقارب معها والتنسيق في الملف الأفغاني.

استمر منحى التصعيد البطيء في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، ففي تقرير لخدمة أبحاث الكونجرس في إبريل 2003 تم وصف إيران بأنها "الدولة الأكثر نشاطاً في دعم الإرهاب" وذلك لاستمرارها في دعم حركات تعارض التسوية السلمية في الشرق الأوسط مثل حماس وحزب الله حسب تعبير التقرير نفسه، مع الاعتراف بمساعدة إيران للقوات الأمريكية في القضاء على نظام

طالبان وتولية الحكومة الجديدة برئاسة حامد كرزاي ، ودعا التقرير الرئيس خاتمي والإصلاحيين معه إلى أحداث تحول في السياسة الإيرانية (Perl, 2003) .

في هذا السياق يمكن القول أن هناك عوامل عدة تضافرت وأدت إلى ارتفاع حدة اللهجة ضد إيران، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التوجهات الأحادية للإدارة الأمريكية الجديدة وتصادف نفوذ المحافظين الجدد الذين يؤمنون بسياسة القوة والضرورة الاستباقية في تنفيذ المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط أو ما يسمى "بالشرق الأوسط الكبير"، ومن غير الممكن أن تكون دولة مثل إيران الحالية بنظامها الأيديولوجي المعارض للهيمنة الأمريكية والمهدد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة إحدى دول هذا المشروع، ولهذا فقد كان من الضروري إتباع سياسة الترهيب معها في محاولة لاحتوائها ومن ثم تغيير النظام فيها.
- طبيعة الرئيس الأمريكي المغامرة وشخصيته المتدنية وشعوره بأنه في خضم حرب عالمية بين الخيار والأشهر الأمر الذي انعكس على قراراته وتوجهاته. وحول تصنيف إيران في محور الشر يقول "مايكل جيرسون" الذي كان يترأس في ذلك الحين فريق كتابة الخطابات في البيت الأبيض أن إيران وكوريا الشمالية أدرجتا في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش لتجنب التركيز علي العراق وحدها، فقد كان بوش في تلك الفترة يخطط لتغيير النظام في العراق، واقترحت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي آنذاك ونائبها ستيفن هادلي البلدين الآخرين مع العراق. وقد أعاد "ستيفن هادلي" النظر في وضع إيران ضمن محور الشر نظرا لأن حكومتها منتخبة ديمقراطيا، ولكن الرئيس الأمريكي أعجبه الفكرة وشعر أنه في خضم حرب مهمة، وأصر على تضمينها (Bonham, and Heradstveit, 2005) .
- تأثير اللوبي الإسرائيلي وعلاقته الوطيدة بأركان الإدارة الأمريكية ومحاولاته المستميتة لمنع أية تقارب أمريكي إيراني، عبر تزويد الإدارة الأمريكية بجملة من المعلومات حول الخطر الإيراني وتهديدها المستمر للوجود الإسرائيلي ودعمها لحركات المقاومة مثل حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين المحتلة. ومما زاد من سخونة الاتهامات الاسرائيلية اعتراض إسرائيل للسفينة "كارين ايه" في البحر الأحمر في يناير 2002 ومصادرتها وادعاء إسرائيل أن مصدر السلاح هو إيران .
- توجيه اتهامات لإيران بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال سعد بن لادن الابن الثالث لزعيم القاعدة وأيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة والمصري سيف العدل الرجل الثالث في التنظيم وسليمان أبوغيث الناطق باسم التنظيم. كذلك يدعي الأمريكيون أن علاقة القاعدة بالمخابرات الإيرانية بدأت منذ 1995، وأنه أثناء التحقيق في تفجيرات السفارتين

الأمريكيين في كينيا وتنزانيا في العام 1998 حصل المحققين الأمريكيين على تسجيلات هاتفية لأسامة بن لادن وأعوانه أجريت بواسطة القمر الصناعي كانت موجهة إلى إيران. وفي فبراير 2002 ألقى البوليس التركي القبض على اثنين من الفلسطينيين وأردني دخلا الأراضي التركية بطريقة غير قانونية قادمين من إيران وثلاثتهم أعضاء في جماعة "بيعة الإمام" وهي جماعة تابعة للقاعدة (Levitt, 2002). وتتفي إيران هذه الادعاءات جملة وتفصيلا.

- بروز الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية إثر اكتشاف منشآت نووية إيرانية سرية في "ناتنز" و"آراك" أخذت عن طريق القمر الصناعي في أغسطس 2002، وليكون دليلا قاطعا لدى الولايات المتحدة بأن هناك ما تخفيه إيران وما يبرر اتهاماتها لها بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل.

وعلى الرغم من التصعيد الأمريكي نحو إيران إلا أن التنسيق بينهما لم يتوقف حتى وإن كان على مستوى صغار المسؤولين، فالهدف القادم للولايات المتحدة كان يتطلب تعاوناً أمنياً بين الجانبين الأمريكي والإيراني.

3.2.6 غزو العراق وتقاطع المصالح الأمريكية الإيرانية

مثل العراق أولوية بالنسبة لإدارة الرئيس بوش الابن منذ تسلمها الرئاسة، وقد بدا واضحاً أن الإدارة الأمريكية صممت على حسم الملف، خاصة بعد فشل العقوبات الاقتصادية وسياسة الاحتواء المزدوج في تغيير النظام العراقي وإسقاط صدام حسين. وجاء في كتاب "رون سسكند" "ثمن الولاء" الذي يروي مذكرات "بول أونيل" وزير الخزانة السابق في حكومة بوش الابن ما يثبت ذلك قائلاً:

"في ظهيرة الثلاثين من شهر كانون الثاني 2001 اجتمع جورج دبليو بوش بمسؤولين من الأمن القومي لأول مرة بعد عشرة أيام على تنصيبه وكان في الاجتماع: ديك تشيني، بول أونيل، كونداليسا رايس، دونالد رامسفيلد، جورج تيننت وغيرهم. كان الموضوع المحدد للنقاش هو سياسة الشرق الأوسط. سأل بوش رايس: ماذا لدينا على جدول الأعمال قالت رايس: العراق يخل بتوازن المنطقة.. وفهم عدد من المراقبين أن ذلك كان مقالا مكتوباً، حيث أشارت رايس إلى أن العراق قد يكون السبيل إلى إعادة تنظيم المنطقة.. بدأ أن الاجتماع كان مخططاً قال رامسفيلد القليل، لم يقل تشيني شيئاً.. نسقت رايس، وكان لدى تيننت عرضاً جاهزاً، أما بول فبدأ متفاجئاً لأننا نتخلى عن النزاع العربي الإسرائيلي ونجعل العراق النقطة الأساسية.."(سسكند، 2004)

ومما سبق يتضح أن السيطرة على العراق وإقامة حكومة موالية فيه للولايات المتحدة هو هدف ثابت ومخطط له، حملته بوش وفريقه إلى البيت الأبيض منذ فوزه بالانتخابات الرئاسية، فالعراق هو السبيل لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط: من ناحية يوفر لها سيطرة على موقع استراتيجي هام بوصفه "نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة من البلقان إلى آسيا الوسطى مروراً بجنوب شرق آسيا وصولاً إلى الخليج"(عبد الظاهر، 2003)، ومن ناحية أخرى يوفر غزو العراق للولايات المتحدة سيطرة على ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، وبالتالي اكتمال البعد الثالث من أبعاد قوتها الإمبراطورية وهو الهيمنة الاقتصادية بعد توافر البعد العسكري والتكنولوجي.

وبالنسبة لإيران يعد العراق بمثابة فنائها الخلفي، ورغم أن الغزو الأمريكي له يمثل تعدياً وخطراً على مصالحها الإستراتيجية إلا أنه أيضاً يخلصها من النظام البعثي عدوها التاريخي ومنافسها التقليدي كخطوة أولى ، ومن ثم من الممكن أن يتيح انتقاله إلى مرحلة جديدة قوامها التنوع والتعددية وربما اللامركزية إلى دور محوري للشيعنة وبالتالي حضوراً قوياً ومؤثراً لإيران (راشد، أكتوبر 2004).

والحقيقة أن إيران لم تكن في وضع يؤهلها للرفض، فقد كانت الولايات المتحدة في "مركز قوة في تلك المرحلة جعلت الإيرانيين أكثر توقاً للتقرب"، كذلك كانت الولايات المتحدة تريد مساعدة طهران في حال تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى الحدود، أو في حال تم إسقاط طيارين أمريكيين داخل إيران. في المقابل كانت إيران تريد ضمانات بعدم تعرضها للاعتداء بعد العراق (Hersh, and Bahari, Feb. 2007).

ارتكزت السياسة الإيرانية تجاه الغزو الأمريكي للعراق على "الحياد النشط"، والذي تمثل في عدم عرقلة أي من الهجمات العسكرية الأمريكية، مع حرصها على عدم قيام أي نظام جديد معاد لها بعد سقوط النظام القديم، وإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد، وبشكل آخر فإنها استمرت في إتباع نفس السياسة التي اتبعتها إبان الحرب على أفغانستان، فالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على حالها فيما بين الحربين (عتريسي، 2006). أعلنت كل من الولايات المتحدة وإيران في مايو 2003 أنهما عقدتا عدداً من اللقاءات والمحادثات المباشرة في جنيف حول العراق وأفغانستان (Katzman, 2003).

ولكن عاد الوضع مرة أخرى إلى المربع الأول من الفتور والحرب الإعلامية. فقد توقفت اللقاءات اثر تفجيرات الرياض والتي أودت بحياة 29 شخصا بمن فيهم سبعة أمريكيين، واتهم الصقور في الإدارة الأمريكية إيران بتوفير الغطاء لتنظيم القاعدة الذي قام بالعملية مستنديين إلي مخابرات هاتفية تم التنصت عليها، ادعوا أن سيف العدل، وهو قائد كبير في تنظيم القاعدة يفترض أن يكون مسجوناً في إيران أمر بتلك التفجيرات. وقال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بغضب: "لا شك بأن قادة كباراً من تنظيم القاعدة كانوا منهمكين في إيران بالتحضير لعمليات ولا يزالون". وبالرغم من عدم توفر أدلة علي أن الحكومة الإيرانية كانت مطلعة علي ما يقوم به سيف العدل، فإن وجوده في البلد كان كافياً لتهميش الذين أرادوا التقرب من إيران (Hersh, and Bahari, Feb. 2007).

استمرت السياسة الأمريكية تتجه بشكل تصاعدي نحو العداء تجاه إيران رغم الاتصالات المحدودة بين الطرفين الناتجة عن المتغيرات السياسية والإقليمية في تلك الفترة، والتي كان واضحاً أنها ليست كافية لإحداث تحول في النهج الأمريكي نحو إيران ، فقد ورد في تقرير لخدمة أبحاث الكونجرس في 25 يوليو 2003 بعنوان "إيران، التطورات الحالية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة: "برغم أن المساعدة الإيرانية للولايات المتحدة كانت ذا اثر مفيد في إسقاط الرئيس صدام حسين، إلا أن الدعم الإيراني للحركات الشيعية في جنوب العراق مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يرأسه "محمد باقر الحكيم" وذراعه العسكري "مجموعات بدر"، وحزب "الدعوة" يجعلها تؤثر مباشرة في الوضع العراقي خاصة أن هذه الأحزاب تسيطر بقوة على المدن والقرى في جنوب العراق" (Katzman, 2003).

ويعتبر الملف العراقي هو الملف الشائك والحاسم بين واشنطن وطهران، وحجر الزاوية للعلاقات والتفاعلات بينهما ، كونه متغير في معطياته وتطوراتهِ وتتعامل الولايات المتحدة في إطاره بطريقة اقرب إلى ردات الفعل منها إلى المبادرة، لتدخل عوامل كثيرة فيه ليس لها يد فيها (راشد، أكتوبر 2004). وعلى العكس، استطاعت إيران استغلال الملف بشكل يعود لصالحها، واتبعت سياسة "استثمار الأخطاء" بالتزامن مع سياسة "خلط الأوراق" مع الولايات المتحدة، وهذه الأخيرة أشبه "الشجرة الغبية" التي تقوم بحماية ثمارها بدرجة عالية من الشراسة، ولكنها تتخلى عنها في الليل ظناً منها أن لا احد يلاحظ، ولكن كان هناك إنسان بدائي يراقب الشجرة الضخمة بصبر وحكمة ويدرك انه يمكنه الحصول على الثمار دون عناء (البسيوني، يوليو 2006).

وتؤكد دراسة للمعهد الملكي البريطاني أن إيران تمتلك العديد من أوراق الضغط التي يمكن أن تستغلها في هذا الملف وأنها نجحت في التغلب على النفوذ الأمريكي هناك لتصبح أكبر قوة مؤثرة فيه، الأمر الذي وفر لها القيام بدور رئيس في تجاذبات الملف، وقالت الدراسة أنه: "طالما استمر فشل الإدارة الأمريكية في الخروج بالعراق من عنق الزجاجة الطائفية فسيصبح في إمكان إيران خلق واقع جيوبوليتيكي يتفق مع أهدافها حيث ستستطيع تكوين أحزاب وجماعات للضغط تكون أجندتها الأجندة الإيرانية"، واصفة الفرق بين السياسة الأمريكية والإيرانية بالقول: "بينما كانت الولايات المتحدة تلعب البوكر في المنطقة فإن إيران فضلت لعب الشطرنج" (إيران المستفيد الأكبر من الحرب النووية على الارهاب، 2006، 24 أغسطس)

3.6 الفترة من 2004-2006 :

التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

كان من الواضح أنه بعد فوز بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأمريكية للمرة الثانية في نوفمبر 2004 أن الشعب الأمريكي قد أعطى تفويضاً للإدارة الأمريكية باستمرار النهج المتشدد الذي اتبعته الإدارة وهذه المرة لم يفز بوش فقط بأصوات المجمع الانتخابي، بل فاز أيضاً بالأصوات الشعبية وبفارق مليوني صوت عن منافسه جون كيري من الحزب الديمقراطي. ويعد هذا الفوز هو الأكبر الذي يحظى به رئيس أمريكي في تاريخ الولايات المتحدة، أي أن الشعب الأمريكي صوت للحرب الاستباقية وللسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ولأولوية الأمن قبل كل شيء. ولذلك فقد كان بعيداً عن الواقع حدوث انفراجة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد هذا التفويض الشعبي الأمريكي للإدارة الأمريكية في الاستمرار في حملة التصعيد ضد طهران، وقد ساعد على ذلك فوز الجمهوريين أيضاً في انتخابات الكونجرس في نفس العام.

وفي فبراير 2007 أوردت مجلة نيوزويك بأن دبلوماسياً إيرانياً اعترف لها بأنه ساهم في العام 2002 في كتابة اقتراح إيراني من صفحتين أرسل بالفاكس للإدارة الأمريكية مرفقاً برسالة من السفير السويسري "تيم غولديمان" لبدء إجراء محادثات ثنائية شاملة بين الدولتين وذلك بموافقة مرشد الثورة خامنئي ومجلس الأمن القومي الإيراني، ويتضمن الاقتراح اعترافاً إيرانياً بإسرائيل ووقف الدعم لحزب الله وحماس وفي المقابل، كانت الأهداف الإيرانية في الوثيقة تقضي بإلغاء العقوبات الأمريكية على إيران ووقف السلوك العدائي الأمريكي وتصحيح مكانة إيران في الولايات المتحدة، وكذلك ملاحقة مجاهدي خلق . واجهت الوثيقة شكوك من وزير الخارجية آنذاك "كولن

باول" ونائبه "ريتشارد أرميتاج" الذي قال بأن الإيرانيين حاولوا وضع أشياء كثيرة على طاولة التفاوض من خلالها. وفي تعليقه على الوثيقة أعرب "فلينت ليفريت" المدير السابق لمجلس الأمن القومي أن الوثيقة التي تم تجاهلها كانت جهدا كبيرا لإحداث تقارب أمريكي إيراني. ومن الجدير بالذكر أنه تم استجواب وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية "كوندليزا رايس" حول الرسالة في فبراير 2007 في الكونجرس ولكنها أنكرت رؤيته (Hersh, and Bahari, Feb.2007). كان واضحا أن السياسة الأمريكية أرادت إتباع نهج أكثر حدة تجاه إيران بل تجاه تغيير النظام في إيران ولهذا بدت غير مستعدة لإحداث أي انفراج في العلاقات مع طهران رغم الإشارات الإيجابية التي أرسلتها طهران الواحدة تلو الأخرى الأمر الذي حدا ببعض المحللين إلى القول بأن الأزمة في العلاقات بين البلدين هي مسألة أمريكية بحتة.

1.3.6 محاولات أمريكية للتدخل في الشأن الداخلي الإيراني

جاء في تحليل نشرته البي بي سي حول السياسة الأمريكية تجاه إيران :
"عند سماع الخطاب الأمريكي تجاه إيران وآراء السياسيين ومسؤولي بنوك التفكير، تشعر أن إدارة بوش لديها وجهات نظر.. ورؤى.. وتفضيلات..، ولكن ليس هناك إستراتيجية محددة في التعامل مع إيران" (Hardy, 2003, June16). وربما لم يكن هناك إستراتيجية أمريكية محددة للتعامل مع إيران في تلك الفترة، ولكن مما لا شك أن السياسة الأمريكية سعت إلى تقويض الطموح الإيراني في لعب دور إقليمي في المنطقة عبر الترويج لعدد من الاتهامات مثل : دعم إيران لحركات المقاومة أو ما تطلق عليها الولايات المتحدة المنظمات "الإرهابية" في فلسطين ولبنان، وإيوائها عددا من عناصر القاعدة دون محاكمة ، وسجلها في انتهاكات حقوق الإنسان ، وسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والأهم تدخلها في العراق بهدف إثارة الفوضى والقتال. حيث تحاول الإدارة الأمريكية استغلال اضطرابات الوضع الداخلي وتراجع المستوى الاقتصادي للشعب الإيراني في إحداث مزيد من الضغوط على النظام الحاكم خاصة المؤسسات الثيوقراطية في إيران.

وبدا جليا للإدارة الأمريكية منذ منتصف 2003 عدم قدرة الرئيس خاتمي والإصلاحيين في إيران من التغلب على نفوذ المحافظين والحد من سلطاتهم ومن إحداث تحول جذري على صعيد السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية. كانت طهران قد شهدت مظاهرات طلابية في يونيو ويوليو 2003 احتجاجا على قوانين مقترحة بخصخصة الجامعات، وامتدت المظاهرات لتأخذ طابعا سياسيا وأدت إلى اعتقال آلاف الطلاب والاعتداء عليهم بقسوة من قبل مجموعات مؤيدة للزعماء الدينيين ومعارضة للإصلاح الاجتماعي والسياسي (إعتقال الآلاف من الطلبة في إيران، أغسطس 2003)

. كان الموقف الأمريكي مؤيداً للمظاهرات واستخدام القوة ضد النظام الإيراني حيث عبر "بوش الابن" عن دعمه لاستخدام المتظاهرين القوة لتحقيق الإصلاح، وأدان بشدة الطريقة التي عومل بها المتظاهرون واعتبر أن المظاهرات إشارة جيدة لتغيير النظام في إيران، وهذا ما دفع البرلمان الإيراني لشجب التدخل الأمريكي السافر في الشؤون الداخلية الإيرانية وأكد احد قادة الطلبة "عبدالله مؤمني" أن ما قام به بوش أعطى الدولة المبرر لاستخدام القمع (بيليج، فبراير 2006).

سابقا كان الرئيس الأمريكي قد أعلن في يوليو 2002 دعمه للإيرانيين الذين يسعون من اجل الإصلاح والديمقراطية في إيران، وكرر نفس التوجه في ديسمبر من العام 2002 حين تم افتتاح راديو "فاردا"* وهو إذاعة مقرها واشنطن وتهدف إلى إيصال الرسالة الأمريكية للشباب الإيراني وممول مباشرة من الحكومة الأمريكية. ومن جهته قال "جورج تينيت" المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية "بأن الحركة الإصلاحية في إيران تفقد الزخم لصالح النهج المتصلب والذي يتزعمه المرشد الأعلى خامنئي" (katzman, 2003).

اتجهت الولايات المتحدة لاستخدام أسلوب القوة الناعمة مع الجماهير الإيرانية محاولة التفريق في خطابها بين النظام والشعب الإيراني، وقد عبر "زالماي خليل زاد" السفير السابق للولايات المتحدة في أفغانستان عن ذلك قائلاً: "إن سياستنا ليست تجاه خاتمي أو خامنئي ، إنها لمن يريدون الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وفرص التعليم والاقتصاد لهم ولأتباعهم من النساء والرجال في إيران" (Hardy, 2003, June 16).

زادت الحدة في لهجة الخطاب الأمريكي والانتقادات الموجهة ضد هياكل النظام الإيراني منذ مطلع العام 2004 على صعيد البيت الأبيض والكونجرس على السواء ، وتم إقرار مجموعة من السياسات لمحاولة غزو المجتمع الإيراني بالثقافة والمبادئ والقيم الأمريكية، والدعوة للتظاهر على نظام حكم "آيات الله" في سبيل لزعة الاستقرار السياسي في إيران، ومنها :

- أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً باسم "قانون حرية ودعم إيران 2004" الهادف إلى إيجاد الطرق الكفيلة بالإطاحة بالنظام الإسلامي الحاكم في طهران وذلك من خلال تقديم دعم مالي للرئيس من اجل مساندة الجماعات والحركات الإيرانية المناهضة للنظام الإيراني الحالي وعلى رأسها حركة مجاهدي خلق (عبد الفتاح، إبريل 2005).

* فاردا كلمة فارسية تعني الغد.

- دعمت الولايات المتحدة للسنة الثانية على التوالي قراراً كندياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين وضع حقوق الإنسان في إيران في جلسة الجمعية العامة 59 وذلك اثر موت الصحافية الكندية الإيرانية الأصل زهرة كاظمي في السجن بعد اعتقالها من قبل عناصر النظام الإيراني في المظاهرات الطلابية في طهران العام 2003 (Burns, 2005).
- تمويل عدد من البرامج الهادفة لإدانة النظام الإيراني مثل تمويل بقيمة مليون دولار في العام 2004 لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. بالإضافة إلى تمويل برامج سياسية تطرح مناقشات باللغة الفارسية في إذاعة صوت أمريكا، وتمويل صفحة على الانترنت باللغة الفارسية تعرض القيم الأمريكية حول الديمقراطية والحياة والثقافة وتعد بمثابة قناة لتوصيل الرأي الأمريكي للشباب الإيراني (Burns, 2005).
- وعلى صعيد الرئاسة الأمريكية خاطب بوش الابن الإيرانيين مباشرة في خطابه السنوي حول حالة الاتحاد في 2 فبراير 2005 قائلا: "بقدر ما تقفون بجانب الحرية، بقدر ما تقف أمريكا معكم" (Goerge W.Bush, 2005).
- قامت وزارة الخارجية الأمريكية في العام 2006 بإنشاء مكتب للشئون الإيرانية تابع لدائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وزيادة عدد الموظفين والمختصين بالشئون الإيرانية، بالإضافة إلى تدشين مكتب مختص بالشئون الإيرانية في القنصلية الأمريكية في دبي في صيف 2006، مع البدء في تعليم عددا من الدبلوماسيين الأمريكيين اللغة الفارسية والثقافة والتاريخ الإيراني (Burns, 2006).

ويعزى تزايد الأزمة في العلاقات الأمريكية الإيرانية وعودتها إلى الفتور والتحدي منذ أواخر العام 2003 ومطلع العام 2004 إلى الأسباب الآتية:

- تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق، فالملف العراقي يلعب دورا حاسما في تجاذبات العلاقة الأمريكية الإيرانية كون إيران لاعب أساسي في هذا الملف، حيث تتهمها الولايات المتحدة بأن لها اليد الطولى في تفاقم الوضع هناك.
- انتخابات الرئاسة الأمريكية والحملة الانتخابية والتي بموجبها يتم توجيه السياسة الخارجية باتجاه مزيد من الانحياز لإسرائيل، إضافة للصورة الذهنية التي يحاول المرشح رسمها لنفسه في عقل الناخب الأمريكي على اعتبار أنه القاهر لأعداء واشنطن وأعداء السلام (راشد، أكتوبر 2004). ولاحقا فاز بوش وإدارته بالرئاسة مرة ثانية مع استمرار الحزب الجمهوري في السيطرة على الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، وتغيير في بعض أركان الإدارة لصالح مزيد من اليمينية والتشدد تجاه طهران، وزيادة نفوذ المحافظين الجدد الذين يمتلكون رؤية

سلبية عن الإسلام ويرون في إيران خطرا اكبر من كوريا الشمالية كونه يحكمها نظام "إرهابي" إسلامي متشدد يسعى للحصول على القنبلة النووية .

- التمدد الإقليمي الإسرائيلي في ظل الانكماش العربي حيث تلعب إسرائيل عنصرا ضاغطا على توجهات السياسة الأمريكية نحو إيران (راشد، أكتوبر 2004)، وخاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وترى إسرائيل أن السعي الإيراني لتطوير الملف النووي عاملا مهددا بشكل مباشر للوجود الإسرائيلي واستراتيجيات الردع الإسرائيلي حيث أنها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة

- فوز المحافظ المتشدد أحمد نجاد على هاشمي رافسنجاني في انتخابات الرئاسة الإيرانية أغسطس 2005 ليضيف مزيدا من الحدة على العلاقات الأمريكية الإيرانية ولتطل من جديد التصريحات الخمينية على العالم مرة أخرى فالرئيس الإيراني الجديد من المحافظين المتشددين، وكان لتصريحه "عالم أجمل دون إسرائيل" وإنكاره للمحرقة النازية فرصة للمتصهينين داخل الإدارة الأمريكية لمزيد من الضغط على إيران. وكان الرد الأمريكي على التصريحات النارية للرئيس نجاد "ثلاثي الأبعاد" فقد تمثل في مزيد من الضغوط الدبلوماسية على البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى مجموعة من التصريحات السياسية الأمريكية الحادة، وإعلان رسمي على لسان الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة ستهاجم إيران إذا حاولت الأخيرة أن تشن هجوما على إسرائيل (بن، 2006) .

- وأخيرا تطورات الملف النووي الإيراني وإصرار النظام الإيراني بمؤسساته المختلفة على حق إيران في إكمال دورة نووية كاملة حسب ما تقتضيه المادة الرابعة في معاهدة انتشار الأسلحة النووية، وترى الولايات المتحدة أن سعي دولة مثل إيران ذات نظام "راديكالي" معارض للسياسات الأمريكية ولها ثقل إقليمي بارز لتطوير برنامج نووي طموح يهدد المصالح الإستراتيجية في منطقة تعتبر الأهم والأكثر حيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم هذا التشدد الذي يندر بحدوث مواجهة بين الطرفين ، إلا أنه في المقابل كانت هناك محاولات للتقارب بين الولايات المتحدة وإيران، حيث شهدت مدينتا دبي الإماراتية وجنيف السويسرية لقاءات سرية عديدة بين مسئولين إيرانيين وأمريكيين حسبما أفادت أسبوعية "ديكانت" الإيرانية. وفي يناير 2005، وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع شركة هالبرتون القريبة من الإدارة الأمريكية للتقيب عن النفط والغاز في جنوب إيران بقيمة 360 مليون دولار. وكان اللافت للانتباه أن مكتب المرشد الأعلى آية الله على خامنئي هو الذي يبرم هذه الصفقات، وأن من وقع هذا العقد من الجانب

الإيراني هو سيروس ناصري أحد أعضاء الوفد الإيراني المفاوض في الملف النووي (إيران هيمنة المحافظين مجدداً، 2005).

كانت إيران تحاول تضييع أية فرصة على الإدارة الأمريكية لتصعيد الوضع أكثر، فقد كانت مدركة لحساسية الموقف في الشرق الأوسط ونهم الإدارة الأمريكية لأية أخطاء غبية لاتخاذها مبرراً لضرب إيران عسكرياً بعد فوز بوش الابن مرة أخرى بالرئاسة. صدرت تصريحات عديدة عن عدد من كبار السياسيين الإيرانيين يطالبون بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، كان أغلبها محسوباً على التيار المحافظ، مثل هاشمي رافسنجاني الذي كان يتزعم تياراً ينادى بضرورة تطبيع العلاقات مع واشنطن تفادياً لأي صدام مرتقب معها. كما دعا رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني ومسئول الملف النووي حسن روحاني الحكومة الإيرانية خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة "همشري" الإيرانية يناير 2005 إلى ضرورة مراجعة موقفها العدائي والمتعنت إزاء واشنطن، كذلك قامت إيران باتخاذ خطوات متقدمة في مجال مكافحة الإرهاب: اعتقلت بعض العناصر المنتمية للقاعدة أو الموالية لها، وجمدت في ديسمبر 2004 أرصدة قلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامي الأفغاني والمتهم أمريكياً بالتحالف مع تنظيم القاعدة وطالبان، وشنت قوات الأمن الإيرانية هجوماً ضد جماعة موالية لحركة طالبان بمحافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرق إيران (إيران هيمنة المحافظين مجدداً، 2005).

ولكن في مجمل الأمر أنه منذ الأشهر الأخيرة لعام 2003 وتحديداً بعد احتلال العراق وسقوط بغداد، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران قد شهدت تصعيداً خطيراً، ومن الملاحظ أنه كلما تسارعت الأحداث مؤدية إلى مزيد من التورط الأمريكي في الوحل العراقي وتزايدت الإخفاقات المتوالية لإدارة الملف في إحداث استقرار ولو نسبي فيه، زادت حدة السياسة الأمريكية تجاه إيران وعلت نبرة التصعيد نحوها على مختلف الأصعدة.

4.6 الخلاصة

يتضح من العرض السابق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الفترة من 2001-2006 أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإبداء أي مرونة تجاه الجانب الإيراني إلا حينما يتعلق الأمر بمصلحتها. وعندما تنتهي هذه المصلحة تعود الأمور لسابق عهدها من التشدد والتصعيد رغم

الإشارات الايجابية التي أرسلتها طهران وأمل الإصلاحيين في الحصول على نوع من الهدوء النسبي في العلاقة مع واشنطن.

تتعامل الولايات المتحدة مع إيران من منطلق القوة وفي إطار مشروعها الإمبراطوري في الشرق الأوسط الذي يرى في إيران بنظامها "الراديكالي" المتشدد عائقاً أمام تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وما صدر عن سياسات الدبلوماسية الأمريكية وتصريحات صناع القرار في واشنطن يدل على أن الهدف الأمريكي هو تغيير النظام الإيراني كحل للمسائل العلاقة بين البلدين. وتحاول إيران تفويت الفرصة على الأمريكيين في إكمال مشروعهم الإمبراطوري وتنفيذ أهدافهم، وعدم الرد على الاستفزازات الأمريكية في محاولة منها لاستثمار أخطاء الولايات المتحدة في العراق والمنطقة، في المقابل تريد إيران من الولايات المتحدة أن تعاملها كدولة لها ثقل إقليمي بارز في المنطقة وكقوة إقليمية مؤثرة. ومن الواضح أن الهدف الأمريكي تجاه إيران هو تغيير النظام الحاكم ولكن ما حدث في العراق من فوضى وازدياد التورط الأمريكي ومن فشل للإستراتيجية الأمريكية التي كانت مقتنعة بنظرية الدومينو أدى إلى تغيير في التكتيك وليس الهدف.

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني

1.7 مقدمة

يحتل الملف النووي الإيراني مكانة هامة إن لم تكن الأبرز في الأجندة الأمريكية حالياً، كونه الورقة التي تستطيع الولايات المتحدة أن تدين بها إيران أمام المجتمع الدولي وتتصرف بحرية تجاهها، خاصة مع السعي الإيراني للعب دور إقليمي بارز ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط. ومن المفارقة أن الولايات المتحدة وحلفائها وتحديداً إسرائيل الذين يقفون اليوم ضد البرنامج النووي الإيراني، هم من كان القوة الدافعة وراء بدء هذا البرنامج في القرن الماضي.

وتصر الولايات المتحدة على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج هدفه الحصول على السلاح النووي الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، ويطلق موجة من الانتشار النووي لدى الدول تخل بموازين القوى في هذه البقعة الحيوية من العالم. في المقابل يشدد المسؤولون الإيرانيون أمام المجتمع الدولي على أن الهدف من تطوير إيران لبرنامج نووي هو الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مصرين على حقهم الكامل في تطوير البرنامج حسب ما تقتضيه المادة الرابعة من اتفاقية حظر الأسلحة النووية 1968 ، مع ملاحظة أن السعي الإيراني لتطوير الملف النووي هو مطلب قومي لا يندرج ضمن المسائل الخلافية بين المحافظين والإصلاحيين في إيران.

يناقش هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية التي برزت على الساحة الدولية في العام 2002 اثر الكشف عن مفاعلين نوويين سريين في إيران، وأدوات تنفيذ هذه السياسة، مستعرضاً تطورات الملف النووي الإيراني منذ أن بدأ في عهد الشاه والدور الأمريكي في تطوير هذا الملف، والمتغيرات التي صاحبت السياسة الخارجية الأمريكية تجاهه في إطار تفاعلات صناع القرار الأمريكيين فيما بينهم ومن خلال التعاطي مع البيئة الإقليمية والدولية في عالم القطب الواحد.

2.7 مراحل تطور الملف النووي الإيراني – خلفية تاريخية – :

1.2.7 بدء البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه

كانت إيران دعامة أساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي حماية مصالحها الإستراتيجية من التدخل السوفيتي طوال سنوات حكم الشاه، حيث تميزت عن باقي بلدان المنطقة باقتصاد متطور نسبيا وعدد سكان كبير وثروة نفطية هائلة مما جعلها قوة تعتمد عليها واشنطن، وكان الشاه حليفا وفيا للولايات المتحدة وتربطه بها علاقة دفاع متينة أثمرت عن تعاون أمريكي إيراني حميم في ميدان الأسلحة المتطورة.

في أواخر الخمسينات من القرن الماضي وتحديدًا في العام 1957 تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وإيران على التعاون النووي السلمي كجزء من البرنامج النووي الأمريكي السلمي، قامت الولايات المتحدة على أثرها بتزويد إيران بعدة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب، وقدمت لها مساعدة تقنية في مجال الأبحاث للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. حيث انتقل بعدها معهد البحوث النووية من العاصمة العراقية بغداد إلى طهران تحت إشراف منظمة المعاهدة المركزية (CENTO) أو ما كان يعرف بحلف بغداد (Nuclear Threat Initiative, 2006). وأصدر الشاه أوامره للبدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث في جامعة طهران (TNRC) عام 1959 (عبد الحليم، 2001).

تزامن التعاون الأمريكي الإيراني في المجال التكنولوجي مع حدوث تطورات في العلاقة بين إسرائيل والشاه الذي ارتبط بعلاقات متميزة مع إسرائيل بعد العام 1958، حيث وقع حدثان هامان في الشرق الأوسط أديا إلى ازدهار العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية لمواجهة التغيرات الإقليمية في المنطقة، تمثل هذان الحدثان في الوحدة بين سوريا ومصر فبراير 1958، والانقلاب العسكري الذي وقع في العراق بزعماء عبد الكريم قاسم في يوليو 1958 وأدى إلى سقوط الملكية. فبعد أن كانت سويسرا هي المسؤولة عن الرعايا الإيرانيين في تل أبيب، تم إرسال بعثة دبلوماسية إيرانية مستقلة هناك. وفي المقابل تم تعيين مثير عيزرا مساعدا للسفير الإسرائيلي في إيران، وقد ساهم عيزرا في تعزيز العلاقات في شتى المجالات بين إسرائيل وإيران والتي شملت تعاون إيراني إسرائيلي في المجال التكنولوجي والنووي، وظلت إيران طيلة سنوات طويلة زبونا محترما جدا للصناعة الإسرائيلية حيث كانت إسرائيل تصدر إليها أنواعا عديدة من الصناعات والمنتجات الإسرائيلية كما ساهمت في تطوير صناعة النسيج والاسمنت في إيران، ونشأت علاقات بين معهد وايزمن للعلوم

وبين مؤسسات التعليم العالي في إيران، وبدأت لجان الطاقة من البلدين في التعاون في تطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب (سيجف، 1983) .

وفي السياق نفسه، أوردت جريدة "معاريف" الاسرائيلية في عددها الصادر يوم الجمعة 2007/2/9 مقالا بعنوان " الماضي الإسرائيلي في المشروع النووي الإيراني " جاء فيه :

"إسرائيل الفلقة اليوم من المشروع النووي الإيراني شاركت بنفس هذا المشروع في بداياته وهو ما يصعب تصويره ... يكشف فيلم وثائقي عن نشاطات "مثير عزرا " سفير إسرائيل في طهران ولسنوات طويلة النقاب عن أن إسرائيل عرضت فكرة إقامة مشروع نووي على إيران وأبدت استعدادها لمساعدتها في إقامة مفاعلات نووية في عهد الشاه السابق .. وقال عزرا في الفيلم أن فكرة إقامة مفاعلات للطاقة عرضت في المؤتمر العلمي الدولي الذي عقد في مطلع الستينات، وأن شمعون بيرس أثناء تسلمه منصب نائب وزير الدفاع التقى شاه إيران واقترح عليه مساعدة إسرائيلية بإقامة مفاعل للطاقة في بوشهر، ولكن الشاه تخلص عن الموضوع وأقام عقدا مع شركة سيمينز الألمانية لبناء المفاعل... " ويستمر التقرير في محاولة لإثبات التعاون الإسرائيلي الإيراني في المجال النووي مورداً ما جاء في مذكرات "ديفيد بن غوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أنه في العام 1958 زاره عالمن نوويين إيرانيين بهدف إقامة علاقات مع العلماء في إسرائيل.. (الماضي الإسرائيلي في المشروع النووي الإيراني، 2007، 10 فبراير).

كما جاء في تقارير صحفية في السبعينات أن إيران خططت لشراء صواريخ أرض- أرض تسمى "أريحا" محملة برعوس نووية من إسرائيل (Flamini, 2007, 6 Feb.).

وتبعاً لما ذكر أعلاه فإنه من الواضح وجود تعاون إيراني إسرائيلي في المجال النووي طالما أن مجالات التعاون شملت الأسلحة والتطور التكنولوجي والنفط في ظل وجود العلاقات المتينة التي جمعت الشاه بقيادات إسرائيل مقابل تدهور العلاقات بينه وبين زعيم المشاريع القومية في الوطن العربي آنذاك جمال عبد الناصر .

واستكمالا للتعاون الأمريكي الإيراني قامت الولايات المتحدة في العام 1967 بتزويد مفاعل طهران النووي ب 5.545 كجم من اليورانيوم المخصب، 5.165 كجم منه نظائر انشطارية من أجل الوقود، بالإضافة إلى 12 كجم من البلوتونيوم، و 104 كجم نظائر انشطارية لاستخدامها كمصادر أساسية لمفاعل الأبحاث (Jahanpour, 2006) . وفي نهاية نفس العام وتحديداً في شهر نوفمبر كان مفاعل طهران النووي للأبحاث (TNRC) يعمل بطاقة 5 ميغاوات تم تزويده بها في الولايات المتحدة ويستطيع أن ينتج ما يصل إلى 600 جرام من البلوتونيوم سنوياً في وقوده المستهلك (Sahimi, 2003, 10 Feb.) .

2.2.7 البرنامج النووي الإيراني عام 1974

ساهمت عوامل عدة في بدء تطوير البرنامج النووي الإيراني، فبالإضافة إلى طموحات الشاه في جعل إيران قوة كبيرة في المنطقة، وفرت أحداث أوائل السبعينات الساخنة بين العرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى فرصة لتحقيق رغبات الشاه، إذ ارتفعت أسعار البترول بشكل هائل إثر الحظر البترولي العربي في حرب 1973، الأمر الذي وفر عائدات ضخمة ومصادر نقدية للدول النفطية ومنها إيران بشكل خاص من أجل تطوير برنامجها النووي .

وفى إطار سياسة الولايات المتحدة من أجل استعادة ملايين الدولارات النفطية الإيرانية، قامت بتشجيع إيران على توسيع قاعدة الطاقة غير البتروولية مقترحة على الشاه أن إيران لا تحتاج مفاعل واحد بل عدد من المفاعلات للحصول على الطاقة الكهربائية، وعبرت عن رغبة الشركات الأمريكية في المشاركة في مشاريع الطاقة النووية الإيرانية (Sahimi, 2003, 10 Feb) .

لم يؤخذ على الشاه أبدا رفضه أو اعتراضه على المقترحات الأمريكية، ولذا تم البدء بأكثر البرامج النووية طموحا في الشرق الأوسط (بعد إسرائيل)، والذي كان من المفترض أن يمد إيران بـ 23 محطة قوى نووية في منتصف التسعينات، وفى العام 1974 قام الشاه بتشكيل هيئة الطاقة الذرية الإيرانية "AEOI" وتسلم رئاستها "اعتماد اكبر" (عبد الحليم، 2001).

كان العام 1974 والأعوام التي تلتها حتى قيام ثورة الخميني، حافلة بالتطورات المتسارعة التي شهدتها إيران على صعيد إنجاز مشروعاتها النووية، فعلى سبيل المثال:

- تم التعاقد بين حكومة طهران وشركة "كرافت ويرك يونيون أي جي" (KWU) المتفرعة من شركة "سمينز" الألمانية والمتخصصة في بناء المحطات النووية منذ منتصف الخمسينات، لبناء مفاعلين بطاقة 1200، 1300 ميغاوات بالقرب من بوشهر، وتضمن البرنامج الألماني 2100 عامل ألماني ونحو 7000 عامل إيراني، وقال الشاه أن هذا البرنامج سوف يوفر البنية التحتية اللازمة لتصنيع البلاد (Global Security Organization, 2006-B).
- أبرمت إيران مجموعة من العقود مع الموردين النوويين الأوروبيين والأمريكيين، ووفقا لرئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "اعتماد اكبر" (1974 — 1978) أنها قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية "فراماتوم" من أجل مفاعلات إضافية بطاقة 900 ميغاوات، وفى العام 1974 أيضا

استثمرت إيران مليار دولار في محطة تخصيب اليورانيوم الفرنسية المملوكة ليوروديف (Iran Watch, 2004).

- عقدت إيران بعد ذلك عدة اتفاقيات تعاون نووية مع دول مختلفة من أجل تنفيذ مشروعها النووي، فقد تم توقيع اتفاقية بين منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ومعهد "ماساتشوستش" للتكنولوجيا في الولايات المتحدة لتوفير التدريب لبناء كادر من المهندسين الإيرانيين المختصين بالطاقة النووية، كما تم توقيع اتفاقية تعاون نووي بين الهند وإيران في العام 1975 (Sahimi, 2003, 10 Feb.).

- تم تأسيس مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان بمساعدة فرنسية من أجل توفير تدريب للعاملين الذين سوف يلتحقون بالعمل في مفاعلات بوشهر (Sahimi, 2003, 10 Feb.).

بلغ التعاون الأمريكي الإيراني ذروته في العام 1975 حين قام وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" مع وزير الخارجية الإيراني "هشام أنصاري" بالتوقيع على اتفاقية للتجارة الخارجية، يتم بموجبها شراء إيران لثمانية مفاعلات نووية بقيمة 6.4 مليار دولار، كما وافقت هيئة الطاقة الذرية الأمريكية على تزويد إيران بوقود لمفاعلات الماء الخفيف بطاقة 1200 ميغاوات، بالإضافة إلى توقيع اتفاق مؤقت لإمداد الوقود لستة مفاعلات أخرى بطاقة إجمالية 8000 ميغاوات، هذا ويخضع كلا الاتفاقين لموافقة الحكومة الأمريكية (Nuclear Threat Initiative, 2006).

وقبل سبعة أشهر فقط من قيام الثورة الإسلامية فقط وتحديدًا في العاشر من يوليو 1978، تم توقيع المسودة النهائية من الاتفاقية الإيرانية الأمريكية النووية وتضمنت الاتفاقية تقديم تسهيلات وتعاون في مجال الطاقة النووية، وتنظيم حركة الصادرات ونقل المعدات والمواد للبرنامج النووي الإيراني، كما كان من المفترض تلقى إيران المساعدة الأمريكية التكنولوجية في البحث عن رواسب اليورانيوم (Sahimi, 2003, 10 Feb.).

واستمر الشاه في إنفاق المزيد من الأموال على طموحاته النووية فعلى سبيل المثال خلال سنة واحدة فقط زادت ميزانية منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في السنة المالية 1975 من 30.8 مليون دولار إلى أكثر من مليار دولار عام 1976 (Nuclear Threat Initiative, 2006).

3.2.7 البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية:

1.3.2.7 الفترة من 1979-1984: تعليق البرنامج

لم تكن الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الإمام الخميني على الشاه ونظامه الاجتماعي والسياسي فحسب، بل كانت ثورة على جميع ما حققه الشاه ورغب في تحقيقه. ويأتي البرنامج النووي من ضمن الأمور التي نظر إليها النظام الإيراني الإسلامي نظرة شك، فقد اتسمت سياسة الثورة تجاهه بالسلبية واللامبالاة، بل إن "آية الله خميني" اعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف "ضد الإسلام" (الراوي، 2006). كان ذلك أحد الأسباب في تعطيل العديد من البرامج النووية الإيرانية خلال العامين 1979-1980، وقامت الثورة بإلغاء الاتفاقيات التي كانت قائمة بين إيران وكل من فرنسا وألمانيا الخاصة بحماية البرامج النووية، وفي العام 1979 رفضت إيران طلب شركة (KWU) في ألمانيا من أجل استمرار نشاطها في المشروعات الخاصة بمفاعل بوشهر النووي، وقد أدى هذا إلى قيام الشركة بتسليم المواقع الخاصة بالمفاعل المذكور إلى إيران في أواخر أغسطس 1979، وألغت إيران من جانبها في أواخر نوفمبر 1979 جميع الاتفاقيات السابقة التي وقعتها مع هذه الشركة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2004).

بعد عام 1980 سار العمل ببطء شديد في البرنامج النووي الإيراني فالمقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران إثر قطع العلاقات بين البلدين كانت حائلاً لتطوير البرنامج، كذلك كانت الحرب الإيرانية العراقية سبباً آخر في توقف العمل به كون الحرب استنزفت الأموال والموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المفاعلات النووية الإيرانية تحت الإنشاء في بوشهر تعرضت للقصف من قبل القوات العراقية عدة مرات مما أدى إلى تغير جذري في الإستراتيجية الإيرانية التسليحية عموماً، وفي المجال النووي خصوصاً، وانتبعت إيران إلى أهمية وحيوية المشروع في بناء قوتها فبدأت مرحلة جديدة في تطوير البرنامج ليصبح الملف النووي أحد مقومات القوة الإيرانية الأساسية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2004).

2.3.2.7 الفترة من 1985-1995: إعادة بناء البرنامج

من الملاحظ في هذه الفترة أن إيران سعت وبشدة منذ منتصف الثمانينات للحصول على التكنولوجيا النووية، وقامت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تعاون نووي مع دول مثل الصين، الهند، باكستان،

الأرجنتين، وروسيا، وإن كانت محدودة بسبب الحظر الأمريكي الاقتصادي عليها، منها على سبيل المثال :

- اتفاقية في المجال النووي بين إيران والأرجنتين تتضمن تزويد إيران بـ 20% من اليورانيوم المخصب (HEU) لمفاعل إيران النووي (Nuclear Threat Initiative, 2006).
- في مجال التعاون النووي الإيراني الصيني تم توقيع اتفاقية إيرانية صينية سرية نووية، قامت على إثرها إيران بإرسال عدد من المهندسين الإيرانيين للتدريب على التكنولوجيا النووية في الصين عام 1985 بالإضافة إلى قيام الصين بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان. (كوردزمان، 1996).
- في العام 1986 قدمت باكستان عرضاً لتدريب العلماء الإيرانيين مقابل دعم مالي إيراني لبرنامج باكستان النووي، تلاه عقد اتفاقية للتعاون الفني بين البلدين في المجال العسكري نتج عنها توجه 39 عالماً نووياً إيرانياً إلى باكستان للتدريب في المنشآت النووية الباكستانية (عبد الحليم، 2001).
- سعت إيران للحصول على تكنولوجيا اليورانيوم المخصب من خلال السوق السوداء وشبكة عبد القادر خان* الذي قام بزيارة طهران وبوشهر سراً في فبراير 1986 ويناير 1987، كما أعلنت إيران عام 1987 أن لديها خططا لإنشاء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـ " الكعك الأصفر" في إقليم "يزن" – كان قد اكتشف في وقت سابق في هذا الإقليم ترسبات لا يستهان بها من اليورانيوم (5000 طن) على الأقل – وبدأت عملية إنشاء هذا المرفق بحلول عام 1989 (كوردزمان، 1996).

ويعتقد بعض الخبراء أن الحكومة الإيرانية قامت في الثمانينات بنقل المتخصصين والتجهيزات والمعدات النووية من مركز بحوث أمير أباد النووي إلى مجمع للبحوث الخاصة بالأسلحة النووية قرب أصفهان ، ثم قامت بعد ذلك في عام 1984 ببناء مركز جديد – بمساعدة فرنسية – في جامعة أصفهان، وكان إنشاءها المركز الجديد شبه سرى حيث لم يتم إعلام وكالة الطاقة الذرية به، وزعمت بعض التقارير ارتباط أنشطتها بالأسلحة النووية، ولذلك قامت الوكالة الدولية الذرية في

* عبد القادر خان عالم باكستاني ولد في الهند عام 1935، وانتقل إلى باكستان بعد انفصالها عن الهند . قاد الجهود الباكستانية في مجال تطور التكنولوجيا النووية وكان له الدور الأكبر في دخول باكستان النادي النووي، حتى أنه يدعى أبو القنبلة النووية الباكستانية. وضع خان قيد الإقامة الجبرية عام 2004 إثر ضغوط أمريكية على باكستان بعد اعترافه بأنه مرر أسراراً نووية إلى إيران وكوريا الشمالية وليبيا حسب ما أعلنه مسؤولين باكستانيين رسميين (العوضي، 2006).

العام 1992 بنفتيش ستة مواقع للأنشطة النووية الإيرانية ولكنها لم تجد أية مخالفات، وأعطت إيران شهادة صحية بذلك (Cordesman, 2000). وللتأكيد على سلمية المشروع الإيراني صرح مندوب إيران الدائم في وكالة الطاقة الذرية آنذاك "آية الله محمد صادق" قائلاً: "إيران مفتوحة لأي نوع من التفتيش تقوم به وكالة الطاقة الذرية فهي المسؤولة عن التفتيش تبعاً لاتفاقية حظر الأسلحة الذرية ومرحب بها في أي وقت" (Ali, 2004).

شهدت الفترة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية تسارعا ملحوظا في وتيرة سير البرنامج النووي الإيراني، واهتماما كثيفا من قبل القيادة السياسية الإيرانية في تطور الملف النووي، ولجأت إيران إلى روسيا والصين بعد رفض دول غرب أوروبا مساعدتها في البرنامج النووي. وذكرت الصين في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أنها وقعت اتفاقيات تعاون تجاري مع إيران عامي 1989 و1991 وأنها سوف تنقل إليها فاصل نظائر كهرومغناطيسي كالترون ومفاعلا نوويا اصغر حجما لأغراض سلمية وتجارية، وفي عام 1992 ذكرت التقارير أن رافسنجاني أنهى المفاوضات الخاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300-330 ميغاوات من جمهورية الصين الشعبية خلال زيارته لبكين (Cordesman, 2000).

أما على صعيد التعاون السوفيتي الإيراني، فقد تعرض إلى محاولات مد وجذر تبعاً للضغوطات الأمريكية على روسيا خاصة بعد العام 1991، ولكن في العام 1989 قام "علي أكبر هاشمي رافسنجاني" رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بتوقيع ما سمي اتفاق "تعاون العشر نقاط" بين إيران والاتحاد السوفيتي ينص على الاستخدامات السلمية للمواد النووية والمعدات التكنولوجية ذات الصلة (Jahanpour, 2006). وفي العام 1992 أعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقا مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر واتفاقا آخر حول التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووي (Mayer, 2004).

ومما سبق يتضح أن سير البرنامج النووي الإيراني حتى العام 1989 كان بطيئا بدرجة ما ويعود ذلك إلى المرحلة السياسية التي عاشتها إيران في ذلك الوقت فمنذ أن لبث النظام الجديد في تثبيت نفسه حتى جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتستنفذ الموارد الإيرانية في ظل حظر اقتصادي أمريكي على الواردات الإيرانية ومقاطعة عربية وخليجية، ومن ناحية أخرى فإن النظام الثوري الإيراني وعلى رأسه المرشد الروحي للثورة آية الله خميني لم يكن متحمسا للبرنامج النووي، وغلبت على تصريحاته أيديولوجية واضحة ورؤى مسبقة ضد كل ما هو غربي، ولكن التغيرات التي قادتها الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى تغيير النظرة للمشروع النووي الإيراني والالتفات إلى

أهميته وعائداته الاقتصادية والإستراتيجية في ظل توازن القوى في المنطقة. ولذا نجد أنه لم يكن هناك ما يثير حفيظة المجتمع الدولي بشكل كبير تجاه السعي الإيراني للحصول على التكنولوجيا النووية، وإن نظرت إليه الولايات المتحدة ببعض الشك خاصة فيما يتعلق بالتعاون الروسي الإيراني بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وقد زاد هذا الشك في سنوات التسعينات مما حدا بالولايات المتحدة لاتخاذ خطوات فاعلة لإيقاف هذا التعاون .

3.3.2.7 الفترة من 1995-2001 : مرحلة التطورات السريعة

حدث تحول نوعي في سير البرنامج النووي الإيراني إثر الاتفاقية التي عقدت بين روسيا وإيران في يناير 1995 يتم بموجبها حصول الإيرانيين على مفاعلين للماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاوات في بوشهر مقابل مبلغ يصل إلى مليار دولار، وكان من المخطط أن يتم الانتهاء من العمل بالمفاعلين في غضون أربع سنوات (Ali, 2004) . وقام بالتوقيع على بروتوكول الاتفاقية من الجانب الروسي وزير الطاقة الذرية "فيكتور ميخائيلوف" ومن الجانب الإيراني نائب الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الطاقة الذرية "رضا أمر الله" (Albright, 1995).

بدأت روسيا في العام نفسه في تنفيذ اتفاقها مع إيران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، وأوفدت 150 فنيا إلى موضع مفاعل بوشهر، بالإضافة إلى 2000 عامل روسي، وقامت بتدريب 500 فني إيراني، كما أشارت بعض التقارير الصحفية الهامة إلى أن اتفاق التعاون النووي الروسي- الإيراني كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع روسيا لإيران محطة للطرد المركزي مخصصة لعملية تخصيب اليورانيوم المستنفذ وتعتبر مكونا محوريا بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي (محمود، مارس 2001).

وأثارت الصفقة الشكوك من قبل العديد من الأطراف الدولية حول الدوافع الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني، ففي حين أصرت إيران على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفي الحدود المسموح بها بموجب اتفاقية الضمانات النووية بغرض توليد الطاقة الكهربائية ودعم الجهود التنموية في جنوب البلاد وتحقيق الوفرة في الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، اعترضت الولايات المتحدة علنا على الصفقة المبرمة، مشيرة إلى أن هذه الصفقة ستمكن إيران من الحصول على أسلحة نووية في غضون 8-10 سنوات. وأشار وورين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إلى أن إيران تتبع الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية التي سارت عليه جميع الدول الساعية للحصول على السلاح النووي

(محمود، فبراير 2005) . وفي نوفمبر من العام 1995 أكد مسؤولان من وكالة الطاقة الذرية على الطبيعة السلمية للمشاريع الإيرانية، ولكن أشار أحدهم إلى أن إيران قد قطعت شوطا كبيرا في تقنيات التحليل النووي وفي استخدام العجلات وفي تحطيم نوى الذرات في الطب النووي وفي مفاعلات الأبحاث في "كاراج" (Ali, 2004).

زادت الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية على الدول المتعاونة نوويا مع إيران وحققت هذه الضغوط نتائج متباينة بين المزودين، وفيما يتعلق بالتعاون الإيراني الروسي استطاعت الولايات المتحدة أن تقوضه عبر عقد اتفاق بينها وبين روسيا في أواخر العام 1995 لم يعلن في حينه، وقع عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق "آل جور" ورئيس الوزراء الروسي السابق "فيكتور تشرنوميردين"، ونص على امتناع روسيا عن بيع إيران أية مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي، على أن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى عام 1999 وتمتنع عن بيع أية أسلحة جديدة لإيران بدءا من ذلك التاريخ، ولضمان امتثال روسيا لهذا الاتفاق وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع قانون في يوليو 1997 يربط بين وقف التعاون النووي الروسي الإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة إلى روسيا لعام 1998 (محمود، فبراير 2005) .

ومن جانبها ادعت إسرائيل عام 1997 أن روسيا تضع تكنولوجيا الأسلحة النووية بتصرف إيران، وقد طرح بنيامين نتنياهو -رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت - خلال زيارته لموسكو في الفترة من 10-12 مارس 1997 هذا الموضوع على المسؤولين الروس، حيث طلب تطمينات من الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" مفادها أن التعاون النووي مع إيران لن يصل إلى مستويات متقدمة وأنه سيتوقف عند المراحل الأولية فحسب، وأن التعاون في مجال الصواريخ البالستية لن يتم ولن يتحقق في المستقبل، وقام البلدان إسرائيل وروسيا بتوقيع اتفاقية تعاون فيما بينهما بشأن التصدي لعملية تهريب هذا النوع من التكنولوجيا وذلك في 12 مارس 1997 (Cordesman, 2000).

ولكن مجيء "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا في مارس 2000 أعاد مرة أخرى الدفء للتعاون الإيراني الروسي وحطم الآمال الأمريكية والإسرائيلية الراغبة في إيقاف التعاون الروسي الإيراني فتم إلغاء الاتفاقية التي عقدتها موسكو مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقضى بعدم بيع موسكو لطهران أية أسلحة غير تقليدية (السي إن إن، 2006، 1 يوليو).

3.7 الدوافع الإيرانية للحصول على قدرات نووية:

تختلف أسباب الدول في سعيها للحصول على قدرات نووية وبالنسبة لإيران فإن الحصول على قدرات نووية يمكن أن يرجع للأسباب الآتية:

1.3.7 دوافع اقتصادية

وهي الحجة التي تتمسك بها إيران أمام المجتمع الدولي لتطوير برنامجها النووي والقائمة على الاستعداد لحقبة ما بعد النفط خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعاني منه الجمهورية الإيرانية حيث ترى إيران أن تطويرها لبرنامج نووي من شأنه أن يقدم لها مصادر طاقة بديلة.

ويرمي البرنامج النووي الإيراني إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية الإيرانية بواسطة المواد النووية وذلك لتخفيض استهلاكها من النفط والغاز (البسيوني، 2006). وفي المقابل ترى الولايات المتحدة والغرب بأن هذا الدافع غير مقنع بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك احتياطات هائلة من النفط والغاز، بالإضافة إلى أن العائد الاقتصادي من المفاعلات النووية لا يوازي التكلفة الضخمة في بنائها.

2.3.7 دوافع إستراتيجية

في ظل سيادة النموذج الواقعي على السياسة الخارجية للدول حيث القوة والمصلحة والأمن هي أهداف الدولة، كما يعتقد الواقعيون بأن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها وبعض الدول تحتل مواقع إستراتيجية أكثر أهمية من غيرها من الدول ونتيجة لميزان القوى الذي يسيطر على العالم يصبح من الضروري للدولة البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة (دورتي، وبالستجراف، 1985). ومن هذا المنطلق تسعى إيران إلى الاستفادة من القيمة الإستراتيجية للقدرات النووية فهي توفر لها قوة الردع، والهجوم، والدفاع. فمنذ العام 1979 وجدت إيران نفسها في موقف دولي وإقليمي رافض لوجودها ولهذا وفي ظل التهديدات الإقليمية والخوف من فقدانها للقوة سعت إيران إلى الاعتماد على نفسها، وليس عبر حلفاء، في الحفاظ على أمنها وعملت على

تطوير إستراتيجية تحافظ فيها على وجودها وسيادتها وإعطائها ثقل في الخليج مع شك إيراني في فعالية المنظمات الدولية (Mayer, 2004).

بالإضافة إلى كون إيران محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات : من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازخستان، ومن الغرب إسرائيل ومن الشرق الهند وباكستان، فإن تطوير برنامجاً نووياً إيرانياً من شأنه تدعيم قوتها الإقليمية والدولية في مواجهة أية تهديدات من الدول المجاورة لها ولتحقيق التوازن النووي في المنطقة خاصة مع إسرائيل (عبد الحليم، 2001). كذلك يأتي السعي الإيراني لتطوير قدراتها النووية في ظل تطورات تكنولوجيا عالمية هائلة ومتغيرات بأساليب الحروب التقليدية لدى الدول القوية، ويرتبط ذلك بجغرافيا شديدة التميز والتعقيد لموقع الدولة الإيرانية، حيث تتوسط إيران كل من أفغانستان والعراق وكلا البلدين تتمركز بهما قوات أمريكية مهددة للوجود الإيراني إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في دول خليجية أخرى، ووضع كهذا يحتم على إيران تأمين تواجدتها ودفاعاتها الذاتية عبر امتلاكها لقدرات نووية.

3.3.7 دوافع سياسية

تشعر إيران بثقلها الإقليمي البارز في منطقة الخليج والمتمثل في عناصر قوتها الاقتصادية والبشرية والتاريخية الحافلة التي تميزها عن باقي الدول الخليجية، ولذا فهي ترى أنها مؤهلة لأن تصبح القوة الكبرى الإقليمية في المنطقة، وتطوير قدراتها النووية سوف يكمل أبعاد هذه القوة ويعزز من إمكاناتها في تشكيل السياسة الإقليمية لمنطقة الخليج، ويجعلها لاعباً لا يستهان به أو يمكن تجاهله من قبل القوى الكبرى العالمية. بالإضافة إلى تأكيد نجاح نظام الثورة الإسلامية في التطور ومحاكاة القوة الغربية.

4.7 السياسة الخارجية الأمريكية والأزمة النووية الإيرانية 2002-2006:

1.4.7 المرحلة الأولى (2002-2004): جوهر الأزمة النووية الإيرانية

شهد التعاون التكنولوجي بين إيران وروسيا تطوراً كبيراً بعد إلغاء الاتفاقية التي عقدتها موسكو مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 والتي تقضى بعدم بيع موسكو لطهران أية أسلحة غير تقليدية، وبدأ هذا التعاون بزيارة رسمية قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى روسيا في مارس 2001 تم خلالها توقيع اتفاقيات للتعاون بين روسيا وإيران في مجالات عدة على رأسها التعاون التكنولوجي في مجال الطاقة النووية، حيث أكدت هذه الاتفاقية على استغلال إيران للطاقة

النوعية في المجالات السلمية دون المجالات العسكرية وأن الاتفاق الخاص بالتسلح يخدم الأغراض الدفاعية وليس موجهاً ضد طرف آخر (عبد المؤمن، 2001).

تصاعد الشك الأمريكي حول دوافع الملف النووي الإيراني إثر المساعي الإيرانية الحثيثة في الحصول على التكنولوجيا النووية، في حين حاول المسؤولون الروس طمأنة الولايات المتحدة من أن تعاونهم مع إيران ينطوي في الإطار السلمي للطاقة النووية، ولكن لم تجد نفعا تلك التطمينات فقد جادلت الولايات المتحدة حول كيفية تطوير بلد مثل إيران برنامجاً نووياً للطاقة مع أنها غنية بالبترول والغاز (Ritter, 2006). وباتت الإدارة الأمريكية مقتنعة بأن هناك برنامجاً نووياً عسكري سري تقوم به إيران يسير بصورة موازية للبرنامج النووي السلمي في بوشهر. وفي جلسة استماع في الكونجرس في 6 فبراير 2002 أورد "جورج تينيت" المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية أن إيران تحرز تقدماً في مشروعها النووي وأنها ستكون قادرة على تطوير قنبلة نووية في 2010 (Katzman, 2003).

في منتصف أغسطس 2002 انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية وتحول الشك الأمريكي إلى يقين بعد أن قام المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية – الذراع السياسي لمنظمة "مجاهدي خلق" – بعقد مؤتمر صحفي في واشنطن عرض فيه صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية في "تانتز" و"آراك" بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأفادوا خلال مؤتمرهم بأنهم مرروا هذه المعلومات للإدارة الأمريكية. أظهرت الصور التي التقطت عبر الأقمار الصناعية المنشأتين النوويتين حيث تبين أن المنشأة بالقرب من بلدة "تانتز" هي مصنع لتركيز اليورانيوم، والثانية التي قرب "آراك" مخصصة لإنتاج الماء الثقيل، ودوت صفارات الإنذار الدولية لدى اكتشاف المنشأتين الغير مصرح عنهما، إذ حملت على الاعتقاد بأن إيران تكثف اليورانيوم من جهة وتفصل البلوتونيوم من جهة أخرى لكي تنتج مواد انشطارية تعتبر بمرتبة سلاح (كايل، 2004). إضافة إلى أن الصور أظهرت أن المنشآت والمرافق الخاصة بها مبنية تحت الأرض ومحاطة بسياسج أمني كبير وبدت كأنها مصممة لمقاومة الضربات الجوية مما ضاعف الشك حول أغراضها الحقيقية (Albright, 2003).

المفارقة أن هذا الأمر جاء في غمرة انشغال الإدارة الأمريكية بالتحضير للحرب على العراق ومحاولة حشد دعم دولي لها، والأهم أن منظمة "مجاهدي خلق" هي منظمة مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة. وعندما وجه أحد الصحافيين سؤالاً للنائب الصحفي باسم

الخارجية الأمريكية فيليب ريكر أثناء عرض هذا الأخير موجز التقرير الصحفي اليومي للإدارة الأمريكية في نفس اليوم الذي تم فيه عرض الصور حول كيفية السماح لمثل هذه المنظمة بالتحرك بحرية في واشنطن وعقد المؤتمر في احد فنادقها، في حين أنها مصنفة ضمن قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية، أجابه "ريكر" قائلا: "أن هذا الأمر من اختصاص وزارة العدل" (Ritter,2006) .

وفي رد للمتحدث باسم البيت الأبيض "آري فلتشر" في 13 ديسمبر 2002 عن سؤال صحفي حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني وما هو رد البيت الأبيض على المفاعلات التي تم اكتشافها في آراك ونانتز، أجاب قائلا:

"إن الولايات المتحدة تتظر بخطورة كبيرة للبرنامج النووي الإيراني، وقد تأكدت الشكوك حول نوايا إيران بعد اكتشاف المفاعلين، إذ أن مفاعل تخصيب اليورانيوم المشكوك فيه يمكن أن ينتج يورانيوم عالي الثراء المستخدم في صنع الأسلحة، ومفاعل الماء الثقيل يمكن أن يدعم إنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية، وهذه المرافق لا يمكن وببساطة أن تبرر السعي الإيراني لبرنامج نووي سلمي، فتقييمنا لبلد غني بالغاز والبتترول مثل إيران هو أنها لا تحتاج لهذه المرافق فمشاعلها من الغاز اكبر من القوة المعادلة التي تأمل إيران إنتاجها من هذه المفاعلات"

(The White House, Office of the Press Security, 2002)

وعلى الرغم من الرد الأمريكي على اكتشاف المفاعلين إلا أنه يجدر القول بأن الإدارة الأمريكية كانت تضع العراق، وليس إيران، كأولوية لها في ذلك الوقت، وكان القلق نابعا أكثر من إسرائيل وأنصارها إذ أبلغ أريئيل شارون الإدارة الأمريكية أن إيران هي الخطر الأكبر على إسرائيل وليس العراق، وبدأت حملة منظمة يقودها اللوبي اليهودي في أوساط صنع القرار في الولايات المتحدة لإظهار خطورة الملف الإيراني على الساحة الدولية والإقليمية كمهدد استراتيجي للمنطقة ولإسرائيل.

من ناحيته، حاول الجانب الإيراني المحافظة على انجازاته النووية عبر نفيه الدائم لانتهاك المواثيق الدولية وخاصة معاهدة حظر الأسلحة النووية وإصراره على أن برنامجه يقتصر على الاستعمال السلمي للطاقة النووية، كما أنكر وجود أية أنشطة سرية في المفاعلين النوويين في آراك ونانتز مؤكدا على أن الهدف الرئيسي من المنشأتين هو إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة النووية في بوشهر (محمود، فبراير 2005) . وفي 9 فبراير 2003 اعترف الرئيس الإيراني خاتمي بوجود مفاعل التخصيب في نانتز وذلك خلال خطاب تلفزيوني موسع وصرح بأن إيران تتوى تطوير دورة وقود نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية

النوعية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم وتخزين المخلفات. ومن جهته صرح "غلام رضا اغازاده" رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في اليوم الذي تلا تصريح خاتمي أن مرفق تحويل اليورانيوم والمقرر افتتاحه في أصفهان سيحول الكعكة الصفراء إلى أكسيد اليورانيوم وسداسي فلوريد اليورانيوم (Albright, 2003). وقد بررت إيران عدم السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة الموقعين في ناتنز وآراك بأنه من المفترض أن يبدأ التفتيش فقط مع وصول أول شحنة من المواد النووية للمنشأة والتي كان من المقرر وصولها في مطلع عام 2003 (محمود، فبراير 2005).

ولكن مع زيارة المفتشين الدوليين للمنشأتين تعاضمت حدة الأزمة فقد اكتشف خبراء وكالة الطاقة الذرية في حزيران/ يونيو 2003 وجود جسيمات من اليورانيوم الشديد الثراء اثر اخذ عينة بيئية من المصائد الكيميائية الموجودة في هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وهو ما لا يتسق مع المواد النووية التي أعلنت إيران بها الوكالة وذلك حسب ما ورد في تقرير المدير العام لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي (البرادعي، يونيو 2003).

وفي سبتمبر من العام نفسه تم اكتشاف جسيمات يورانيوم شديد الثراء ويورانيوم ضعيف الثراء اثر اخذ عينات بيئية أخرى من محطة "ناتنز" ومن ورشة شركة "قالاي" الكهربائية في إيران، وهي لا تتسق أيضا مع المواد النووية المذكورة في مخزون إيران المعلن عنه لوكالة الطاقة الذرية وذلك حسب ما ورد في تقرير آخر للبرادعي، وبررت إيران وجود تلك الجسيمات إلى تلوث ناتج عن مكونات أجهزة طرد مركزي استوردتها من المزودين لها في الخارج وليس ناتجا عن أنشطة محلية (البرادعي، نوفمبر 2003)، واستمرت على إصرارها بان برنامجها النووي مصمم فقط لإنتاج الكهرباء وان لها الحق في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية كما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية.

في سبتمبر 2003 حدد مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية— بناء على اقتراح تقدمت به بريطانيا وألمانيا وفرنسا ودعمته كل من الولايات المتحدة واليابان (Mayer, 2004) — حدد لإيران مهلة زمنية من اجل معالجة جميع مشاكلها مع الوكالة قبل نهاية 31 أكتوبر 2003 بما فيها توقيع وتنفيذ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الوقاية والموافقة على التفتيش الفجائي للمواقع النووية الإيرانية، وقد هدد المجلس ضمنا بإحالة المسألة إلى مجلس الأمن في حال إخفاق إيران في حل المسائل العالقة قبل التاريخ المحدد (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2003).

ونتيجة للضغوط الدولية والأمريكية على وجه الخصوص، وتسارع الأحداث في الشرق الأوسط والغزو الأمريكي على العراق خشيت القيادة الإيرانية من العزلة الدولية أو العقوبات الاقتصادية أو أن يتطور الأمر لهجوم عسكري إذا تم إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن حيث أنها في مرمى الهدف الأمريكي ، ولذا بدأت باتخاذ بضع خطوات تكتيكية فوافقت على الدخول في مفاوضات دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي تقودها الترويكا الأوروبية (EU3) المتمثلة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ونجحت المفاوضات في نزع فتيل الأزمة مؤقتاً. ففي 21 تشرين الأول أكتوبر 2003 أصدرت الحكومة الإيرانية ووزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا إعلاناً مشتركاً بعد مفاوضات مكثفة بين الطرفين جرت في طهران وفيها أوضحت إيران أنها قررت طوعية تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة على النحو الذي حددت إطاره الوكالة الدولية للطاقة الذرية (إدريس، 2004، 23 نوفمبر).

استطاعت إيران ببراعة أن تفوت الفرصة على الولايات المتحدة التي كانت تضغط في ذلك الوقت على الدول الأعضاء في مجلس المحافظين من أجل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. فهي من ناحية كسبت الجولة أمام العالم حين قامت بتسليم الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة من حكومة إيران 10 نوفمبر 2003 تعرب فيها عن قبولها مسودة نص البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأنها ستتصرف وفقاً لأحكام ذلك البروتوكول لحين بدء نفاذه، كما قامت بإبلاغ المدير العام لوكالة الطاقة الذرية في اليوم نفسه أنها ستعلق كافة الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وأنشطة إعادة المعالجة، وتحديدًا جميع الأنشطة المضطلع بها في موقع نانتز (البرادعي، نوفمبر 2003).

ومن ناحية أخرى اعتبر المسؤولون الإيرانيون التوقيع على البروتوكول بمثابة انتصار دبلوماسي لهم إذ عبر المرشد العام للثورة دعمه لهذا الاتفاق، ولأشك أن السياسة الإيرانية في التعامل مع الأزمة النووية انطوت على براعة شديدة في التكتيك ومواجهة الضغوط الأمريكية الساعية إلى تصعيد الأزمة دولياً ، فالتوقيع على البروتوكول لا يعني بالضرورة موافقة إيران على وقف عمليات التخصيب نهائياً بل تعليقها بشكل مؤقت وطوعي من أجل بناء الثقة بينها وبين المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمود، فبراير 2005).

ومنذ أواخر العام 2003 تعاونت إيران بشكل إيجابي وفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث تسهيل معاينة المفتشين للمواقع التي طلبت الوكالة معاينتها وفق ما ذكرته تقارير المدير العام

للكالة محمد البرادعي خلال تلك الفترة ، وفي 18 ديسمبر 2003 وقعت الحكومة الإيرانية البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي يخصها، وفي 24 فبراير 2004 أبلغت إيران الوكالة بقرارها توسيع نطاق تعليق تلك الأنشطة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2004).

2.4.7 المرحلة الثانية (2004-2006): تعثر المفاوضات الإيرانية - الأوروبية

برزت الأزمة مرة أخرى على الساحة الدولية في حزيران 2004 فقد أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تريد أن تستأنف، تحت إشراف الوكالة، صنع مكونات طاردات مركزية وتجميعها واختبارها وذلك اعتباراً من 29 حزيران 2004 ، وطلبت إيران من الوكالة أن تتخذ الخطوات الضرورية بما يمكنها من استئناف تلك العمليات ، وفي 25 حزيران كتب المدير العام إلى إيران معرباً عن أمله في أن تواصل إيران خطوات بناء الثقة عبر تنفيذ قراراتها الطوعية بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وجميع أنشطة إعادة المعالجة (البرادعي، سبتمبر 2004). وفي 18 سبتمبر 2004 أعطى مجلس المحافظين مهلة محددة لإيران حتى 25 نوفمبر و"حثها بقوة" على أن تستجيب لطلبات الوكالة وتتخذ كل ما بمقدورها من خطوات وتعاون "على نحو استباقي" من أجل إعادة بناء الثقة وحتى لا تضطر الوكالة لاتخاذ موقفاً "حاسماً" تجاه إيران (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2004).

أدى هذا التهديد المبطن من جانب مجلس محافظي الوكالة إلى عودة المحادثات الإيرانية مع الترويكا الأوروبية للوصول إلى اتفاق قبل انتهاء المهلة المحددة في نوفمبر وكان هناك "ما يشبه الماراثون في المحادثات الأوروبية الإيرانية للوصول إلى الاتفاق، ووضع هذا الاتفاق الذي عرف باسم اتفاق باريس إطاراً للتعاون الشامل بين إيران والاتحاد الأوروبي تلتزم بموجبه إيران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم بصورة شاملة ودائمة في مقابل التزام الاتحاد الأوروبي بتزويد إيران بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الكهرباء، والالتزام بتزويدها في الوقود النووي ودعم إيران للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية وهي العضوية التي تقف الولايات المتحدة حائلاً دونها منذ عام 2001". (محمود، فبراير 2005)

كان عام 2005 ساخناً حيث شهد تعثراً في تطبيق اتفاق باريس بين كل من الترويكا الأوروبية وإيران بعد جولة من المفاوضات بين الجانبين واتهم كليهما الآخر بخرق الاتفاق، فمن جانبها ادعت إيران أن الترويكا الأوروبية لم تقم بالالتزام بجانبهم من الصفقة وتباطأت في تقديم

الاقتراحات التفصيلية بشأن تنفيذ مؤتمر باريس، في المقابل اتهمت الدول الأوروبية إيران بخرق الاتفاق عبر إصرارها على أن وقف أنشطتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم هو وقف مؤقت وطوعي ولها الحق في استئنافه في أي وقت، "واستعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب، مثل تخصيب غاز اليورانيوم، علاوة على استعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أية أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث " (محمود، فبراير 2005)، إضافة إلى إعلان إيران نيتها في استئناف أنشطة اليورانيوم على لسان رئيسها السابق محمد خاتمي في يوليو (Nuclear Threat Initiative, 2006).

والحقيقة أن إيران قد حرصت طوال العامين في مفاوضاتها مع الجانب الأوروبي على حقها في تطوير ملفها النووي والمحافظة على إنجازاتها في البرنامج، وحاولت تجنب الأزمة والمواجهة مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة بقدر المستطاع مستغلة وبشكل دقيق التغيرات الإقليمية في المنطقة، وجاء فوز المتشدد احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الإيرانية ليضيف سخونة على الموقف المتأزم أصلاً ففي أول لقاء صحفي له أعلن نجاد أن إيران ستواصل تطوير برنامجها النووي (الجزيرة نت، الأخبار، 2006).

تسلمت وكالة الطاقة الذرية إخطاراً من إيران في الأول من أغسطس 2005 تبلغها فيه بأنها قررت استئناف نشاطاتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم بأصفهان والتي كانت قد أوقفت مؤقتاً اثر المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وعلى اثر هذه التطورات قام مجلس المحافظين باتخاذ قرار جاء فيه: "سجل إخفاء الأنشطة النووية الإيرانية وما نتج عن ذلك من انعدام الثقة في أن البرنامج النووي الإيراني مخصص حصراً للأغراض السلمية قد أثار تساؤلات تتدرج في نطاق اختصاصات مجلس الأمن باعتباره الهيئة التي تتحمل مسؤولية السلم والأمن الدوليين" (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2005)، ولكن لم تدعم روسيا والصين هذا القرار. وفي نوفمبر 2005 أعلنت وكالة الطاقة الذرية أن إيران تمتلك وثيقة تتعلق بالمتطلبات الإجرائية لاختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن بكميات صغيرة وتتناول سبل وصنع آلات معدن اليورانيوم المثرى والطبيعي والمستنفذ في أشكال نصف كروية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نوفمبر 2005)

وفي العاشر من يناير لعام 2006 رفعت إيران الأختام عن مراكز أبحاث نووية مما أثار استفزاز الأسرة الدولية ومن ثم قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باتخاذ قرار بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وذلك في 4 فبراير 2006 بدعم من روسيا والصين. جاء فيه "مجلس المحافظين يرجو من المدير العام أن يخطر مجلس الأمن بالخطوات التي طالب بها المجلس إيران بجميع قرارات وتقارير الوكالة بصيغتها المعتمدة بهذه القضية، ويعرب المجلس عن قلقه الشديد لكون الوكالة ليست بعد في وضع يسمح لها بتوضيح بعض القضايا الهامة المتعلقة ببرنامج إيران النووي بما في ذلك حقيقة أن بحوزة إيران وثيقة عن إنتاج أنصاف كرات معدنية من اليورانيوم وذلك لان هذه العملية حسبما أفادت الأمانة تتعلق بصنع مكونات أسلحة نووية..." (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يناير 2006):

هذا وتم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في مارس 2006.

5.7 الأدوات الأمريكية في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية:

رغم الشكوك الأمريكية خلال التسعينات حول البرنامج النووي الإيراني، إلا أنه منذ العام 2002 استطاعت الولايات المتحدة أن تسير قدما في مساعيها لوقف البرنامج بعد عرض صور المنشآت النووية السرية في أراك وناتنز وانفجار الأزمة النووية على الساحة الدولية. واتبعت في ذلك وسائل مختلفة تتراوح بين الدبلوماسية والقانونية والضغوط الاقتصادية والتهديدات المباشرة والغير مباشرة، ورغم الادعاءات الأمريكية بأن إيران تطور برنامجا نوويا عسكريا بموازاة مع برنامجها السلمي، فإن الولايات المتحدة لا تملك حتى الآن معلومات دقيقة حول البرنامج النووي الإيراني. وتهدف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني إلى إيقافه وعرقلة ولا تميز إن كان هذا البرنامج سلميا أم عسكريا فبالنسبة لها الأمر سيان، ويمكن حصر الأدوات التي اتبعتها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف في:

1.5.7 الأداة القانونية والدبلوماسية:

وهي تمثل التحركات الدبلوماسية الأمريكية والأطر القانونية التي اتبعتها الولايات المتحدة للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية من أجل إحالة الملف لمجلس الأمن، مما يتيح لها إطارا من الشرعية للتصعيد تجاه إيران عبر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن الممكن أن يشكل هذا القرار قاعدة قانونية لتحويل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية لإيران كما حدث مع العراق سابقا.

اتبعت الولايات المتحدة في سبيل الوصول لهذا الغرض سياسة في اتجاهين وهما: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحالفات الدولية.

1.1.5.7 الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في الأزمة النووية الإيرانية كونها الجهة المخولة دوليا بالتفتيش والرقابة على المواقع النووية، وتتخذ الوكالة ممثلة بمديرها العام الدكتور محمد البرادعي موقفا موضوعيا وحياديا يتميز بحرفية ودقة عالية حسب قواعد العمل المنصوص بها في قوانين الوكالة رغم الضغوطات التي تعرض لها المدير العام للوكالة ومحاولات التصنت على هواتفه والاتهامات له بالانحياز نحو إيران، وترى الوكالة الدولية أنه يمكن حل الأزمة النووية الإيرانية سلميا رغم وجود نقاط خلافية.

وقد سعت الولايات المتحدة منذ البداية إلى الضغط على الوكالة الدولية بالرقابة والتفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، ولكن حين قامت الوكالة الدولية للطاقة بنشر تقرير لمديرها العام محمد البرادعي في 14 نوفمبر 2003، جاء رد الفعل الأمريكي مهاجما للوكالة ومشككا في مصداقيتها. هذا وقد ورد في تقرير الوكالة ما يلي:

"إيران أخفت جوانب كثيرة من أنشطتها النووية مما نتج عنه خروق لالتزامها بالامتثال لأحكام اتفاق الضمانات حيث كان تعاونها محدودا وقائما على رد الفعل، وكانت المعلومات ترد ببطء وتتغير وتتناقض... ومعظم الخروق تعلقت بأكثر جوانب دورة الوقود النووي حساسية بما فيها الإثراء وإعادة المعالجة، وعلى الرغم من أن هذه المواد تحتاج إلى مزيد من المعالجة لتصبح صالحة لأغراض صنع الأسلحة إلا أنها أثارت العديد من المخاوف بسبب عدد المرات التي أخفقت فيها إيران في التبليغ في الوقت المناسب عن المواد والمرافق والأنشطة المعنية حسب ما يلزمها به اتفاق الضمانات... ومنذ اعتماد المجلس قراره 2003/69 أبلغت الحكومة الإيرانية وكالة الطاقة الذرية بأنها صارت تتبع الآن سياسة تقوم على الإفشاء التام وتزويد الوكالة بكافة المعلومات عن جميع أنشطتها النووية.. ومنذ ذلك التاريخ أبدت إيران تعاونها فاعلا وانفتاحا... ولا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها قد تعلقت ببرامج تسليح نووي، لكن نظرا لنمط الإخفاء الذي اتبعته إيران قبل ذلك فإن الوكالة تحتاج لبعض الوقت للاستنتاج بان برنامج إيران مخصص للأغراض السلمية" (البرادعي، نوفمبر 2003)

أي أن الوكالة الدولية حتى تاريخ التقرير السابق لم تجد أية دليل يثبت تورط إيران في أنشطة نووية مشبوهة، وإنما كانت التهمة الوحيدة هي إخفاء إيران لأنشطة محددة .

وفي إطار ردة فعل الإدارة الأمريكية على التقرير صرح جون بولتون بأن "الولايات المتحدة غير موافقة على ما جاء في التقرير، وأنه من الاستحالة تصديقه" وفي تصريح آخر أكد على نفس موقف الإدارة قائلا: "أكرر بأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن السرية الكبيرة التي أحيطت بالجهود الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية تجعل من المنطقي أن يكون البرنامج النووي الإيراني برنامجا تسليحيا دون شك" (CNN, 2003, 13 Nov.).

ورغم أن الوكالة الدولية اتهمت إيران بثلاث أمور رئيسية: أولها عدم مراعاتها الشفافية المطلوبة في التعامل مع الوكالة، وثانيها قيامها بشراء مواد نووية من السوق السوداء، وثالثها وجود آثار يورانيوم مشع في بعض العينات التي أخذت من منشآت نووية إيرانية، إلا أنها أقرت وعلى لسان مديرها العام محمد البرادعي بأن هذه المخالفات فنية لا تستدعي تصعيدا للملف إلى مجلس الأمن (البسيوني، 2006).

وتدعي الولايات المتحدة وحلفائها بأن إيران تطور برنامجا نوويا سريا منذ عقدين من الزمان يهدف إلى الحصول على السلاح النووي في النهاية وأنها خرقت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بينما تصر إيران طوال فترة الأزمة على أن برنامجها سلمي هدفه توليد الطاقة والكهرباء ولها الحق في تطويره بناء على المادة الرابعة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

1.1.1.5.7 اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)

تعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968 هي الأساس الذي تركز عليه جميع معاهدات الحظر التي تمت بعد ذلك، وقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة للمفاوضات التي أعقبت إجراء الصين تجربتها الذرية عام 1964 (أحمد، 2001). وبدأت هذه المعاهدة باقتراح أمريكي روسي بريطاني وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار رقم (2373)، في الدورة (22) بتاريخ 13 حزيران 1968، وعرضت للتصديق عليها من قبل الدول في عام 1970، وأودعت لدى حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة (الأمم المتحدة، خدمات شبكة الانترنت، 2005). تم تعريف الدولة النووية في المعاهدة بأنها "الدولة التي صنعت سلاحا نوويا أو أي جهاز نووي متفجر وفجرتة قبل الأول كانون الثاني يناير 1967"، وتنص المعاهدة على عدد من الأهداف أهمها:

- الحد من انتشار التكنولوجيا عبر منع الدول التي تمتلكها من نقلها إلى دول أخرى لا تمتلكها، كما أنها تحظر على الدول الغير نووية تلقى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة من أي ناقل وكذلك تحظر عليها صنع أو حيازة هذه الأسلحة.
- تنص المادة الرابعة من المعاهدة تسهيل وتبادل المعلومات والمواد والمعدات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية خاصة للأطراف الغير مسلحة نووياً في المعاهدة .
- تتعهد الدول الغير نووية بعقد اتفاقيات إجراءات وقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية أخرى . وقد تمت الموافقة عام 1997 على بروتوكول نموذجي إضافي ومعزز لاتفاقيات الإجراءات الوقائية، وتعد هذه البروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل كل دولة على حدة.
- نصت المعاهدة في المادة العاشرة منها على "عقد مؤتمر بعد مضي 25 عاماً على دخولها حيز التنفيذ للبت في ضرورة استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى". (الأمم المتحدة، خدمات شبكة الانترنت، 2005).

ويبلغ عدد أعضاء الدول الموقعة على المعاهدة 188 دولة بعد انسحاب كوريا الشمالية منها عام 2003. وبالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية فهي من ضمن الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية وذلك عام 1970 ، وقامت بعقد اتفاقيات ذات إجراءات وقائية نافذة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما تتطلب المعاهدة (بوديل، و وول، 2004).

وينفي الإيرانيون حدوث انتهاكات من طرفهم لاتفاقية حظر الأسلحة النووية ووفقاً للإيرانيين فإن الغرض من تطويرهم للتقنية النووية هو التوصل إلى تلبية الحاجة المحلية للوقود من أجل تجنب اللجوء إلى مزودين أجانب لا يمكن الاعتماد عليهم (كايل، 2004) .

2.1.5.7 التحالفات الدولية

تسعى الولايات المتحدة منذ بروز الأزمة النووي الإيرانية لتشكيل حلف دولي ضد إيران وذلك من خلال الضغط على الدول الأوروبية وحلفائها لتوحيد موقفهم تجاه الملف النووي الإيراني والتصويت في مجلس محافظي الوكالة الدولية لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. هذا وتعارض الدول الأوروبية وبشدة تطوير إيران لبرنامج نووي إلا أنها ترى إمكانية حل الأزمة بالجهود الدبلوماسية

والمفاوضات مع الطرف الإيراني وفق صيغة توافقية تضمن إنهاء البرنامج من ناحية وتحقيق حزمة من المكاسب لإيران مقابل وقفها لأنشطتها النووية.

وتهدف السياسة الأمريكية إلى عزل إيران وإدانتها دولياً وإفشال أية مفاوضات من شأنها حل الأزمة سلمياً، ورغم أنها رحبت إعلامياً في البداية بالمفاوضات الإيرانية الأوروبية إلا أنها رفضت المشاركة فيها، وحين عادت المفاوضات مرة أخرى بعد تعثرها وتصاعد الأزمة مرة أخرى في العام 2004 جاء ردها فاتراً على الاتفاق الإيراني الأوروبي ولم يلق ترحيباً، واعتبرته واشنطن خطوة لا بأس بها ولكنها لن تفضي إلى إيجاد تسوية نهائية للأزمة النووية الإيرانية كونها مناورة إيرانية لكسب مزيد من الوقت حتى يتسنى لطهران إكمال نشاطات برنامجها النووي وذلك حسب تعبير المندوبة الأمريكية لوكالة الطاقة الذرية، والتي لم تستبعد أن يتم رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لاحقاً بإيعاز من الولايات المتحدة. ومن جانب آخر اتهم وبعد أيام قلائل من الإعلان عن توقيع الاتفاق أيضاً، وخلال زيارة له إلى البرازيل اتهم وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" إيران في تصريح له بالسعي نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال برنامج سرى لتخصيب اليورانيوم من أجل تزويد صواريخها باليستية متوسطة المدى برؤوس نووية (إيران هيمنة المحافظين مجدداً، 2005).

وقد استطاعت الولايات المتحدة استغلال الموقف اثر تعثر المفاوضات الأوروبية الإيرانية وعبر جولات مكوكية قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" إلى الدول الأوروبية في أواخر العام 2005 من توحيد جبهتي الأطلنطي ضد إيران، حيث بدأت لهجة الترويكات الأوروبية تتغير تجاه إيران لتكتسب نوعاً من الشدة والحدة والتهديد أحياناً، وبرز التأثير الأمريكي واضحاً حينما حاول الأوروبيون إقحام ملفات أخرى في حوارهم مع إيران مثل ملف حقوق الإنسان ووضع المرأة والأقليات (أزمة البرنامج النووي الإيراني، 2006).

2.5.7 الأداة الاقتصادية

قامت الولايات المتحدة وعبر إصدار جملة من القوانين والأوامر التنفيذية الرئاسية الهادفة إلى تصعيد الحصار الاقتصادي على إيران والحد من التعاون التكنولوجي بين إيران والدول أو الشركات المزودة للبرنامج النووي الإيراني، ومنذ العام 1979 والولايات المتحدة تفرض حظراً اقتصادياً على إيران زادت حدته في إدارة الرئيس كلينتون السابقة من خلال قانون دامتو أو ما

يعرف بقانون المقاطعة الاقتصادية لإيران وليبيا* الذي يمنع الشركات من الاستثمار بقطاع النفط في إيران بمبلغ يزيد عن 20 مليون دولار، وقد تم تجديده في العام 2001 مرة أخرى بضغوط من اللوبي اليهودي والأيباك (Ritter, 2006). وسابقا عارضت الولايات المتحدة منح إيران قروض من البنك الدولي خلال عامي 1999 والعام 2000 لتنفيذ مشروع بناء أنابيب النفط والغاز تمر من القوقاز (Schake, and Yaphe, 2001) .

ومن جهة أخرى قامت الولايات المتحدة بالضغط على المزودين للتكنولوجيا الإيرانية أفرادا كانوا أم شركات أم حكومات للحد من تعاونهم التكنولوجي مع إيران، وضبط عملية انتشار الخبرات والتكنولوجيا النووية وخاصة من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق حيث اتهمت الولايات المتحدة إيران بمحاولة الحصول على تكنولوجيا المفاعلات النووية من تلك البلدان ومن شركات خاصة وحكومية لا تولى أهمية للاتفاقات الرسمية التي تبرمها الحكومة الروسية، فعلى سبيل المثال وفي إطار محاولاتها لضبط هذه العملية:

- سعت إلى تشجيع أوكرانيا لمنع شركاتها الحكومية من تقديم التوربينات اللازمة لمحطة بوشهر عبر توقيع مسودة اتفاق بين الولايات المتحدة وأوكرانيا في 1998/3/6 من شأنها السماح للشركات الأمريكية بالتعاون مع الهيئات النووية الأوكرانية مقابل ألا تقوم أو تلتزم أوكرانيا بتقديم التكنولوجيا النووية إلى إيران، وبموجب هذا الاتفاق تعهدت أوكرانيا أن تصرف النظر عن اتفاقيتها مع إيران بشأن توريد توربينات قيمتها 45 مليون دولار، في المقابل نجحت أوكرانيا في الحصول على موافقة الشركات الأمريكية للعمل على تجديد محطاتها النووية التي كانت قد قدمت إليها بواسطة الاتحاد السوفيتي السابق وهي محطات تحتاج إلى التجديد بشكل حيوي وبلغت قيمة التعاون بين الشركات الأمريكية وأوكرانيا حوالي نصف مليار دولار (Nuclear Threat Initiative, 2006).

- فيما يتعلق بروسيا المزود الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني منذ العام 2001، فقد أثار عودة التعاون الروسي الإيراني حفيظة الولايات المتحدة التي حاولت إيقافه وعرقلته بشتى الوسائل إما بالضغط أو بالمساومة وكانت تطرح الموضوع على طاولة البحث في كل زيارة يقوم بها مسؤول أمريكي إلى روسيا، أو تعقد محادثات أمريكية روسية على جميع المستويات، فعلى سبيل المثال أعرب وزير الطاقة الأمريكي "سبنسر أبراهام" عن قلق الولايات المتحدة العميق من التعاون الروسي الإيراني خلال زيارة قام بها إلى روسيا في أغسطس 2002 وصرح بان هذا التعاون يجب أن يتوقف، وقد جاءت الزيارة بعد أسبوع من إعلان روسيا تمديد تعاونها مع

* تم إلغاء العقوبات عن ليبيا بعد تسوية نزاع تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي بأسكتلندا.

إيران لعشرة أعوام مقبلة. وفي نفس السياق أكد نائب وزير الخارجية "جون بولتون" على ضرورة إيقاف التعاون الإيراني الروسي واتهم إيران بتطوير برنامج للأسلحة النووية (B.B.C, 2002, 1 Aug.) .

- في يوليو 2003 قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على ستة شركات منها خمس شركات صينية وواحدة كورية شمالية لبيعها تكنولوجيا الأسلحة إلى إيران وتشمل هذه العقوبات فرض حظر على التجارة مع هذه الشركات أو تلقي مساعدة من الولايات المتحدة (B.B.C, 2003, 4 July). وفي العام 2005 كذلك فرضت الولايات المتحدة المقاطعة على سبع شركات صينية مشكوك في أنها تباع التكنولوجيا النووية لإيران (B.B.C, 2005, 18 Jan), إضافة إلى فرضها المقاطعة على عدد من المعاهد التكنولوجية الروسية التي ساعدت إيران في برنامجها النووي، كما فرضت حظراً في ديسمبر من نفس العام على تسع شركات أجنبية أخرى منها ستة شركات صينية أيضاً ، وشركتان هندية وأخرى نمساوية وذلك لبيعهم مواد تكنولوجية إلى إيران (B.B.C, 2005, 28 Dec.).

3.5.7 الأداة العسكرية

رغم عدم اتجاه الولايات المتحدة إلى استخدام هذه الأداة حتى الآن، إلا أنها لم تستبعد استخدامها في أي وقت فقد حرص مختلف المسؤولون الأمريكيون بما فيهم الرئيس جورج بوش نفسه على التأكيد بأن جميع الخيارات موجودة على الطاولة بما فيها الخيار العسكري. في 28 أكتوبر 2003 صرح "ريتشارد أرميتاج" نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس قائلاً:

"سياسة الولايات المتحدة هي احتواء السياسات الهدامة للحكومة الإيرانية مع فتح حوارات بناءة مع الشعب الإيراني... وضع إيران معقد جداً وهي تمر بمرحلة تحول دقيقة وصراع بين الإصلاحيين والمحافظين، هناك وجهات نظر متعددة حول كيفية التعامل مع إيران.. سياسة واحدة تصلح مع الجميع لن تفيد في ظل التعقيد الحالي للوضع، وكما قال الرئيس بوش ليس بالضرورة أن كل نزاع يحل بالقوة، جميع الخيارات موجودة على الطاولة، في هذه الأيام نسعى للتخصير لعقد لقاءات مع الإيرانيين بخصوص بعض المصالح المشتركة ولكن ليس هذا معناه عودة طبيعة العلاقات"

(Armitage, 2003)

كان واضحاً أن الولايات المتحدة مازالت تضع حساباتها في ذلك الوقت بالنسبة لحل الأزمة النووية الإيرانية في ظل متغيرات الوضع الإقليمي والدولي، حيث تعي واشنطن جيداً تداعيات استخدام هذه الأداة، فالموقف في إيران مختلف تماماً عن الموقف في العراق من التعقيد والتشابك، ولكن في مطلع شهر يناير 2005 نشرت مجلة نيويورك الأمريكية تقريراً لمحورها العسكري سيمور هيرش يفيد بأن "واشنطن قد جهزت وحدة كوماندوز خاصة تقبع حالياً في جنوب ووسط آسيا منذ صيف 2003 وتتولى عملية التجسس على المواقع النووية الإيرانية ومستودعات الصواريخ البالستية، وذلك بالتعاون مع خبراء باكستانيين وأوروبيين وإسرائيليين من أجل تحري الإجراءات اللازمة لمهاجمتها وتصفيتها من الجو" (عبد الفتاح، إبريل 2005 نقلاً عن هيرش 2005). ورغم أن البنّاجون شكك في البداية في مصداقية تقرير هيرش إلا أنه عاد و اعترف في 16 يناير 2005 بأن ثمة وحدة خاصة تدعى "وحدة الدعم الاستراتيجي" موجودة في جنوب ووسط آسيا وتعمل لنفس الغرض الذي ذكره هيرش (عبد الفتاح، إبريل 2005).

ورغم نجاح الولايات المتحدة في مساعيها لإحالة الملف إلى مجلس الأمن إلا أن الأزمة مازالت من التعقيد بمكان من حيث إمكانية حلها والتخلص منها بأي من الأدوات السابقة. ومن الجدير بالذكر أن الأوساط السياسية الإيرانية وخلال الأعوام من 2002 وحتى 2006 واجهت الضغوطات الأمريكية بحنكة شديدة وبراعة عالية في إدارة الأزمة، منطلقاً من إجماع داخلي إيراني على أن تطوير ملفها النووي هو قضية قومية تمتلك فيها الحق ولا يمكن التنازل عنها، بالإضافة إلى اقتناعها بأن الولايات المتحدة هدفها الأساسي هو إضعاف إيران بتجريدها من ثقل لا يستهان به وسلاح رادع لمواجهة أية تهديدات يتعرض لها كيانها ونظامها السياسي.

6.7 الخلاصة

يتضح من العرض السابق لتطورات الملف النووي الإيراني والسياسة الأمريكية تجاه هذا الملف والأدوات التي تستخدمها في تنفيذ هذه السياسة، أن الملف النووي الإيراني يمثل قلقاً عميقاً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وورقة مؤثرة في يد طهران تسعى واشنطن للتخلص منها بشتى الوسائل. ولكن من الواضح أنه لا يوجد سياسة واضحة أو إستراتيجية ثابتة تتعامل بها الولايات المتحدة مع الملف ، بل هناك حكم مسبق على إيران وملفها النووي لم يغيره ما ينتج عن مفاوضات الترويك الأوربية أو حتى ما تسفر عنه تقييمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما يزيد من صعوبة الوضع محاولة إيران الحصول على تسوية للملف النووي في إطار تداخله مع ملفات أخرى كالملف العراقي والأفغاني والواقع الإقليمي في الشرق الأوسط.

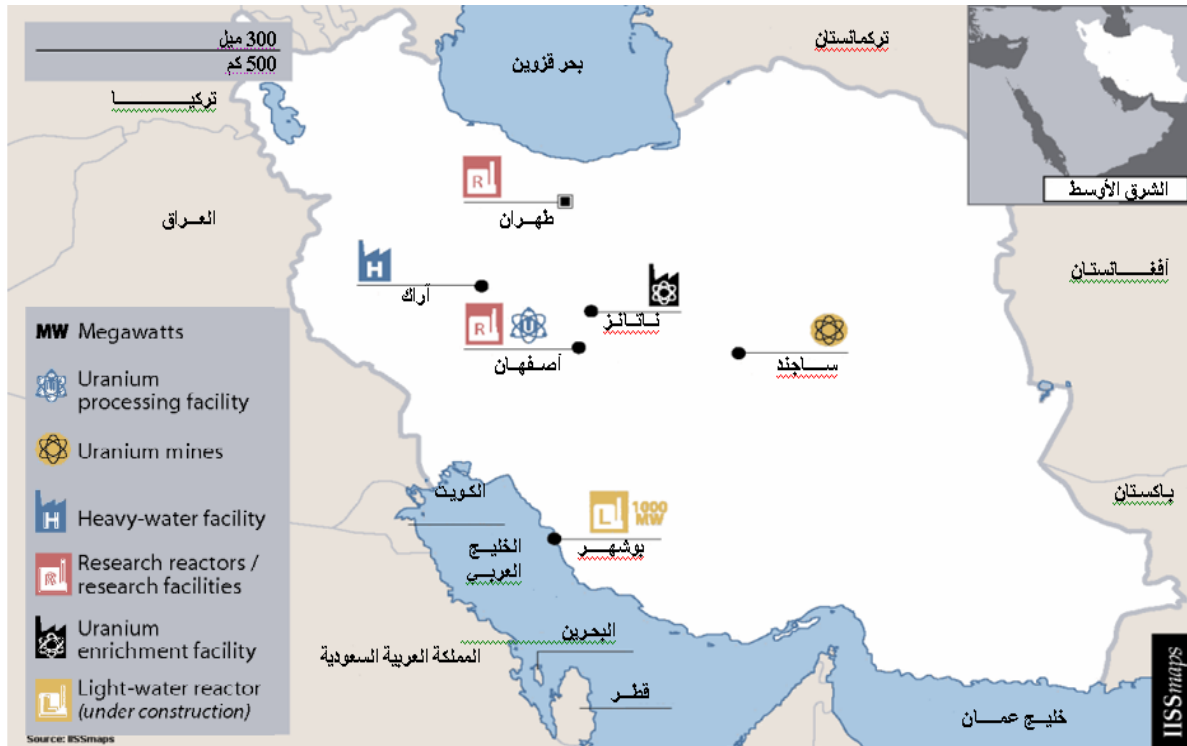
والسؤال الذي يجب أن يطرح هو لماذا تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء على البرنامج النووي الإيراني رغم الإصرار الإيراني على أنه مشروع سلمي؟

للإجابة على هذا السؤال يجب العودة إلى تقرير للجنة الاستخبارات الدائمة في مجلس النواب الأمريكي أغسطس 2006 الذي وصف إيران بأنها عبارة عن تهديد استراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها، وأورد أسباب التهديد الاستراتيجي الذي تمثله إيران حال حصولها على السلاح النووي فيما يلي:

" — تشجيع الطموحات الإقليمية للقيادة الإيرانية في لعب دور بارز ومؤثر في المنطقة إما بشكل مباشر أو عبر المنظمات التي تدعمها مما سيهدد الاستقرار والأمن لأصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها.
— حصول إيران على السلاح النووي سيوفر لها الضمان والحماية والردع وسيدفعها إلى استعمال القوة ضد القوات الأمريكية وحلفائها .

— حصول إيران على السلاح النووي سيزيد من التوتر في المنطقة. فإسرائيل ستجد من الصعب جداً لها العيش في محيط إيران نووية ولذا فمن غير المستبعد قيامها بضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية ، وعملية مثل هذه غير محسوبة العواقب يمكن أن تؤدي إلى أعمال ثأرية وتزيد الهجمات الإرهابية وتدفع المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار " (U.S House Of Representative, 2006).

ولكن تلك الأسباب التي ذكرها التقرير— وان كانت بلا شك هامة — تجعل دول أخرى في المنطقة مهددة للولايات المتحدة مثل باكستان وحتى إسرائيل نفسها، فلماذا هذه الحرب على إيران وحدها؟ الحقيقة أن إيران هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لها نظام إسلامي "راديكالي" معارض للسياسات الأمريكية ومعرقل لتطبيق إستراتيجيتها في المنطقة. ورغم محاولات الولايات المتحدة في إضعافه إلا أنه استطاع أن يصمد ويعود إلى ثقله الإقليمي بشكل فاعل ومؤثر في السياسات الإقليمية في المنطقة. كذلك البرنامج الإيراني سيشجع دول عربية أخرى في المنطقة على إتباع نفس النهج إذا لم تسع الولايات المتحدة لإيقافه، وقد بدأت فعلاً أصوات داخل مصر والعربية السعودية تنادي بتطوير برنامج نووي سلمي.



خريطة 1.7 مواقع المنشآت النووية الإيرانية (Nuclear Threat Initiative, Jan. 2006)

جدول 1.7: البنية التحتية النووية الإيرانية ذات الصلة بتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتباراً من يناير 2004 (كايل، 2004).

الموقع	نوع المنشأة	الوضع
أراك	مفاعل أبحاث	مفاعل ماء ثقيل قدرته 10ميغاواط (حراري) في مرحلته التصميمية النهائية، بدأ فيه البناء عام 2004.
بوشهر	مجمع بوشهر النووي	مفاعلان نوويان بقدرة 1000 ، 1300ميغاواط (كهربائي)، بدأ العمل بهما في عهد الشاه السابق، وتوقف بعد ذلك إثر الثورة الإسلامية. عاد العمل للموقع بعد اتفاق روسي إيراني ، ويوجد في الموقع الآن مفاعلان أحدهما يوشك على الانتهاء.
مركز أصفهان للتكنولوجية النووية	مفاعلات أبحاث، مجموعات حرجة، مختبر تصنيع الوقود، مصنع تصنيع الوقود، منشأة تحويل اليورانيوم	عاملة
كاراج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة	في طور البناء، تعمل جزئياً
لاشقر أبعاد	مصنع تكتيف بالليزر	موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم في 2002-2003 بواسطة معدن اليورانيوم غير المصرح عنه ، وقد تم تفكيك الأجهزة وإخضاعها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو 2003.
نانتز	مصنع نابذة الغاز . منشأة تكتيف اليورانيوم.	مشيد تحت الأرض، منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث. تحتوي على ألف جهاز طاردة مركزي وذلك ضمن خطة للحصول على 50000 جهاز من نفس النوع . عثر فيه على درجات يورانيوم من النوع الذي يستخدم في الأسلحة وتم تعليق العمل فيه 2003 ولكن تم إعادة العمل فيه عام 2006
مركز طهران للأبحاث النووية	مفاعل أبحاث . مختبرات جابر بن حيان	مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغاواط، شغل ومطابق للضمانات الدولية. شغالة موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية بما فيها إنتاج معدن اليورانيوم
طهران	شركة كهرباء كالاي	فككت في اواسط 2003 كانت تضمن ورشة لإنتاج قطع النابذات واختبارها

القدرات الصاروخية الإيرانية (وسائط إيصال السلاح النووي)

في 7 يوليو 2003 أعلنت إيران أنها وبنجاح قامت بتطوير صاروخ "شهاب 3" الذي يبلغ مداه ما بين 1300 إلى 1500 كيلومتر وهو ما يعني وصوله إلى أهداف بعيدة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط (الراوي، 2006). أي أنه يصل إلى تركيا وإسرائيل والعربية السعودية وإلى القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج، وعلق "ريتشارد باوتشر" الناطق باسم الخارجية الأمريكية حول الموضوع قائلاً: "بأن اختبار إيران للصاروخ يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة والشرق الأوسط بصفة عامة" (Nuclear Threat Initiative, 2006). إذا ما قدر لإيران أن تحصل على السلاح النووي فإن صاروخ "شهاب 3" هو الوسيلة المناسبة لحمل السلاح النووي. وفيما يلي عرض للقدرات الصاروخية الإيرانية التي يمكن أن تشكل وسائط لحمل السلاح النووي:

جدول 2.7 : الصواريخ الباليستية الإيرانية: الوسائط الإيرانية لحمل السلاح النووي
(The Risk Report, March-April, 2004)

الاسم	المدى	مقدار الشحنة المتفجرة	نوع الوقود	المصدر	الحالة
سكود بي (شهاب 1)	يصل إلى 300 كم	770-860 كغم	سائل	ليبيا، كوريا الشمالية	نشر
سكود سي (شهاب 2)	حوالي 500 كلم	حوالي 700 كغم	سائل	كوريا الشمالية	نشر
شهاب 3	1300 كلم	حوالي 750 كغم	سائل	روسيا ؛ كوريا الشمالية	تم اختباره. عدد محدود منه يمكن أن يكون قد نشر
شهاب 4	بين 1800 و 2000 كيلومتر	حوالي 1000 كغم	سائل	مشتقا من الصاروخ الروسي ساندال SS4	غير مؤكد

الفصل الثامن

النتائج والسيناريوهات الأمريكية المحتملة
للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني

الفصل الثامن

النتائج والسيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني

اهتمت هذه الرسالة بمعالجة واحد من الموضوعات الساخنة على الساحة الدولية في الوقت الحالي وهي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة ملفها النووي في الفترة من 2001 وحتى 2006. وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تناولتها الدراسة: أولها المحددات أو المدخلات التي تتشكل في إطارها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي. وثانيها الكيفية التي تصنع بها هذه السياسة وأجهزة صنعها والتفاعلات بينها. وثالثها كان نتاج التفاعل بين المحددات وعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية حيث استعرض هذا المحور وحل قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي في ظل البيئة الإقليمية والدولية المعقدة والتي تمثلت في غزو كل من أفغانستان والعراق وما ترتب على هذا الغزو من انعكاسات، كذلك الموقف الأمريكي من بروز أزمة الملف النووي الإيراني على الساحة الدولية والأدوات التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في سبيل عرقلة وإيقاف هذا الملف.

وخلصت الدراسة من خلال استعراض هذه المحاور إلى مجموعة من النتائج هي:

- أن سيطرة المحافظين الجدد بزعامة جورج بوش الابن على البيت الأبيض في فترة البحث أدت إلى اتباع سياسة أحادية تصعيدية تجاه إيران مستغلين غياب الرادع الدولي والمعارضة الداخلية وتعاضم النفوذ الأمريكي في المؤسسات الدولية. وقد اتسم الحقل الأيديولوجي في فترة البحث بصراع رئيسي بين المحافظين الجدد من ناحية وإسلامي الجهاد المسلح من ناحية أخرى. فالإدارة الأمريكية ترى إيران بنظامها الأيديولوجي الإسلامي "المتشدد" مهدداً استراتيجياً لها ولمصالحها الحيوية ومعرقلاً للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط. وبات هدف السياسة الأمريكية منذ العام 2003 وتحديداً بعد سقوط بغداد هو تغيير النظام الحاكم في إيران. ولكن تطورات الملف العراقي وفشل الاستراتيجية الأمريكية في العراق أدى إلى تغيير في التكتيك وليس في الهدف .
- رغم وجود منحنى واضح للتصعيد من قبل السياسة الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي إلا أنه لا توجد إستراتيجية أمريكية ثابتة ومحددة للتعامل مع الملف النووي الإيراني في ظل غياب معلومات استخباراتية أكيدة تبرهن على أن إيران تتبع برنامجاً نووياً سرياً.

- أثبتت إيران أنها رقم صعب في معادلة قوة التأثير الإقليمية لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاوزه. فهي تؤمن بقدرتها على ملء الفراغ في منطقة الخليج العربي. كما أنها استطاعت وببراعة استثمار أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية لصالحها، واتبعت إستراتيجية خلط الأوراق في تعاملها مع الولايات المتحدة وتجاوز الأزمات التي حاولت الولايات المتحدة أن تدفع بها إليها .
- أن تضخيم الخطر الإيراني هو صناعة اسرائيلية حيث تعتبر إسرائيل أن إيران هي الخطر الأكبر الذي يهدد وجودها ككيان في المنطقة ويخل بقوة الردع. وفي ظل ارتباط أركان الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد في فترة البحث مع اللوبي اليهودي زاد تأثير هذا المحدد بشكل كبير ونجح في منع أي تقارب أمريكي إيراني محتمل. وتعمل جماعات الضغط اليهودية ومؤسساتها وبجهد كبير في تضخيم الخطر الإيراني على المصالح الأمريكية واليهودية في منطقة الشرق الأوسط، ونجح في استصدار عدد من القوانين في الكونجرس الأمريكي ضد إيران وذلك في ظل غياب لوبي إيراني ضاغط يواجه فعالية استراتيجيات اللوبي اليهودي.
- أن الملف النووي الإيراني هو ملف سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى له أبعاد وتوجهات مرتبطة أساساً بالإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . تسعى الولايات المتحدة لاستغلاله بشتى الوسائل لزعة الداخل الإيراني ومن ثم إضعاف النظام وتغييره كهدف غير معلن للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

وتبعاً لما تقدمت به الرسالة من تحليل للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي. فإن السؤال القائم هو: هل نحن مقبلون على حل عسكري للأزمة النووية الإيرانية كما حدث مع العراق؟ أم هل سيتم حل الأزمة بطريقة سلمية كما حدث مع كوريا الشمالية؟ خاصة بعد نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي. حيث تم إصدار القرار رقم 1737 في ديسمبر 2006 والذي يدعو إيران لإيقاف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة وفرض عقوبات على أشخاص وكيانات مشاركة في البرنامج النووي الإيراني وبرنامج الصواريخ الباليستية، مع ملاحظة حرص القرار على استمرار المفاوضات بين الأطراف لحل الأزمة دبلوماسياً (Security Council, 2006) .

وشدد المسؤولون الأمريكيون وعلى رأسهم الرئيس جورج بوش الابن وفي أكثر من مناسبة بأن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة في التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني، وعليه يمكن القول بأن السيناريوهات أو الخيارات الأمريكية في التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني

تتصدر في أربعة سيناريوهات : الأول هو سيناريو تشديد العقوبات ، والثاني سيناريو الصفقة الشاملة، والثالث سيناريو الضربة العسكرية، أما الرابع فهو سيناريو الخلط بين عدد من الاستراتيجيات في سبيل التخلص من النظام الحاكم في إيران، مع مراعاة أن جميع هذه السيناريوهات تنطلق من الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود إيران بنظامها الأيديولوجي الإسلامي ومسلحة نووياً.

1.8 سيناريو تشديد العقوبات:

وهو ما يعني استمرار السيناريو الحالي الذي تتبعه واشنطن أي الاستمرار في عزل إيران دولياً وتشديد العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليها وعلى الموردين للبرنامج النووي وتقليص التعامل معها قدر الإمكان وذلك عبر الضغط على هذه الدول أو الأفراد أو الشركات أو أية كيانات أخرى تساعد البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى تشديد الرقابة على المعابر والحدود بين الدول مما سيؤدي إلى إضعاف الموقف الإيراني داخليا وخارجيا ومن ثم زيادة الضغوط الشعبية على النظام الإيراني الحاكم والتي من الممكن أن تؤدي إلى تليين الموقف الإيراني .

1.1.8 مؤشرات استمرار سيناريو تشديد العقوبات

- نجاح الولايات المتحدة بشكل نسبي في ضغوطاتها على بعض الدول التي كانت ترتبط بإيران مثل اليابان التي أعلنت تخفيض نسبة مشترياتها من النفط الإيراني مقابل زيادة نسبة المشتريات من دول الخليج الأخرى كالسعودية العربية.
- النفوذ الأمريكي الواسع في المنظمات والمؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والموقع الأمريكي على هرم النظام السياسي الدولي الحالي يتيح لها إجراء مزيد من الضغوط على الدول من أجل دفعها لتبني مزيد من التشدد تجاه إيران.
- نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تجاوز الجهود الأوروبية والروسية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن واستصدار القرار رقم 1737 والقرار 1747 اللذان يفرضان عقوبات على إيران وتجميد أصول بعض الأفراد والمسؤولين الإيرانيين المشاركين في البرنامج النووي الإيراني. ومن الجدير بالذكر أن إحالة الملف لمجلس الأمن كان مطلباً أمريكياً منذ بروز الأزمة النووية على الساحة الدولية.

- الموقف الأوروبي الحالي الذي يرى في العقوبات وسيلة ناجعة لوقف البرنامج النووي الإيراني خاصة بعد تعثر المفاوضات الإيرانية مع الترويكا الأوروبية لأكثر من مرة ولأسباب تكتيكية حيث يقتنع الأوروبيون بأن إيران غير جادة في مفاوضاتها وأن هدفها هو كسب مزيد من الوقت لإتمام مشروعها.

2.1.8 تحديات فعالية سيناريو تشديد العقوبات

- بات مشكوكا في فعالية العقوبات الأمريكية في تليين الموقف الإيراني من تخصيب اليورانيوم أمام الصمود الإيراني والتكيف معها فقد استطاعت إيران تطوير اكتفاء ذاتي داخلي وتطوير قدرة تقنية ذاتية. كما يرى بعض المحللين السياسيين أن أسلوب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين قد أثبت فشله في الوصول إلى هدفه المنشود فالحظر لم يضعف النظام الإيراني، ولم يمنع إيران من دعم الحركات "الارهابية" كما تسميها الولايات المتحدة، ولم ينجح في السيطرة على الجهود الإيرانية للاستمرار في المشروع النووي ولاشك أن احد الأسباب الهامة والمؤدية إلى فشل هذه السياسة هو عدم وجود سياسة غربية موحدة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في التعامل مع إيران (Milani, Summer 2005)
- تخضع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول لقاعدة المصالح وليس المبادئ ولهذا ترفض بعض الدول الانصياع للضغوطات الأمريكية بشأن العقوبات لانعكاساتها السلبية على استثمارات شركاتها في إيران.
- إمكانية إيران في الالتفاف حول العقوبات وإيجاد بدائل ولو كانت محدودة في توفير متطلبات وتقنيات البرنامج النووي الإيراني.
- للبعد الزمني في استعمال العقوبات مدلول حيث تحتاج العقوبات إلى فترة زمنية طويلة لتظهر آثارها وتداعياتها على النظام الإيراني.
- ما يمكن أن تفرزه العقوبات من زيادة في الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه إيران والبطالة المنتشرة بين أوساط الشباب، الأمر الذي يمكن أن يحدث نتائج عكسية فمن المحتمل أن يستغل النظام الإيراني هذا الوضع في تعبئة ثورية ضد الولايات المتحدة وحلفائها خاصة أن حق إيران في تطوير برنامج نووي هو قضية كبرياء قومي وإجماع وطني إيراني.

2.8 سيناريو الصفقة الشاملة:

ويدور هذا السيناريو حول حل الأزمة النووية الإيرانية في إطار مؤتمر دولي أو مفاوضات مشتركة بين أطراف الأزمة الرئيسيين وهم: الولايات المتحدة والترويكاف الأوروبية من جهة، وإيران وروسيا والصين من جهة أخرى في ظل التوازنات الدولية بين هذه الأطراف وضمن صفقة شاملة عبارة عن مجموعة من الحوافز تمنح لإيران مقابل تخليها عن تخصيب اليورانيوم.

1.2.8 مؤشرات حدوث سيناريو الصفقة الشاملة

- ظهور أصوات بارزة داخل مؤسسات الفكر الأمريكية مثل هنري كيسنجر وزبيجينو بريجنسكي تنادي بالعودة إلى الواقعية السياسية في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية خاصة بعد تراجع صورة الولايات المتحدة في العالم وفشل الاستراتيجية الأمريكية في العراق. ولعل من أبرز الانتقادات التي وجهت إلى استراتيجية الرئيس بوش الابن هو ما جاء في تقرير بيكر- هاملتون الصادر في ديسمبر 2006 عن "مجموعة دراسة العراق" التي يرأسها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر و لي هاملتون الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي. دعا التقرير إلى كسر الجليد الأيديولوجي الذي أحاطت به السياسة الخارجية الأمريكية نفسها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و ضرورة حل أزمة الولايات المتحدة في العراق عن طريق وضع الحلول جميعها على الطاولة كدفعة واحدة أي ربط الملفات الساخنة في إقليم الشرق الأوسط ببعضها، وحتمية الحوار مع إيران وسوريا كسبيل لحل إقليمي يعيد الاستقرار للمنطقة وبالتالي يضمن المصالح الحيوية الأمريكية.
- ما حدث على صعيد ملف كوريا الشمالية من انفراج سياسي بحل أزمتها النووية عبر محادثات سداسية جمعتها مع الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية توقف على أساسها كوريا الشمالية برنامجها النووي مقابل إعانات نفطية وغذائية . ومن الممكن استغلال حماسة كل من روسيا والصين لتطبيق مثل هذه المحادثات على الأزمة الإيرانية خاصة أن كلا من روسيا والصين المزودين الرئيسيين للبرنامج النووي الإيراني وقد سبق أن أعلنت كلاهما رفض أي تسوية عسكرية لحل الأزمة مع ملاحظة الاختلاف الشاسع في بيئة كل من الملفين.
- التطورات الدبلوماسية التي حدثت على صعيد حل أزمة الملف العراقي بمشاركة جيران العراق بما فيهم إيران وسوريا والولايات المتحدة والتي كان آخرها اللقاء الثلاثي الذي جمع بين كل من سفير الولايات المتحدة في العراق "رايان كروكر" والسفير الإيراني "حسن كاظمي قمي" في

بغداد 28 مايو 2007. واستمر اللقاء أربع ساعات وهو الاجتماع العلني الأول بين الطرفين منذ قطع العلاقات اثر أزمة الرهائن الأمريكيين 1979 . ورغم إعلان الولايات المتحدة بأن اللقاء لن يشمل سوى الملف العراقي إلا أن مثل هذه المفاوضات يمكن أن تشكل أرضية اختبار لجهود دبلوماسية مقبلة.

2.2.8 تحديات تنفيذ سيناريو الصفقة الشاملة

- التركة الثقيلة من العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وإيران والتي أسست قاعدة من عدم الثقة وسوء النوايا بين الطرفين، وقد تعززت أكثر بعد تصنيف إيران ضمن محور الشر إذ بدا ذلك للإيرانيين كخيانة أمريكية للمساعدة الإيرانية في أفغانستان والعراق، حيث بات الإيرانيون مقتنعون بأنه حتى لو رضخوا للضغوطات الدولية وأوقفوا برنامجهم النووي فإنهم سيصبحون هدفا سهل المنال للولايات المتحدة. ورغم أن هناك مفاوضات حول العراق فإن طهران مقتنعة من سابق تجربتها مع واشنطن في الملف الأفغاني بأنه ما أن تحصل الولايات المتحدة على مرادها حتى تتبنى موقفا أكثر راديكالية ضد إيران من السابق.
- عدم وجود أية بوادر أو مؤشرات ايجابية من كلا الولايات المتحدة وإيران يمكنها الدفع باتجاه التوصل إلى فهم مشترك للموقف الدولي بينهما وتؤدي إلى حدوث مفاوضات تثمر تعاوناً مشتركاً بعد فترة طويلة من العداء، وذلك على غرار ما حدث بين الصين والولايات المتحدة في أوائل السبعينات .
- التشدد الذي تتمسك به إيران فهي تصر على الجمع بين نزعتها الإمبراطورية الفارسية القديمة والحماسة الإسلامية المعاصرة وتحقيق حلم الحكم الإمبراطوري في منطقة الخليج العربي، كذلك الشكوك في رغبتها على الدخول في عملية تفاوض جدية لها نتائج مثمرة. وترى إيران أن الولايات المتحدة تحاول توريطها في الشأن العراقي وإلقاء اللائمة عليها في حدوث أي تطور سلبي في العراق وهو ما يقود في النهاية إلى عدم جدية أية مفاوضات بين الطرفين.

3.8 سيناريو الضربة العسكرية:

يقوم هذا السيناريو على استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية لضرب البنية التحتية للمنشآت النووية الإيرانية بعد استمرار إيران في تمسكها وإصرارها على إكمال البرنامج النووي في تحدي واضح للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتهديد صريح لإسرائيل. وتتفي الإدارة الأمريكية وعلى

رأسها الرئيس جورج بوش الابن جميع التقارير التي تحدثت عن وجود خطط عسكرية لضرب إيران مع عدم استبعاد الخيار العسكري. ويرجح محللون سياسيون أن هذا السيناريو سيحدث بعد أن تقوم إيران بعمل ما يستفز الأسرة الدولية كالانسحاب من معاهدة حظر الأسلحة النووية أو وقوع حدث إرهابي تلام به إيران ويستلزم ضربة لها بحسب الإستراتيجية الأمريكية.

1.3.8 مؤشرات احتمال حدوث سيناريو الضربة العسكرية

- الحملة المنسقة والمتصاعدة التي تشنها الإدارة الأمريكية على إيران بلغة شديدة الحدة من خلال إستراتيجية الحرب الإستباقية من حيث تصوير إيران على أنها تهديد على المدى القريب وذلك في محاولة ربطها بالإرهاب وتنظيم القاعدة وإثارة الفوضى في العراق. وهذه الحملة تعيد إلى الأذهان الحملة التي استبقت الغزو الأمريكي على العراق .
- الموقف الحالي للرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن فهو قد تعدى منتصف ولايته الثانية ولم يعد أمامه في العامين المقبلين ما يخشاه من انتخابات كونجرس أو ملف ترشيح للرئاسة حيث سيحسم بعيدا عنه وعن نائبه، فهو في موقع يؤهله للتصرف بجرأة واستخدام القوة العسكرية دون الخشية من انعكاسات ذلك على التوازنات الداخلية في الولايات المتحدة مع ملاحظة أن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لهما نفس الرؤية من الملف النووي الإيراني. (حمزاوي، 2006).
- استصدار قرار مجلس الأمن 1737 والذي يشكل على الصعيد العملي قاعدة للمضي قدما باتجاه الخيار العسكري بناء على تفسيراته الضمنية. فرغم أن القرار استند إلى المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على عقوبات لا تستدعي اللجوء إلى القوة المسلحة، إلا أن هذا القرار يعيد للذاكرة تجربة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 في نوفمبر 2002 والذي شكل مقدمة سياسية لغزو العراق (المرهون، إبريل 2007).
- التعزيزات العسكرية النوعية الأمريكية التي تدفع إلى مياه الخليج العربي فقد تم الدفع بحاملة الطائرات "جون ستينس" ترافقها المدمرة "أنيتيم" المزودة بصواريخ كروز، بالإضافة إلى وجود حاملة الطائرات "أيزنهاور" ليلتحق الجميع تحت إمرة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين.
- قيام الولايات المتحدة بتنفيذ مناورات عسكرية استعراضية قبالة السواحل الإيرانية تتضمن أسراب من المقاتلات المتطورة في إبريل 2007، وهي الأكبر منذ غزو العراق 2003 بمشاركة العديد من القطع البحرية الأمريكية.

- وجود خطط حربية جاهزة لدى البنتاجون وسلاح البحرية الأمريكية لإمكانية ضربة وقائية ضد إيران وتحصينات منشآتها النووية بصواريخ تحمل أسلحة نووية تكتيكية محدودة الإشعاع تتعدى ضربات محدودة وقد تفضي إلى حرب، وذلك حسبما يدعي المحلل العسكري في مجلة نيويورك الأمريكية سيمور هيرش (أمريكا أعدت خطة طارئة لقصف إيران، 2007، 26 فبراير، نقلاً عن هيرش، فبراير 2007).
- إصرار القيادة الإيرانية الحالية بزعماء الرئيس المتشدد احمدي نجاد على الاستمرار في برنامجها النووي معتبرة انه حق قومي وهدف استراتيجي يوفر لها قوة الردع.

2.3.8 تحديات تنفيذ سيناريو الضربة العسكرية

- تحديد الأهداف الإيرانية ونقاط التصويب القيمة من دون إحداث مستويات عالية من الأضرار فالمنشآت النووية الإيرانية مبنية في عمق الأرض، وهي مدعمة بأبواب مضادة للانفجارات وأسقف مصنوعة من خرسانة مضاعفة وجدران مشيدة من خرسانة بسمك 20سم. هذا بالإضافة إلى كثرة عددها (تشير بعض التقارير إلى أنها تتجاوز 400 هدف) ووجودها في مناطق آهلة بالسكان ومتفرقة.
- إن حجم وفعالية الضربة العسكرية يعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات الاستخبارية حول الأهداف الإيرانية، فمن الواضح أن إيران تعلمت من الدرس العراقي ومن برنامج كوريا الشمالية في إحاطة برنامجها النووي بسرية تامة وبتحصينات كبيرة.
- إن عملية عسكرية ضد إيران لن تؤدي بالضرورة إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، ولكنها ستعرقه لبعض الوقت ومن ثم ستشكل حافزا أقوى لإعادة تطوير البرنامج. ومن الممكن أن عملية عسكرية أمريكية تجعل إيران ضحية أمام العالم والمجتمع الدولي، خاصة إذا نتج عنها إزهاق لأرواح مدنيين، وبهذا يمكن لإيران تجنب الضغط الدولي وربما الانسحاب من معاهدة انتشار الأسلحة النووية ليتسنى لها تطوير برنامج تسليحي بيولوجي أو نووي. فالضربة العسكرية الإسرائيلية للعراق 1981 كانت دافعا ليطور العراق برنامج نووي تسليحي بعد ذلك لمدة عشر سنوات حتى عام 1991 حينما هاجمت القوات الأمريكية المنشآت العراقية في حرب ما يسمى "تحرير الكويت".
- إن ضربة عسكرية من شأنها تصعيد التوتر وعدم الاستقرار والفوضى خاصة مع شيعية إيران والفتنة الطائفية الموجودة في العراق بين السنة والشيعية. إضافة إلى أن إيران هددت أنها ستسعى لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة حيث أعلنت وجود خلايا نائمة ستكون مستعدة للتحرك عند بروز أول مؤشر على وجود تهديد حقيقي ضد طهران في المنطقة.

- أن الهجوم الأمريكي على إيران من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق حيث تستطيع إيران اللعب بورقة النفط فتدمر المنشآت النفطية على ضفتي الخليج العربي وتعرقل سير السفن في مضيق هرمز مما يشكل خطرا حقيقيا على الإمدادات النفطية للدول الغربية.
 - التورط الأمريكي في العراق والاستنزاف اليومي للقدرات العسكرية الأمريكية يمكنه أن يشكل تحديا لضربة عسكرية أمريكية مقبلة. فمن المتوقع أن تستمر المعاناة الأمريكية والمشاكل السياسية من الفوضى في العراق لسنوات مقبلة إذا استمر الوجود الأمريكي في العراق. وبالمثل فإن ضربة لإيران هي بمثل حرب شاملة وسيواجه إثرها النظام الأمريكي مستوى أكبر من المشاكل التي يواجهها في العراق.
 - تحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو مزيد من الواقعية خاصة مع نجاح الديمقراطيين في الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي واستقالة دونالد رامسفيلد ليعود التوازن إلى أجهزة صنع السياسة الأمريكية بعد سنوات من سيطرة البنتاغون على السياسة الخارجية والتنافس مع الاستخبارات الأمريكية. وجاء تعيين روبرت جيتس وزيرا للدفاع ليلقي ترحيبا شديدا من وزارة الخارجية وجماعات الاستخبارات، كذلك فإن الوزير الجديد هو من الداعمين للحوار مع إيران.
 - لا يمكن بأي حال مقارنة إيران بأي دولة في المنطقة فايران دولة تتمتع بثقل إقليمي بارز وتاريخ إمبراطوري طويل راسخ في الذهنية الإيرانية، وهي تمتلك أوراق لعب كثيرة في المنطقة فبنيتها الاقتصادية معقدة وعدد سكانها ثلاث أضعاف عدد سكان العراق ويمكن للضربة العسكرية أن تدفع بحرب شاملة إقليمية حيث من المتوقع أن تجر إيران إسرائيل إلى هذه الحرب، كما أنها من الممكن أن تتجاوز الخلافات العقائدية بينها وبين تنظيم القاعدة لتتطلق سلسلة من الهجمات على المصالح الأمريكية ليس في الخليج العربي فحسب بل في العالم اجمع.
 - المواقف الدولية الراضية لتنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران كالموقف الروسي والصيني، أما بالنسبة للأوروبيين فرغم أنهم يرفضون وبشدة تطوير إيران لبرنامج نووي وعبروا عن انزعاجهم الشديد من إصرارها على استئناف أبحاثها النووية، إلا أنهم مازالوا يفضلون الحل السياسي كسبيل لحل الأزمة لما للحل العسكري من آثار سلبية على العلاقات الأوروبية الإيرانية الاقتصادية كما أن الضربة العسكرية الأمريكية ستقضي على دور أوروبي في المنطقة حاولت أوروبا أن تستعيده من خلال مفاوضاتها الدبلوماسية حول الملف النووي الإيراني.
- وبناء على ما تقدم فإن نتائج الضربة العسكرية لإيران ستكون كارثية في ظل البيئة الإقليمية والدولية السائدة حاليا، ولكنها خيار غير مستبعد في ظل إدارة أمريكية متعطسة بها دوائر سياسية

لها فكر أيديولوجي متصهين، وتستطيع إقناع بوش الابن بأنه المخلص من الشر الإيراني. هذا بالإضافة إلى إلحاح إسرائيلي مستمر على إنهاء الملف النووي الإيراني بالقوة العسكرية.

4.8 سيناريو الخلط

الملف النووي الإيراني هو ملف سياسي اقتصادي يأتي ضمن مجموعة من الملفات الساخنة المتشابكة في منطقة الشرق الأوسط. فكل من الولايات المتحدة وإيران تتبعان نفس السياسة في التعامل مع الملف كل من زاويته ، فالحرب النفسية بين الطرفين دائرة على أشدها فحين قامت الولايات المتحدة بمناوراتها العسكرية وتسريب التقارير التي تتحدث عن خطط جاهزة للهجوم على إيران ، كانت إيران قد سبقتها بعرض ضخم لقدراتها العسكرية وإعلانها نجاح تجاربها على مجموعة من الصواريخ منها أسرع صاروخ بحري في العالم، وصاروخ آخر لا يكتشفه الرادار فيما عرف بمناورات "الرسول الأعظم"، بالإضافة إلى إعلان نجاحها في اكتشاف دورة وقود نووي كاملة (قزلان، 2006، 10 أكتوبر) .

في المرحلة الحالية تملك إيران العديد من أوراق الضغط واللعب المؤثرة على استقرار المنطقة ومن الواضح أن الولايات المتحدة في ظل وضعها الحالي في العراق والوضع المتوتر في الشرق الأوسط ككل وقدرات إيران الصاروخية والعسكرية تعلم المدى الذي يمكن أن يصل إليه الرد الإيراني على الضربة العسكرية وما يمكن من أن تشكله تلك الضربة من تهديد على المصالح الأمريكية النفطية وامن إسرائيل واستقرار المنطقة بشكل عام، كما أن الإدارة الأمريكية مقتنعة إلى أن النظام الإيراني الحالي هو الخطر الأكبر على مصالحها فإذا ما تم تغيير هذا النظام يمكن عندها حل جميع المسائل العالقة بين البلدين بما فيها الملف النووي.

من المحتمل أن تتبع الولايات المتحدة سيناريو خلط بين جميع السيناريوهات السابقة مع تأخير الضربة العسكرية والانتظار حتى توسع إيران برنامجها النووي مما يسمح بفرصة أكبر لاستهداف مواقع إيرانية قيمة في ظل دعم عالمي وإجماع دولي وإقليمي. كذلك تأخير الضربة العسكرية سيمنح الولايات المتحدة فرصة لترتيب أوضاعها في المنطقة، والتخلص من قوة إيران الإقليمية عبر سحب الأوراق التي تمتلكها في المنطقة والمتمثلة في حلفائها الإقليميين من حركات المقاومة الإسلامية المسلحة مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي والتي ستتكفل بهم إسرائيل ، كذلك احتواء العناصر الشيعية في العراق وضرب البنية التحتية للمقاومة العراقية. أما بالنسبة لسوريا

الحليف التقليدي لإيران من الوارد جدا احتوائها عبر دخولها في مفاوضات سلام مع إسرائيل طويلة الأمد خاصة أنها في وضع لا تحسد عليه داخليا وخارجيا. كذلك ستقوم الولايات المتحدة بمحاولة احتلال أماكن حساسة في الخليج العربي قرب مضيق هرمز للتخفيف من أي رد قد تقوم به إيران تجاه حركة ناقلات النفط في الخليج.

بالتزامن مع ذلك تعمل الولايات المتحدة على تنشيط أجهزة استخباراتها وخاصة السي آي إي في زعزعة الوضع الداخلي الإيراني وتمويل الجماعات الانفصالية المسلحة في إيران وإثارة مجموعة من الاضطرابات في مناطق الأقليات العرقية على الحدود الإيرانية، وفي هذا السياق شهدت إيران في العام المنصرم مجموعة من الحوادث التي نفذاها الأكراد في الغرب والأذربيون في الشمال الغربي والأهوازيون العرب في الجنوب الغربي والبالوشيون في الجنوب الشرقي من إيران. (السي آي إيه تمويل الفوضى في إيران، 2007، 26 فبراير نقلاً عن الصندي تليجراف فبراير 2007).

ومن المحتمل في ظل التكتيكات السابقة واستمرار حدوثها أن تنطلق مبادرة سلمية علنية للجمع بين الولايات المتحدة وإيران للتوصل إلى حل الأزمة بين الطرفين من خلال إطار دولي يجمع باقي الأطراف المشاركة كالترويك الأوروبية والصين وروسيا. ولا ينفصل هذا الخيار عن باقي الخيارات بل كلها ستسير في اتجاه واحد لتلتقي في نقطة واحدة هي تغيير النظام الإيراني والانهاء من أزمة الملف النووي.

ومن خلال العرض السابق للسيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- جميع السيناريوهات تنطلق من فرضية عدم سماح الولايات المتحدة لإيران بتهديد مصالحها ومصالح حلفائها والاستمرار في سياستها الإقليمية وتمسكها بالبرنامج النووي.
- أن الظروف الإقليمية حالياً لا تناسب ضربة عسكرية أمريكية لإيران في ظل التوترات السائدة في الإقليم والتورط الأمريكي في الخليج، إلا إذا غامر الرئيس الأمريكي وراهن على قوة بلاده في الردع، واعتبر نفسه المخلص من الشر الإيراني.
- من الوارد جدا إتباع سيناريو الصفقة الشاملة في محاولة من الإدارة الأمريكية لاحتواء الموقف في الخليج العربي وإعادة ترتيب وضعها وأوراقها في المنطقة.

- الملف الإيراني هو ملف سياسي اقتصادي تسعى الولايات المتحدة لاستغلاله بشتى الوسائل لزعة الداخل الإيراني ومن ثم إضعاف النظام وتغييره كهدف غير معلن للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

وبغض النظر عن أي من السيناريوهات المطروحة والتي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، فإن ذلك سيكون له تداعيات غير متوقعة على منطقة الشرق الأوسط وعلى صورة الولايات المتحدة في العالم كقوة عظمى... ولعل الأيام القادمة ستجيب عن بعض الأسئلة التي طرحتها هذه الرسالة.. وستولد أسئلة أخرى بحاجة إلى إجابة في المستقبل...

المراجع:

الكتب باللغة العربية

أحمد، س. أ. (2001): التجارب النووية في آسيا والنظام العالمي الجديد. في: م. محمد إبراهيم (محرر). الخيار النووي في الشرق الأوسط (ص ص 509-529)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية - مركز دراسات المستقبل، بيروت.

إدريس، م. (2000): النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى. سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بحيري، م. (1982): السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر. في: خ. قاسمية وآخرون (مؤلفون). السياسة الأمريكية والعرب (ص ص 47- 73)، الطبعة الأولى. سلسلة كتب المستقبل العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بروستوفتزر، ك. (2003): الدولة المارقة - الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى. فاضل جتكر (مترجم). الحوار الثقافي، بيروت .

البيسوني، خ.م. (2006): التحول العاصف في إيران - سياسة إيران الخارجية بين عهدين: الإمبراطوري والإسلامي، الطبعة الأولى. دار الأحمدى للنشر، القاهرة.

بلوم، و. (2002): الدولة المارقة - دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، الطبعة الأولى. ترجمه كمال السيد. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، مصر.

بن، أ. (2006): المظلة الأمريكية وفائدتها في: أ. أبو هدبة (مترجم). إسرائيل والمشروع النووي الإيراني (ص ص 195- 198)، الطبعة الأولى. مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت.

بوديل، ن.، وول، ك. (2004): الحد من التسلح واتفاقات نزع الأسلحة. في: ح. حسن وآخرون (مترجمون). التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي - الكتاب السنوي (ص ص 1085-1121)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت.

بوريسوف، ر. (1982) : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات. ترجمه شوكت يوسف. دار دمشق للطباعة والنشر، سوريا.

بولوك، ج. (1988) : الخليج. ترجمه دهام موسى العطاونة. مطبوعات دهام العطاونة، لندن.

بيكر، ج.(2002): سياسة الدبلوماسية - مذكرات جيمس بيكر، الطبعة الثانية. ترجمه مجدي شرشر. مكتبة مدبولي، القاهرة.

تاير، ب. (2004): السلام الأمريكي والشرق الأوسط - المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة العربية بعد 11 أيلول. ترجمه عماد فوزي شعبي. مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت.

تيري، ج.ج. (2006): السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - دور مجموعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، الطبعة الأولى. ترجمه حسان البستاني. الدار العربية للعلوم، بيروت.

جامعة عين شمس، مركز دراسات الحضارات المعاصرة (2003): أوراق إيرانية معاصرة - إيران في عهد خاتمي، العدد الثاني. جامعة عين شمس ، القاهرة.

جرجس، ف.(2000): السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حامد، ر. (2002): الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية . في: أ. يوسف، و م. حمزة (محرران). صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية (ص ص 55-80)، الطبعة الأولى. مطابع الأهرام، القاهرة.

حرب، أ. (1982): الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي - مصالح ثابتة وسياسات متغيرة. في: خ. قاسمية و آخرون. السياسة الأمريكية والعرب (ص ص 173 - 189). الطبعة الأولى. سلسلة كتب المستقبل العربي2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

دورتي، ج.، بالاستغراف، ر.(1985): النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمه وليد عبد الحي. كاظمة للنشر والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

الراوي، ر.(2006): البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى. دار الأوائل، دمشق.

ربيع، م.ع. (1990): صنع السياسة الأمريكية والعرب، الطبعة الأولى. دار الكرمل للنشر، عمان. ريس، إ.(1989): التوسع الأمريكي في الخليج. ترجمه موفق الدليمي. دار التقدم ، موسكو.

سري الدين، ع. ع. (2002): الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الاسلامي، الطبعة الأولى. دار الهادي، بيروت.

سسكند، ر. (2004): ثمن الولاء، جورج بوش، البيت الأبيض، وتعاليم بول أونيل، الطبعة الأولى. ترجمه مركز التعريب والبرمجة. الدار العربية للعلوم، بيروت.

سعودي، هـ. (1986): السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)، الطبعة الثانية. سلسلة أطروحات الدكتوراه (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

سعودي، هـ. (2002) : السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في: أ. يوسف، م. حمزة (محرران). صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية (ص ص 55-80). الطبعة الأولى. مطابع الأهرام، القاهرة.

سكاون، ب (2003) : أميركا الكتاب الأسود، الطبعة الأولى. ترجمه إيناس أبو حطب. الدار العربية للعلوم، مطبعة المتوسط، بيروت .

سنايدر، ر. (2003): الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما، الطبعة الأولى. سلسلة محاضرات الإمارات (69)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

السويدي، ج. (1996): المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران. في ج. السويدي (معد) إيران والخليج (ص ص 465-498)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

سيجف، ش. (1983): المثلث الإيراني - العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية، الطبعة الأولى. ترجمه غازي السعدي. دار الجليل للنشر، عمان.

سيجف، ش. (1990): المثلث الإيراني - دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية - الأمريكية، الطبعة الأولى. ترجمه دار الجليل. دار الجليل للنشر، عمان.

شاش، ط . (2001): العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل. في: الإمبراطورية الأمريكية - صفحات من الماضي والحاضر (ص ص 269-328)، الطبعة الأولى. مكتبة الشروق، القاهرة.

الشطي، أ. (2002): تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. في: أ. بيضون وآخرون (مؤلفون) العرب والعالم بعد 11 أيلول (ص ص 133-160)، الطبعة الأولى. سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

صلوخ، ف. (2002): أمركة النظام العالمي – الأخطار والتداعيات، الطبعة الأولى. دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، بيروت.

الطناحي، م. (2005): الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي – دراسة تاريخية سياسية (1971-1990)، الطبعة الأولى. مطبعة المغربي، المؤسسة السعودية، مصر.

عبد الحليم، أ. (2001): خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، في م. منصور(محرر)الخيار النووي في الشرق الأوسط (ص ص 453-465)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

عبد الساتر، ل. (1989): قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر. منشورات دار المجاني، بيروت.

عبد الظاهر، م. (2003): النفط في السياسة الخارجية الأمريكية "حسابات النفط في الحرب العراقية". مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.

عتريسي، ط. (2006): الجمهورية الصعبة – إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، الطبعة الأولى. دار الساقى، بيروت.

فرسون، س. (2002): جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب. في: أ. بيضون وآخرون (مؤلفون) العرب والعالم بعد 11 أيلول (ص ص 187-227)، الطبعة الأولى. سلسلة كتب المستقبل العربي (23) ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

كارتر، أ.، بيري، و. (2001): الدفاع الوقائي – إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، الطبعة الأولى. ترجمه أسعد حليم. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

كايل، ش.، ن. (2004): الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها. في: ح. حسن وآخرون (مترجمون) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي (ص ص 845-874)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت.

كوردزمان، أ. (1995): القدرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (6). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.

كوردزمان، أ. (1996) : قدرات إيران العسكرية، هل هي مصدر تهديد؟ في ج. السويدي (معد) إيران والخليج – البحث عن الاستقرار (ص 398-400)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

كيسنجر، هـ. (1973): مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية. أعده حسين شريف. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

المجدوب، ط. (2001): السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين. في: الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، (ص ص 329-391)، الطبعة الأولى. مكتبة الشروق، القاهرة.

مسعد، ن. (1993): أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (1989-1993)، في: ج. زكريا قاسم، ي. لبيب رزق (محرران) العلاقات العربية الإيرانية (ص ص 369-390). معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة .

مسعد، ن. (2001): صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مسعد، ن. (2002): السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، في: أ. يوسف، م. حمزة (محرران) صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية (ص ص 163-209)، الطبعة الأولى. مطابع الأهرام، القاهرة.

المشهد الإسرائيلي (2006): الملف النووي الإيراني في رأس اهتمامات إسرائيل – الوقائع والدلالات، في: أ. أبو هدية (مترجم) إسرائيل والمشروع النووي الإيراني (ص ص 15-31)، الطبعة الأولى. مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت.

مقلد، إ.، ص. (2001): العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع، الطبعة الأولى. جامعة أسيوط، مصر.

منصور، م. (1995): الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. مطبعة مدبولي، القاهرة.

ميلاني، م. (1996): سياسة إيران في الخليج ، من المثالية والمواجهة إلى البراجماتية والاعتدال. في: ج. السويدي (معد) إيران والخليج (ص ص 119-140)، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

نصيف، ل. (1989): جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية – تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية. المكتبة الوطنية، بغداد.

نيكولز، ج. (2006): ديك تشيني – رئيس أمريكا الفعلي، الطبعة الأولى. ترجمه محمود برهوم، ورغدة عزيزية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

هادار، ل. (2005): عاصفة الصحراء – فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ترجمه سعيد الحسنية. الدار العربية للعلوم، بيروت.

هالبر، س.، كلارك، ج. (2005): التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي. ترجمه عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي، بيروت.

هنتر، ش. (2001): إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (38). مركز الإمارات للدراسات والبحوث. أبو ظبي.

هويدي، ف. (1988) : إيران من الداخل، الطبعة الثانية. مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

هيكل، ح. (1982): مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، الطبعة الأولى. دار الشروق، القاهرة.

الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية (ب،ت): نظام الحكم الأميركي. وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن.

الدوريات:

أبو طالب، ح. (يوليو، 2005): "هل يتجه النظام الدولي نو التعددية القطبية". السياسة الدولية. العدد 161. ص ص 196-200.

أزمة البرنامج النووي الإيراني (2006): التقرير الاستراتيجي العربي. العدد 21، ص ص 257-267.

اعتقال الآلاف من الطلبة في إيران (أغسطس، 2003): منظمة العفو الدولية، النشرة الإخبارية. ص 4.

أمريكا أعدت خطة طارئة لقصف إيران (2007، 26 فبراير): جريدة القدس، ص 1.

إيران هيمنة المحافظين مجدداً (2005): التقرير الاستراتيجي العربي. العدد 20، ص ص 220-231.

باري، م. (إبريل، 1997): "واشنطن — طهران، من الاحتواء إلى التورط". في: ن. الأصفهاني (معد) قراءات إستراتيجية، العدد 4. ص ص 3-7.

البيسوني، س. ز (يوليو، 2006): "كيف تدير إيران علاقاتها مع الدول الكبرى". السياسة الدولية، العدد 165. ص ص 112-115.

بيليج، ك. (فبراير، 2006): "إعادة التفكير في إيران". في: سمير البيسوني (معد). قراءات إستراتيجية، العدد الثاني. ص ص 13-17.

تعثر بناء الدولة في أفغانستان (2003): التقرير الاستراتيجي العربي، العدد 17، ص ص 125-134.

"إيران المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على الإرهاب" (2006، 24 أغسطس): جريدة الأهرام. ص 25.

حمزاوي، ع. (ديسمبر، 2006): "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان". المستقبل العربي، العدد 334. ص ص 6-14.

راشد، س. (أكتوبر، 2004): "إيران وواشنطن ... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة". السياسة الدولية، العدد 158. ص ص 162-166.

راشد، س. (يوليو، 2006): العرب ونووية إيران. السياسة الدولية، العدد 165. ص ص 120-123.

سعيد، م. (يوليو، 2005): "مصير الأيديولوجيا في السياسة الدولية". السياسة الدولية، العدد 161. ص ص 90-102.

سلامة، م. (إبريل، 2006): "الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية". كراسات إستراتيجية، العدد 162، ص ص 6-32.

سليمان، ع. (2004): مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة. السياسة الدولية، العدد 158. ص 231.

السي أي إيه تمويل الفوضى بإيران (26 فبراير، 2007) : جريدة القدس. ص 27.

سيناريوهات أمريكية وإسرائيلية لضرب منشآت إيران النووية (17 فبراير، 2007) : جريدة القدس. ص 19.

الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة بوش الابن (2005): التقرير الاستراتيجي العربي، العدد 20، ص ص 175-187.

الشوربجي، م. (يوليو، 2005): "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية". السياسة الدولية، العدد 161. ص ص 206-215.

الشوربجي، م. (أكتوبر، 2004): "انتخابات الرئاسة الأمريكية، مأزق الديمقراطيين وفرصهم". السياسة الدولية، العدد 158. ص ص 9-20.

الشوربجي، م. (يناير، 2001) : انتخابات الرئاسة الأمريكية 2000، السياسة الدولية، العدد 143، ص ص 8-11.

الشوربجي، م. (يناير، 2001): "انتخابات الرئاسة الأمريكية 2000"، السياسة الدولية، العدد 143، ص ص 8-9.

عبد السلام، م. (ديسمبر، 2004): السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط. كراسات إستراتيجية، العدد 146. ص ص 1-11.

عبد السلام، م. (يوليو، 2005): "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين". السياسة الدولية، العدد 161. ص ص 232-235.

عبد الشافي، ع. (إبريل، 2005): "السياسة الخارجية الأمريكية، قضايا وإشكاليات". السياسة الدولية، العدد 160. ص ص 154-162.

عبد العظيم، أ. (أكتوبر، 2004): "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي". السياسة الدولية، العدد ص ص 30-38.

عبد الفتاح، ب. (إبريل، 2005): "أمريكا وإيران ... مواجهة أم مصالح". السياسة الدولية، العدد 160. ص ص 166-170.

قيلان، م. (2006، 10 أكتوبر): "هل ينجح الردع المتبادل في منع نشوب حرب الخليج الرابعة؟". جريدة القدس. ص 22.

كمال، م. (يناير، 2005): "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية". السياسة الدولية، العدد 159. ص ص 36-41.

كوردسمان، أ. (مايو، 2007): "غارات إسرائيلية وأمريكية على إيران: تحليل تأملي". المستقبل العربي، العدد 339. ص ص 28-49.

الماضي الإسرائيلي في المشروع النووي الإيراني (2007، 10 فبراير): جريدة القدس. ص 24.

محمود، أ. (مارس 2001): التعاون النووي بين روسيا وإيران. مختارات إيرانية. العدد 8. ص ص 16-19

محمود، أ. (فبراير، 2005): "الأزمة النووية الإيرانية — تحليل لاستراتيجيات الصراع". كراسات إستراتيجية، العدد 149. ص ص 2-13.

مخيمر، أ. (إبريل، 2007): "المواجهة الأمريكية الإيرانية، تصعيد أم تهدئة". السياسة الدولية، العدد 168. ص ص 138-141.

المرهون، ع. (إبريل، 2007): "الخليج ونذر الحرب الرابعة". المستقبل العربي، العدد 338. ص ص 18-35.

نافعة، ح. (يوليو، 2005): "انهيار نظام الأمن الجماعي". السياسة الدولية، العدد 161. ص ص 52-62.

الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب (2001): التقرير الاستراتيجي العربي ، العدد 16 ، ص 6-13.

وولكر، م. (2004، 19 نوفمبر): "الإدارة الأمريكية بعد استقالة كولن باول" في: هشام ملحم (مقدم). برنامج عبر المحيط، قناة العربية الفضائية.

مراجع الانترنت:

إيريس، أ. (2004، 23 نوفمبر): "الرابع والخاسر في الاتفاق النووي بين الاتحاد الأوروبي وإيران". بي بي سي. المملكة المتحدة.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4036000/4036729.stm,
21.1.2005)

الأمم المتحدة، خدمات شبكة الانترنت (2005): معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الولايات المتحدة.
(<http://www.un.org/arabic/events/npt2005/docs/NR024051.pdf>, 19.1.2007)

البرادعي، م. (يونيو، 2003): تقرير المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الوثيقة رقم 32 / 2003 / GOV . الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/Arabic/gov2003-63_ar.pdf, 20.2.2007)

البرادعي، م. (نوفمبر، 2003): تقرير المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الوثيقة رقم 71 / 2003 / GOV . الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/Arabic/gov2003-75_ar.pdf, 20.2.2007)

البرادعي، م. (سبتمبر، 2004): تقرير المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الوثيقة رقم 51 / 2004 / GOV . الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/Arabic/gov2004-60_ar.pdf, 20.2.2007)

بي. بي. سي (2007، 24 يناير): بوش يطلب من الكونجرس دعم إستراتيجيته في العراق.
(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6292000/6292893.stm, 25.1.2007)

الجزيرة نت (2001): إيران الثورة والدولة: محمد خاتمي، ملفات خاصة. قطر.
(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9A97DD6B-E26E-4558-B095-CA5422CBB9CD.htm>, 23.1.2007)

الجزيرة نت (2003): ريتشارد نيكسون..مبدأ غوام، ملفات خاصة. قطر.
(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F3B3300C-A8DA-4038-B526-F3CC179AF10C.htm>, 11.12.2006)

الجزيرة نت، تغطيات خاصة (2006): البرنامج النووي الإيراني، المعرفة. قطر
(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/778CF2ED-706D-49D2-9A2B-9A8048979060.htm>, 2.1.2007)

الجزيرة نت، الأخبار (2006): "تسلسل زمني لأبرز محطات الأزمة النووية". قطر.
(<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=325091>, 13.2.2007)

الجزيرة نت (2007، 26 ابريل): "بوش يقرر اللجوء للفتوى، الشيوخ الأمريكي يربط تمويل الحرب بالانسحاب من العراق". قطر.
(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE36E174-0696-4636-B32B-1894A478AEC8.htm>, 26.4.2007)

سلام ، هـ. (2005) : "الولايات المتحدة ما بين الأمن الداخلي والحرية المعدلة ..ماذا بعد أربع سنوات؟" . تقرير واشنطن. الولايات المتحدة.
(<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=142>, 22.2.2007)

السي. إن. إن (2006، 1 يوليو) : "إيران: الأزمة النووية وأطراف النزاع بانوراما الملف النووي الإيراني". الولايات المتحدة.
(<http://arabic.cnn.com/2006/iran.2006/6/19/iran.international.relations/index.html>, 3.3.2007)

الشرقاوي، ب.(2001): "السياسة الخارجية الإيرانية". ملفات خاصة، الجزيرة نت. قطر
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.htm>

الشوربجي (2001 ، 28 مايو): "بين الأيديولوجية الأمريكية والكرامة الإيرانية"، إسلام أون لاين.
(<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article28.shtml>,
29.1.2007)

عبدالله، إ. (2003، 5 أغسطس): "هزيمة داماتو في إيران". إسلام أون لاين.
(<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/05/article04.shtml>,
7.1.2003)

العوضي، ن. (2006): عبد القدير خان... أبو القنبلة الباكستانية. إسلام أون لاين.
(<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mashaheer-Sep-2000/mashaheer-5.asp>, 11.1.2004)

عبد المؤمن، م.س (2001): إيران وروسيا: علاقة إستراتيجية متميزة. شئون إسلامية. إسلام أون لاين
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17.shtml>(5.2.2007)

كلاب، ب. (فبراير، 2007): "الدبلوماسية والأمن، بناء أجندة صلبة للسياسة الخارجية الأمريكية".
ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة.
(<http://www.icfsthinktank.org/Arabic/Publications/Default.aspx?pubID=3&from=&to=&lang=ar&id=154>, 13.5.2007)

المسيري، ع. (2005): العنصرية المعاكسة. المركز الفلسطيني للإعلام. فلسطين
(<http://www.palestine-info.info/arabic/terror/sijil/2005/3onseryah.htm>,
9.7.2006)

وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي (مايو، 2005): بيان حقائق: الولايات
المتحدة تدفع بمبادرات ترمي إلى إحباط انتشار أسلحة الدمار الشامل . نشرة واشنطن ، الولايات
المتحدة.
(<http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/May/03-436072.html>, 15.1.2007)

وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي (أكتوبر، 2005): المبعوث الأمريكي
السابق إلى أفغانستان يستعرض نجاح اتفاقية بون. نشرة واشنطن ، الولايات المتحدة.
(<http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-arabic&y=2005&m=October&x=20051007145140amiwahar0.2197382>,
13.3.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (سبتمبر، 2003): تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الوثيقة رقم (GOV/2003/69)
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2003/Arabic/gov2003-69_ar.pdf, 13.1.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (مارس، 2004) : التقرير التفصيلي لوكالة الطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني .
(<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1438&lang=>, 13.1.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (سبتمبر، 2004): قرار مجلس المحافظين: تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران. الوثيقة (GOV/2004/79)
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2004/Arabic/gov2004-79_ar.pdf, 13.1.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (سبتمبر، 2005): قرار مجلس المحافظين: تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران. الوثيقة (GOV/2005/70)
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-77_ar.pdf, 20.1.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (نوفمبر، 2005): قرار مجلس المحافظين: تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران. الوثيقة (GOV/2005/81)
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2005/Arabic/gov2005-87_ar.pdf, 21.1.2007)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (يناير، 2006): قرار مجلس المحافظين: تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران. الوثيقة (GOV/2006/13).
(http://www.iaea.org/Publications/Documents/Board/2006/Arabic/gov2006-14_ar.pdf, 2.2.2007)

Books

Brezzezinski, Z., Scowcroft, B., Murphy, R. (1997): Differentiated Containment, U.S policy toward Iran and Iraq. Council on Foreign Relation, Inc. Brookings Institution Press. New York.

Houghton,D.,P.(2001): US Foreign Policy And Iran Hostage Crisis. Cambridge University Press. United Kingdom.

Huntington, S.(1996): The Clash Of Civilization and The Remarking Of World Order, 1st Touchstone Ed . Simon & Schuster. NewYork.

Janda, K., Berry, J., Goldman, J. (1992): The Challenge of Democracy – Government in America, Third Edition. Houghton Mifflin Company, U.S.A.

Levitt, M. (2002): Targeting Terror, U.S Policy Toward Middle Eastern State Sponsors and Terrorist Organizations Post –September 11. The Washington Institute for near east policy, Washington D.C

Litwak. P. (2000): Rogue states and U.S. foreign Policy , Containment after the Cold War The Johns Hopkins University Press. Woodrow Wilson Center Press. Washington D.C.

Morgenthau, H.J. (1967): Politics Among Nations, 4th Ed. Alfred Knoph, New York.

Petras, J. (2006): The Power of Israel in the United States. Clarity Press, Inc. Atlanta, U.S.A.

Ritter, S. (2006): Target Iran – The Truth About The White House's Plans For Regime Change. Nation Books, An Imprint of Avalon Publishing Group, Inc. New York.

Takeyh, R. (2006): Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic Council of Foreign Relation, 1st Ed. Times Books. New York.

USAID The Green Book (2005): U.S Overseas Loans and Grants, US Agency For International Development. Washington D.C.

Lake, A. (1993): From containment to Enlargement. Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies. Washington D.C.

Mayer, C. (2004): National Security To National Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons. Naval Postgraduate School, Monterey, California.

Schake, K., Yaphe, J. (2001): The Strategic Implications of a Nuclear – Armed Iran, First Printing. Institute of National Strategic Studies-National Defense University, Washington, D.C.

Sokolski, H. and Clawson, P. (Eds). (2005): Getting Ready For A Nuclear – Ready Iran. Strategic Studies Institute – U.S. Army War College, 122 Forbes Ave. Carlisle, U.S.

Periodicals:

Burns, R. (2005): "US Policy Toward Iran". Johns Hopkins University – Paul H. Nitze School of Advanced International Studies. Washington, D.C.

Chubin, Sh. (April, 1989): "The Last Phase of The Iraq Iran War: From Stalemate to Ceasefire". Third World Quarterly 11, No.2, (Pp 12-15)

Chubin, Sh. And Green, J. (Autumn, 1998): "Engaging Iran. A U.S. Strategy". Survival, 40 no. 3. Pp. 154-57

Katzman, K. (2003): Iran: "Current Developments and U.S. Policy". Congressional Research Service, IB 93033. The Library of Congress, U.S.

Katzman.K.(2004): "Iran: U.S Concerns and Policy Responses". Congressional Research Service RL 32048. The Library of Congress, US

Katzman, K. (2006): "The Persian Gulf States: Issues for US Policy". Congressional Research Service, RL 31533. The Library of Congress, U.S.

Lake, A. (March/ April, 1994): "Confronting Backlash States", Foreign Affairs, 73. No. 2. pp. 52-54.

Maloney, S. (August, 2001): "America and Iran: From Containment to Coexistence". Policy Brief. No.87. The Brookings Institution. Washington. (P P 2-7)

Mearsheimer, J., Walt, S.(March 23, 2006): The Israel Lobby. London Review of Books.Vol.28, No.6

Milani, A. (Summer, 2005): "U.S. Foreign Policy and the Future of Democracy in Iran", The Washington Quarterly. (Pp 41- 56).

Perl, R.(2003): "Terrorism, the Future, and U.S Foreign Policy". Congressional Research Service, IB 95112, The Library of Congress. US

The Risk Report, Iran Missile Update (March- April 2004): Wisconsin Project on Nuclear Arms Control.  Vol. 10 No. 2 . U.S.

Internet:

Albright, D.(1995): “The Russian –Iranian Reactor Deal”. The Non-proliferation Review Center for nonproliferation studies (CNS).U.S
<http://cns.miis.edu/pubs/npr/vol02/23/albrig23.pdf> (15.10.2006)

Albright, D. (2003): “Iran at a Nuclear Crossroads”. Institute for Science and International Security (ISIS). U.S.
(<http://www.isis-online.org/publications/iran/crossroads.html>, 16.2.2007)

Albright, D., Hinderstein ,C.(2003): “The Iranian Gas Centrifuge Uranium Enrichment Plant at Natanz: Drawing from Commercial Satellite Images”. The Institute for Science and International Security (ISIS).U.S.
(http://www.isis-online.org/publications/iran/natanz03_02.html,13.3.2007)

Albright, M. (2000): “Press Briefing on American-Iranian Relations”, Department of State. Washington, D.C.
(<http://www.fas.org/news/iran/2000/000317a.htm>, 14.1.2007)

Ali, J. (2004): “Iran Nuclear Imports and Environmental possibilities”. The TED Case Studies, an online journal. The Mandala Projects. American University. U.S
(<http://www.american.edu/TED/irannuke.htm>, 17.12.2006)

Antill, P. (2001): “Rapid Deployment Force”. Military History Encyclopedia on the web. U. S.
(http://www.historyofwar.org/articles/weapons_rdf.html,30.9.2006)

Armitage, R.L.(2003): “U.S policy and Iran, Testimony before the Senate Foreign Relation Committee”. Washington D.C.
(<http://www.state.gov/s/d/former/armitage/remarks/25682.htm>, 14.2.2007)

B.B.C.(2002, 2 Feb.): “Bush evil axis comment stirs critics”.UK.
(<http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/1796034.stm>, 13.1.2007)

B.B.C. (2002, 1August): 'Russia must end Iran nuclear deal'.UK.
(http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/2166429.stm, 13.2.2007)

B.B.C (2003, 4July): “US punishes firms for Iran sales”. UK.
(<http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/3043498.stm>,12.3.2007)

B.B.C (2005,18 Jan.): “Chinese firms punished over Iran”. UK.
(<http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/4183717.stm>, 12.3.2007)
B.B.C. (2005, 17 June): “Profile, Akbar Hashemi Rafsanjani” .UK.
(http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4104532.stm, 9.11.2006)

B.B.C (2005,28 Dec.): “US punishes firms for Iran sales”.UK.
(http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4563214.stm,12.3.2007)

Bell, R.B. (1990): “Expansion Of American Persian Gulf Policy By Three Presidents”. Global Security. U.S.
(<http://www.globalsecurity.org/military/library/report/1990/BRB.htm>, 6.11.2006)

Bonham, M .G. and Heradstveit, D.(2005): The “Axis Of Evil” and Iran. International Relation Programme, WASEDA University. Japan.
(http://www.waseda.jp/ocw/AsianStudies/9A-77WorldEnglishSpring2005/LectureNotes/02_season.._MattB/Lecture2_Evil-2jp.pdf, 21.2.2007)

Burns,R.N.(2006): “United States policy Toward Iran. Opening Statement before the House International Relation Committee”. Department of State.U.S
(<http://www.state.gov/p/us/rm/2006/62779.htm>, 13.5.2006)

Central Intelligence Agency (2007): “Vision, Mission, and Values”. U.S
(<https://www.cia.gov/about-cia/cia-vision-mission-values/index.html>, 13.1.2007)

Chomsky, N.(2006, 28March): “The Israel Lobby?”.
(<http://www.chomsky.info/articles/20060328.htm>, 3.2.2007)

C.N.N(1998, 7 January): “Transcript of interview with Iranian President Mohammad Khatami”, U.S.
(<http://www.cnn.com/WORLD/9801/07/iran/interview.html>, 23.1.2007)

C.N.N (November 13, 2003): “U.S questions Iran nuclear report”. U.S.
(<http://edition.cnn.com/2003/US/11/12/Iran.nuclear/index.html>, 13.1.2007)

The Columbia Encyclopedia (2005): “Iran Hostage Crisis”, 6th Ed. Columbia University Press. U.S
(<http://www.bartleby.com/65/ir/Iranhost.html>,12.10.2006)

Cordesman, A. (2000): "Iran and Nuclear Weapons". Center for Strategic and International Studies. Washington D.C.
(<http://www.csis.org/media/isis/pubs/irannuclear.pdf>, 23.8.2006)

Daugherty, W. (March 16, 2003): "Jimmy Carter and the 1979 Decision to admit the Shah into the United States". American Diplomacy.
(http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2003_01-03/dauherty_shah/dauherty_shah.html, 15.11.2006)

Federation of American Scientists (1996): "Iran And Libya Sanctions Act of 1996". House of Representatives. U.S
(http://www.fas.org/irp/congress/1996_cr/h960618b.htm, 15.11.2006)

Federation of American Scientists (2002): "National Security Action Memorandums (NSAMs)". U.S.
(<http://www.fas.org/irp/offdocs/nsam-lbj/index.html>, 30.11.2006)

Flamini, R. (2007, Feb.6): "Iran's Nuclear Program has a long history". World Political Watch, A foreign Policy and National Security Daily.
(<http://worldpoliticswatch.com/article.aspx?id=524>, 7.2.2007)

Frontline (2005): "Chronology U.S Iran Relation,1906-2002". U.S
(<http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/tehran/etc/cron.html>, 11.10.2006)

Global Security (2006-A): "Iran military Guide, Introduction". Washington.
(<http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/intro.htm>, 28.1.2006)

Global Security (2006-B): "Weapons of Mass Destruction, Bushehr – background". Washington
(<http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/bushehr.htm>, 3.02.2007)

George W. Bush (2002): "State of The Union Address". The White House. U.S
(<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html>, 13.3.2007)

Goerge W. Bush (2005): "State of The Union Address". The White House. U.S
(<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html>, 1.5.2007)

Hardy, R.(2003,June 16): "What is US Iran policy?". B.B.C.

(http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2995258.stm, 17.3.2007).

Hersh, M., Bahari, M. (Feb.,2007): “Rumors of War”. Newsweek.
(<http://www.msnbc.msn.com/id/17086418/site/newsweek/>,19.5.2007)

Iran-United States Claims Tribunal (N.D): “Algiers Accords, 1981”.
Netherlands.
(<http://www.iusct.org/general-declaration.pdf>, 12.11.2006)

Iran Watch (2004): “Iran's Nuclear Program”. Wisconsin Project on Nuclear
Arms Control, Washington D.C.
(<http://www.iranwatch.org/wmd/wponac-nuclearhistory-0904.htm>,
5.02.2007)

Jahanpour, F.(2006): “Chronology of Iran’s Nuclear Programme 1957-
present”.Oxford Research Group.Uk.
(<http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/programmes/globalsecurity/iranchronology.htm>, 3.02.2007)

Nuclear Threat Initiative (Jan. 2006): Iran Nuclear Reactor Sites. Iran Profile,
Maps. Washington D.C.
(http://www.nti.org/e_research/profiles_pdfs/Iran/iran_nuclear_reactors.pdf,1
2.11.2006)

The National Security Archive (2006): “The Iran Contra Affairs: The Making
of a Scandal, 1983-1988”. US.
(<http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nsa/publications/irancontra/irancon.html#OVERVIEW>, 15.1.2007)

Nuclear Threat Initiative (2006): “Nuclear Chronology”, Iran profile.
Washington D.C.
(http://www.nti.org/e_research/profiles/Iran/1825_1826.htm, 15.02.2007)

Pars Times (2006): “Letter from Jimmy Carter to Khomeini regarding the
release of the Iranian Hostages, 1979”. U.S.
(http://www.parstimes.com/history/carter_khomeini_letter.gif, 12.1.2007)

Pollack, K. (2005): “The Persian Puzzle: U.S. –Iran Relations”, Interviewed
by Bradford Plumer. Mother Jones, The Brookling Institution. Washington
D.C.
(http://www.motherjones.com/news/qa/2005/01/kenneth_pollack.html,
17.11.2006)

The Project of The New American Century (N.D): “Statement of Principals”. US (<http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>, 3.9.2006)

Risen, J. (2000): “Secret of History: The CIA in Iran”. Global Policy. US. (<http://www.globalpolicy.org/empire/history/2000/0416ciairan.htm>, 2.4.2006)

Roth, R. (2000): “ U.S. Policy Toward Iran: Time for a Change?”. Council On Foreign Relation. U.S. (http://www.cfr.org/publication/7376/us_policy_toward_iran.html?breadcrumb=%2Fbios%2F9599%2Fray_takeyh%3Fpage%3D7, 9.2.2007)

Sahimi, M. (Feb. 10, 2003): “Iran’s Nuclear Program.: Its History”. Payvand's Iran News. (<http://www.payvand.com/news/03/oct/1015.html>, 3.02.2007)

Scowcroft, B. (2001): “An Opening to Iran”. The Forum for International policy. U.S. (<http://www.ffip.com/opeds051101>, 13.1.2007)

Security Council (2006): “Resolution No.1737”. New York. (<http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8928.doc.htm>, 15.5.2007)

Spartacus Educational, (N.D): “Domino Theory”. UK. (<http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/COLDdomino.htm>, 13.11.2006)

Tran, M. (1989, 5 June): Iran After Khomeini: “White House hopes for better times”. Guardian. (<http://www.guardian.co.uk/fromthearchive/story/0,,902695,00.html>, 26.3.2007)

U.S Department of State (1995): “Foreign Relations, Vol. XVII, 1961-63”, Near East. U.S. (http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/frus/summaries/950117_FRUS_XVII_1961-63.html, 11.11.2006)

U.S Department of State (1999): “Foreign Relations Series Volume Summary 1964-1968, Vol. XXII, Iran” . Office of the Historian, .U.S (http://www.state.gov/www/about_state/history/vol_xxii/summary.html, 20.10.2006)

U.S Department of State (2003): “Foreign Relations, 1969-1976”, Vol. I. Office of the Historian. U.S. (<http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/i/21100.htm>, 11.11.2006)

U.S Energy Information Administration (2004): “Persian Gulf Fact Sheet”.
(http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Persian_Gulf/Background.html,5.3.2007)

U. S. Government Printing Office (2002): “Current and Projected National Security Threats To The United States”, Hearing Before The Select Committee On Intelligence of the United States Senate. U.S.
(http://www.fas.org/irp/congress/2002_hr/020602transcript.html,14.5.2007)

U.S. House of Representative (2006): “Recognizing Iran as a strategic Threat: An Intelligence challenge for the United States”. U.S.
(<http://intelligence.house.gov/Media/PDFS/IranReport082206v2.pdf>, 15.5.2007)

U.S. Intelligence Community (2006): “Who we are”. U.S.
(<http://www.intelligence.gov/1-members.shtml>,16.1.2007)

The White House, Office of the Press Secretary (2002): “Press Briefing by Ari Fleischer. U.S
(<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/20021213-6.html>, 3.2.2007)

The White House (2002): The National Security Strategy Of The United States Of America. U.S
(<http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf>, 9.7.2005)

Wikipedia, The Free Encyclopedia (2006-A): “Anglo- Persian Oil Company”. U.S.
(http://en.wikipedia.org/wiki/Anglo-Persian_Oil_Company, 28.11.2006)

Wikipedia, The Free Encyclopedia (2006-B): “Strait of Hormuz”.
(http://en.wikipedia.org/wiki/Strait_of_Hormuz,9.2.2007)

Wikipedia, The Free Encyclopedia (2007-A): “Iran Contra Affair”.
(http://en.wikipedia.org/wiki/Iran-Contra_Affair, 2.1.2007)

Wikipedia, The Free Encyclopedia (2007-B): “Foreign Policy”.
(http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_policy,15.3.2007)

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإقرار	I
شكر وتقدير	II
تعريف المصطلحات	III
جدول الاختصارات	VII
الملخص باللغة العربية	VIII
الملخص باللغة الإنجليزية	X
فهرس المحتويات	XII
فهرس الجداول	XVIII
فهرس الأشكال	XIX

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة	1
1.1 خلفية البحث	2
2.1 مشكلة البحث	3
3.1 أهمية البحث	4
4.1 مبررات البحث	5
5.1 أهداف البحث	5
6.1 تساؤلات البحث	6
7.1 فرضيات البحث	7
8.1 منهج البحث	7
9.1 استعراض عام لفصول البحث	8

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

9

- 1.2 مقدمة 10
- مراجعة النظريات المتعلقة بالبحث 2.2 10
- 1.2.2 الإطار النظري للبحث 12
- 3.2 مراجعة الأبحاث المتعلقة بالبحث 14
- 4.2 خلاصة 22

الفصل الثالث

مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: خلفية تاريخية

24

- 1.3 مقدمة 25
- 2.3 الأهمية الجيوستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية 26
- 3.3 تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الفترة (1942-1997) 28
- 1.3.3 الولايات المتحدة وإستراتيجية العمودين المتساندين 34
- 4.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الفترة (1979 - 1989) 37
- 1.4.3 الثورة الإسلامية في إيران واهتزاز ركائز الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة 37
- 2.4.3 أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران نوفمبر 1979 39
- 3.4.3 السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الثورة 41
- 1.3.4.3 الموقف الأمريكي من الحرب الإيرانية العراقية 42
- 5.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران: الفترة (1990-2001) 44
- 1.5.3 سياسة الاحتواء المزدوج 46
- 2.5.3 السياسة الداخلية الأمريكية والتشدد في السياسة الخارجية تجاه إيران 48
- 6.3 خلاصة 52

الفصل الرابع

53

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي

54 1.4 مقدمة

54 2.4 المحددات السياسية

54 1.2.4 المحافظون الجدد والتوجهات الأيديولوجية للإدارة الأمريكية الحالية

58 2.2.4 اللوبي اليهودي

60 3.4 المحددات الإستراتيجية

60 1.3.4 الولايات المتحدة ونظرية توازن القوي في النظام العالمي الجديد

63 2.3.4 منع أية قوة معادية من تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي

64 3.3.4 السيطرة المحكمة على مياه الخليج و منافذه

68 4.3.4 الحرب على الإرهاب

69 5.3.4 مكافحة انتشار الأسلحة النووية وآليات ضبطها

73 6.3.4 ضمان أمن إسرائيل

76 4.4 المحددات الاقتصادية

76 1.4.4 ضمان تدفق البترول

78 5.4 خلاصة

الفصل الخامس

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملفها النووي

80 1.5 مقدمة

80 2.5 مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

82 3.5 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

82 1.3.5 السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة)

84 2.3.5 شخصية الرئيس جورج بوش الابن وتأثيرها على صنع القرار تجاه إيران

88 3.3.5 (Department of State) وزارة الخارجية الأمريكية

90 4.3.5 (Department of Defense) وزارة الدفاع

91	5.3.5(Department of Homeland Security) وزارة الأمن الداخلي
92	6.3.5(Intelligence Community) جماعات الاستخبارات
93	1.6.3.5(C.I.A) وكالة الاستخبارات المركزية
94	4.5 السلطة التشريعية : الكونجرس
96	1.4.5 دور الكونجرس في السياسة الأمريكية تجاه إيران
97	5.5 جماعات الضغط
97	1.5.5 استراتيجيات جماعات الضغط في تحقيق أهدافها
99	6.5 خلاصة

الفصل السادس

100	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الفترة 2001-2006
101	1.6 مقدمة
101	2.6 الفترة من 2001-2003:
	تشابك العلاقات الأمريكية الإيرانية في منطقة الخليج بعد هجمات 11 سبتمبر
103	1.2.6 الملف الأفغاني والتقاء المصالح بين الولايات المتحدة وإيران
105	2.2.6 إيران ضمن محور الشر في خطاب الرئيس الأمريكي
107	3.2.6 غزو العراق وتقاطع المصالح الأمريكية الإيرانية
110	3.6 الفترة من 2004-2006: التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
111	1.3.6 محاولات أمريكية للتدخل في الشأن الداخلي الإيراني
115	4.6 خلاصة

الفصل السابع

117	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني
118	1.7 مقدمة
119	2.7 مراحل تطور الملف النووي الإيراني — خلفية تاريخية —
119	1.2.7 بدء البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه
121	2.2.7 1974 البرنامج النووي الإيراني

123	3.2.7 البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية
123	: تعليق البرنامج 1984-1979 1.3.2.7 الفترة من
123	: إعادة بناء البرنامج 1985-1995 2.3.2.7 الفترة من
126	3.3.2.7 الفترة من 1995-2001: مرحلة التطورات السريعة
128	3.7 الدوافع الإيرانية للحصول على قدرات نووية
128	1.3.7 دوافع اقتصادية
128	2.3.7 دوافع إستراتيجية
129	3.3.7 دوافع سياسية
129	4.7 السياسة الخارجية الأمريكية والأزمة النووية الإيرانية 2002-2006
129	1.4.7 المرحلة الأولى (2002-2004): جوهر الأزمة النووية الإيرانية
134	2.4.7 المرحلة الثانية (2004-2006): تعثر المفاوضات الإيرانية - الأوروبية
136	5.7 الأدوات الأمريكية في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية
136	1.5.7 الأداة القانونية والدبلوماسية
137	1.1.5.7 الوكالة الدولية للطاقة الذرية
138	1.1.1.5.7 اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)
139	2.1.5.7 التحالفات الدولية
140	2.5.7 الأداة الاقتصادية
142	3.5.7 الأداة العسكرية
143	6.7 خلاصة

الفصل الثامن

148	النتائج والسيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني
151	1.8 سيناريو تشديد العقوبات
151	1.1.8 مؤشرات استمرار سيناريو تشديد العقوبات
152	2.1.8 تحديات فعالية سيناريو تشديد العقوبات
153	2.8 سيناريو الصفقة الشاملة
153	1.2.8 مؤشرات حدوث سيناريو الصفقة الشاملة

154	2.2.8 تحديات سيناريو الصفقة الشاملة
154	3.8 سيناريو الضربة العسكرية
155	1.3.8 مؤشرات احتمال حدوث سيناريو الضربة العسكرية
156	2.3.8 تحديات تنفيذ سيناريو الضربة العسكرية
158	4.8 سيناريو الخلط
161	

قائمة المراجع

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول 1.7: البنية التحتية النووية الإيرانية ذات الصلة بتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتباراً من يناير 2004	146
جدول 2.7: الصواريخ الباليستية الإيرانية: الوسائط الإيرانية لحمل السلاح النووي	147

فهرس الأشكال

الموضوع	الصفحة
خريطة 1.3 الموقع الجغرافي لإيران	26
خريطة 1.7 مواقع المنشآت النووية الإيرانية	145